

التفطنُّ للاحتيال التجاري ومنعه

المؤشّرات الدالة على الاحتيال التجاري
من إعداد أمانة الأونسيترال



يمكن الحصول على المزيد من المعلومات من أمانة (الأونسيترال) على العنوان التالي:

UNCITRAL secretariat, Vienna International Centre,
P.O. Box 500, 1400 Vienna, Austria

Telephone: (+43-1) 26060-4060
Internet: www.uncitral.org

Telefax: (+43-1) 26060-5813
E-mail: uncitral@uncitral.org

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

التفطنُّ للاحتيال التجاري ومنعُه

المؤشَّرات الدالة على الاحتيال التجاري
من إعداد أمانة الأونسيترال



الأمم المتحدة
فيينا، ٢٠١٢

© الأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. جميع الحقوق محفوظة، في العالم أجمع.

لا تتطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

منشور صادر عن: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

المحتويات

١ مقدمة
١	ألف- الغرض والجمهور المستهدف
٢	باء- عرض تاريخي
٥	جيم- ما هو الاحتيال التجاري؟
٥	دال- المواضيع ذات الصلة
٥	١- الفساد والرّشو
٦	٢- غسل الأموال
٧	٣- الشفافية
٧	٤- الممارسات الفضلى
١١	أولاً- المؤشّرات الدالة على الاحتيال التجاري
١٢	المؤشّر ١- وجود مستندات مخالفة للنظم
١٨	المؤشّر ٢- إساءة استعمال التعابير التقنية
٢١	المؤشّر ٣- وجود تضاربات في الصفقة
٢٣	المؤشّر ٤- إساءة استعمال الأسماء
٢٦	المؤشّر ٥- عدم تناسب العوائد مع حجم الاستثمار ومخاطره
٢٩	المؤشّر ٦- السرية المفرطة
٣٢	المؤشّر ٧- فرط تعقّد الصفقات أو فرط بساطتها
٣٥	المؤشّر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب
٣٩	المؤشّر ٩- إساءة استعمال الحوافز
٤٢	المؤشّر ١٠- الاستمالة النفسانية والتوريث
٤٦	المؤشّر ١١- حدوث انهيارات في الضوابط الوقائية بفعل الأزمات
٤٩	المؤشّر ١٢- إحالة الأموال على الفور أو بسرعة أو بصورة قطعية
٥١	المؤشّر ١٣- مصدر السداد مشكوك فيه أو مجهول
٥٤	المؤشّر ١٤- وجود جوانب أو تعليقات غير عقلانية أو غير منطقية
٥٧	المؤشّر ١٥- احتيال قائم على إساءة استغلال صلات القرابة أو الصلات الشخصية
٦٠	المؤشّر ١٦- احتيال يرتكبه المسؤولون الإداريون و/أو الموظفون أو يشتركون في ارتكابه

- المؤشّر ١٧- مشاركة أخصائيين فنيين بصورة غير معتادة ٦٤
- المؤشّر ١٨- تلقّي طلبات غير مناسبة لإفشاء معلومات ٦٧
- المؤشّر ١٩- إساءة استعمال التكنولوجيا والاحتيايل الإلكتروني ٧٠
- المؤشّر ٢٠- وجود مخططات تسويق هرمية ومتعدّدة الطبقات ٧٤
- المؤشّر ٢١- عمليات الاحتيايل المتعلقة بسلع وخدمات ٧٧
- المؤشّر ٢٢- الاحتيايل في الأوراق المالية وإساءة استغلال السوق ٨٠
- المؤشّر ٢٣- إساءة استغلال إجراءات الإعسار ٨٣
- الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب ٨٦

مقدمة

ألف- الغرض والجمهور المستهدف

نظرت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) لأول مرة في مشكلة الممارسات الاحتياطية، التي تُلحق ضرراً اقتصادياً فادحاً بالتجارة العالمية وتؤثر تأثيراً سلبياً على المؤسسات التجارية المشروعة، وفي وقت مبكر يعود إلى عام ٢٠٠٢. ومن خلال سلسلة مشاورات مع الخبراء ومع المسؤولين الحكوميين الذين يواجهون الاحتيال التجاري ويكافحونه بصورة منتظمة، ويمثلون مناطق ومنظورات وتخصصات مختلفة، أصبحت اللجنة مدركة لسعة انتشار الاحتيال التجاري ولتأثيره العالمي الشديد الوطأة بصرف النظر عن مستوى نمو البلد ونظام حكمه. ولدى النظر في التدابير التي يمكن اتخاذها للتصدي لهذا الخطر، رئي أنه يمكن للتوعية والتدريب أن يؤديا دوراً مهماً في منع الاحتيال، وأن إدراك علامات الإنذار والمؤشرات الشائعة الدالة على الاحتيال التجاري يمكن أن يكون عظيم الفائدة في مكافحة ذلك الاحتيال.

ولهذه الغاية، عقدت أمانة الأونسيترال في السنوات اللاحقة لقاءات مع خبراء دوليين ومسؤولين حكوميين ذوي دراية في مجال كشف الاحتيال التجاري ومنعه، وتمخضت تلك اللقاءات عن وضع القائمة المرفقة التي تضم ثلاثة وعشرين مؤشراً دالاً على الاحتيال التجاري. وكان الهدف العام من هذا المشروع هو المساعدة على منع الاحتيال التجاري بإعداد وثيقة سهلة الفهم تبين المؤشرات التي تساعد الضحايا المحتملين ومنظماتهم على استبانة أنماط السلوك الذي يمكن أن تقترب بالاحتيال التجاري أو أن تمثل احتيالات تجارية، وتعميم تلك الوثيقة على نطاق واسع. وتشجع الأمانة الحكومات وسائر الهيئات والمنظمات على تعميم هذه الوثيقة على أوسع نطاق ممكن وتشجيع استخدامها في منع ذلك الاحتيال.

ويؤمل من هذا المشروع المناهض للاحتيال، بالإضافة إلى مساهمته في منع ارتكاب أنواع معينة من الاحتيال التجاري من خلال التثقيف والتوعية، أن يخدم ثلاثة أغراض رئيسية. أولها تحديد أنماط الاحتيال التجاري وخصائصه على نحو يسهل على القطاع الخاص مكافحة ذلك الاحتيال بطريقة منظمة ومنهجية. وثانيها هو مساعدة الهيئات الحكومية على فهم الكيفية التي يمكنها بها أن تساعد القطاعين العام والخاص على التصدي لمشكلة الاحتيال التجاري. وثالثها مساعدة قطاع القانون الجنائي على فهم الكيفية الفضلى لإشراك القطاع الخاص في مكافحة الاحتيال التجاري.

ولا يقصد من هذه الوثيقة أن تكون نصا تشريعيًا ولا نصا قانونيًا، بل نصًا توضيحيًا يحتوي على إرشادات ومراجع مفيدة لمستعمليها. ويؤمل أن يكون في وسع متخذي القرارات المالية والأشخاص المكلفين بمكافحة الاحتيال التجاري أن يتعلموا ويستفيدوا مما تتضمنه هذه الوثيقة، سواء أكانوا أفرادًا مستثمرين أو مشتريين، أم مديريين تنفيذيين لشركات أو مصارف، أم موظفين في أجهزة إنفاذ القانون أو واضعي اللوائح التنظيمية فيها، أم أعضاء في مجلس إدارة أي شركة، صغيرة كانت أو كبيرة. ومن شأن التفطن لمؤشرات الاحتيال هذه والتنبؤ المستمر لها أن يفيد حتى متخذي القرارات المكلفين بتوزيع مواد الإغاثة في حالات الطوارئ أو الأموال المخصصة لمواجهة الأزمات، نيابة عن الحكومات أو المنظمات الدولية. وإلى جانب ذلك، ثمة أطراف ثالثة، مثل موظفي المصارف أو الهيئات الأخرى أو الأخصائيين الفنيين الذين يساعدون في معاملة تجارية أو عملية استثمار، يجب أن تكون على وعي بأنها قد تساعد دون قصد في ارتكاب فعل احتيالي بمجرد إغفالها المؤشرات الدالة على احتمال وقوعه.

وقد تبين من فحص مختلف المؤشرات أنها غالبًا ما تكون موجودة في حالات مختلفة وكثيرة من أفعال الاحتيال المحتملة، بصرف النظر عن درجة تطور الجهة التي تتخذ القرار المالي أو مستوى نمو الاقتصاد المعني. وسعيًا إلى توضيح هذه النقطة، استمدت الحالات النموذجية والأمثلة المقدمة في هذه الوثيقة، بحسب المؤشر، من مختلف مجالات الممارسة القانونية، وتشمل أنواعًا مختلفة من الضحايا. والهدف منها إنما هو إظهار أن المقصود من هذه المؤشرات هو أن تكون ذات انطباق عالمي في سياق تجاري أو إداري؛ والصفة الوحيدة التي يتشارك فيها الضحايا بالتأكيد هي أنهم معرضون للاحتيال جراء كونهم متخذي قرارات مالية.

غير أنه من المهم التذكُّر أنه لا يُقصد من كل مؤشر، مأخوذًا وحده أو مقترنًا بغيره، أن يدل بصورة قاطعة على وجود احتيال تجاري، بل يُقصد أنه ينبغي أن ينبه وجود أي علامة إنذار منفردة إلى احتمال وجود احتيال تجاري، أما وجود عدة مؤشرات مجتمعة فيفترض أن يعزز ذلك الشاغل.

وثمة تشابه في طريقة عرض كل مؤشر: فأولاً، يحدِّد المؤشر، ثم يقدم وصف أكثر تفصيلاً له، ويتبع ذلك بدوره عرض للحالات النموذجية من الاحتيال التجاري التي يدل عليها المؤشر مع سوق أمثلة عليها في مجموعة متنوعة من السياقات المختلفة. وبلي ذلك نصائح بشأن ما يمكن فعله لتفادي السلوك المبيِّن في كل مؤشر أو تدارك آثاره، حسب الاقتضاء. وأخيراً، قد يحدث تداخل بين الكثير من هذه المؤشرات، بل لا بد من أن يحدث تداخل بينها لأنَّ تحديدها ليس علماً دقيقاً ولأنَّ هذه الوثيقة تتضمن إحالات مرجعية إلى المؤشرات ذات الصلة، حيثما وجدت.

باء- عرض تاريخي

في الدورة الخامسة والثلاثين التي عقدها الأونسيترال عام ٢٠٠٢، نظرت اللجنة لأول مرة فيما إذا كانت مشكلة الممارسات الاحتيالية ذات الطابع الدولي تلحق ضرراً اقتصادياً شديداً بالتجارة

العالمية وتؤثر تأثيرا سلبيا على المؤسسات التجارية المشروعة. ورئي أن الهيئات الدولية لم تتناول على نحو كاف الممارسات الاحتيالية التي تمس بالتجارة الدولية، خصوصا فيما يتعلق بجوانبها التجارية. وأشار إلى أن اللجنة هي في موقع يؤهلها للنظر في مسألة الاحتيال التجاري بفضل ما يتوفّر لديها من مزيج فريد يجمع بين منظور حكومي مقترن بخبرة فنية معترف بها في مجال التجارة الدولية وتقليد من التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.^(١)

وبغية تقييم نطاق الاحتيال التجاري وآثاره، والنظر في توصيات محتملة بشأن إجراءات مقبلة، عقدت أمانة الأونسيترال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، اجتماعا لخبراء يواجون الاحتيال التجاري وكافحونه بانتظام، ويمثلون مناطق ومنظورات وتخصصات مختلفة. وعقب ذلك الاجتماع، أعدت أمانة الأونسيترال وأصدرت مذكرة بشأن الأعمال الممكنة مستقبلا فيما يتعلق بالاحتيال التجاري (A/CN.9/540) استجابة لما طلبته اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين. وخلصت المذكرة إلى أن الشواهد المتاحة تدل على أن الاحتيال التجاري يشكل خطرا شديدا ومحتمل التزايد على التجارة الدولية. وتناولت المذكرة بالبحث أيضا العوامل التي تندرج في تعريف الاحتيال التجاري أو وصفه، وخلصت إلى أنه يتعدّر حاليا وضع تعريف دقيق له، ولكن قد يكون من المفيد تحديد أنماط السلوك التجاري الاحتيالي الشائعة وبيان تفاصيلها. وأخيرا، أشارت المذكرة أيضا إلى أن للاحتيال التجاري بُعدا تجاريا مستقلا مهما إلى جانب البُعد الخاص بإنفاذ القانون الجنائي، ووجّهت عدة توصيات إلى اللجنة بشأن الأعمال المقبلة.

ونظرت اللجنة، في دورتها السادسة والثلاثين المعقودة عام ٢٠٠٣، في مذكرة من الأمانة (A/CN.9/540). ووافقت على التوصية الخاصة بتنظيم ندوة دولية لإتاحة الفرصة لتبادل الآراء بين مختلف الأطراف المهتمة بالأمر، بما فيها الأطراف العاملة في حكومات البلدان وفي المنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات القطاع الخاص المعنية، حول جوانب الاحتيال التجاري التي تهم القانون الخاص. ولوحظ أيضا أن هذه الندوة ستتيح فرصة لتعزيز تبادل الآراء مع قطاعي القانون الجنائي والتنظيم الرقابي اللذين يكافحان الاحتيال التجاري، ولتحديد الأمور التي يمكن تسيقها أو المواءمة بينها.^(٢)

وعقدت ندوة حول الاحتيال التجاري الدولي في فيينا من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وكان المتكلمون والمناظرون والمشاركون في الندوة خبراء من كل مجال من مجالات الممارسة القانونية المتعددة التي تناولتها الندوة، مثّلوا أوسع طائفة ممكنة من النهج المتبعة في معالجة مشكلة الاحتيال التجاري، وضمّوا نحو ١٢٠ مشاركا من ٣٠ بلدا. واتفق في الندوة على أنه تم تبديد أيّ شكوك بشأن انتشار الاحتيال التجاري على نطاق واسع وتأثيره الشديد في مختلف أنحاء العالم،

^(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٧ والتصويب (A/57/17/Corr.3).

ال فقرات ٢٧٩-٢٩٠.

^(٢) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/58/17)، الفقرتان ٢٤٠ و٢٤١.

بغض النظر عن مستوى النمو الاقتصادي للبلد أو نظام حكمه. وأتفق أيضا على أن التوعية والتدريب يؤديان دورين مهمين في منع الاحتيال، وأن من المفيد جدا أن تحدّد علامات الإنذار والمؤشرات الشائعة الدالة على وجود احتيال تجاري. وإضافة إلى ذلك، أتفق في هذه الندوة على أن الجهود التعاونية المحلية بين أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص تبدو بالغة الفعالية وينبغي تشجيعها (انظر الوثيقة A/CN.9/555، الفقرات ٢ و٤ و٢٥-٢٨ و٦٢-٧١).

ونظرت اللجنة، في دورتها السابعة والثلاثين المعقودة عام ٢٠٠٤، في تقرير الأمانة عن الندوة المذكورة (A/CN.9/555)، وأتفقت، ضمن جملة أمور، على أنه، من أجل التوعية والتدريب والمنع، قد يكون من المفيد أن تُعدّ قوائم بالسّمات الشائعة في المخططات الاحتيالية النمطية لاستخدامها كمادة تعليمية للمشاركين في التجارة الدولية وسائر الجهات التي يحتمل أن يستهدفها المحتالون. ورئي أن تلك القوائم يمكن أن تساعد الجهات التي يحتمل استهدافها على حماية نفسها وتقادي الوقوع ضحية للمخططات الاحتيالية. ورئي فضلا عن ذلك أنه يمكن دعوة المنظمات الوطنية والدولية المهتمة بمكافحة الاحتيال التجاري إلى تعميم تلك القوائم على أعضائها للمساعدة على اختبار تلك القوائم وتحسينها. ومع أنه لم يُقترح أن تشارك الأونسيترال ذاتها أو أفرقتها العاملة الحكومية الدولية في ذلك النشاط مباشرة، فقد أتفق على أن تنظر أمانة الأونسيترال في أن تُعدّ، بالتشاور الوثيق مع الخبراء، مواد من هذا القبيل تتضمن قوائم بالسّمات الشائعة في المخططات الاحتيالية النمطية.^(٢)

وأكدت اللجنة مجددا، في دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة عام ٢٠٠٥، تأييدها لهذا المشروع.^(٤) ووافقت، في دورتها التاسعة والثلاثين المعقودة عام ٢٠٠٦، على النهج العام المتبع في صياغة هذه النصوص على النحو المبين في مذكرة مقدمة من الأمانة (A/CN.9/600).^(٥) واستعرضت، في دورتها الأربعين المعقودة عام ٢٠٠٧، نتائج ذلك العمل المبيّنة في مذكرة من الأمانة بعنوان "مؤشرات الاحتيال التجاري" (الوثيقة A/CN.9/624، والإضافتان Add.1 و Add.2)، وأتت على العمل المنجز وأتفقت على أن يجري تعميم هذه المؤشرات للتعليق عليها.^(٦) وأخيرا، نظرت اللجنة، في دورتها الثانية والأربعين المعقودة عام ٢٠٠٨، في التعليقات التي أبدتها الدول والمنظمات على هذه المؤشرات وقدمتها إلى الأمانة (الوثيقة A/CN.9/659، والإضافتان Add.1 و Add.2)، فقررت أن تنشر هذه النصوص في مذكرة إعلامية من الأمانة لأغراض التثقيف ومنع الاحتيال.^(٧) وجرى آخر تحديث لهذا النص في عام ٢٠١٢.

وللحصول على مزيد من المعلومات بهذا الشأن، يرجى زيارة موقع الأونسيترال الشبكي على العنوان التالي: www.uncitral.org.

^(٢) المرجع نفسه، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم 1٧ (A/59/17)، الفقرات ١١٠-١١٢.

^(٤) المرجع نفسه، الدورة الستون، الملحق رقم 1٧ (A/60/17)، الفقرة ٢٢٠.

^(٥) المرجع نفسه، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم 1٧ (A/61/17)، الفقرة ٢١٧.

^(٦) المرجع نفسه، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم 1٧ (A/62/17)، الفقرتان ١٩٩ و ٢٠٠.

^(٧) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم 1٧ (A/63/17)، الفقرتان ٢٤٢ و ٢٤٣.

جيم- ما هو الاحتيال التجاري؟

بالنظر إلى غايات هذه الوثيقة وأهدافها، لن يكون من المناسب وضع تعريف ذي طابع قانوني محض للاحتيال التجاري، كما أن ذلك التعريف لن يتيح مرونة كافية لما هو مبتغى من استخدام واسع النطاق لهذه الوثيقة. بيد أن وجود تعريف وصفي يحدد العناصر الرئيسية للاحتيال التجاري يمكن أن يكون مفيداً لمستعملي هذه الوثيقة.

والعناصر الرئيسية في استبانة الاحتيال التجاري هي:

- (١) وجود عنصر خداع أو تقديم معلومات غير صحيحة أو ناقصة أو مضللة؛
- (٢) أن يدفع الاعتماد على الخداع أو على المعلومات المقدمة أو المغفلة الجهة المستهدفة بالاحتيال إلى التخلي عن شيء ما ذي قيمة تمتلكه تلك الجهة أو إلى التنازل عن حق مشروع؛
- (٣) أن يكون الاحتيال ذا بُعد أو نطاق اقتصادي خطير الشأن؛
- (٤) أن يستغل الاحتيال النظم التجارية وأدواتها المشروعة أو يسيء استغلالها أو يخل بها أو يشوهها، ما يحتمل أن يحدث أثراً دولياً؛
- (٥) وقوع خسارة في القيمة نتيجة لذلك.

وعلاوة على ذلك، استخدم في هذه الوثيقة تعبير "المحتال" للدلالة على الشخص الذي يرتكب الاحتيال أو يشرع في ارتكابه.

دال- المواضيع ذات الصلة

امتدح في هذه الوثيقة عن تناول عدد من المواضيع الخطيرة ذات الصلة بالاحتيال التجاري لكي يظل حجمها ميسور المعالجة ومفيداً، ولأن تلك المواضيع كانت ولا تزال تُعالج في محافل أخرى أو من قِبَل منظمات أخرى. وترد أدناه قائمة غير حصرية بتلك المواضيع وبعض الاقتراحات بشأن الأماكن التي يمكن العثور على معلومات إضافية فيها. والجدير بالملاحظة أيضاً أن المصادر المقترحة للمعلومات الإضافية تقتصر على المنظمات الدولية، وأن هناك منظمات وطنية حكومية وغير حكومية عديدة قامت أيضاً بأعمال مستفيضة في هذه المجالات ويجدر الرجوع إلى تلك الأعمال للحصول على مزيد من المعلومات. وآخر زيارات لجميع المواقع الشبكية المذكورة كانت في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

١- الفساد والرّشو

عرّفت مؤسسة الشفافية الدولية الفساد بأنه "إساءة استغلال الصلاحيات المخوّلة من أجل مكسب شخصي". وفرّقت فضلاً عن ذلك بين "الفساد في تصرفات غير منافية للقواعد" و"الفساد في تصرفات منافية للقواعد"، إذ ينطوي الأول على رشوة تسهيلية تُدفع للحصول على معاملة

تفضيلية في أمر مطلوب قانونا من متلقي الرشوة أن يقوم به، أما الثاني فينطوي على رشوة تُدفع للحصول على خدمات يحظر القانون على متلقي الرشوة أن يقدمها.

وقد اعتمد عدد من المنظمات الدولية صكوكا، منها اتفاقيات، تستهدف مكافحة الفساد والرّشو. ومن هذه المنظمات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وتوجد وفرة من المعلومات عن الفساد والرّشو، منها ما يتعلق بكيفية مكافحتها. وفيما يلي قائمة ببعض من المصادر الكثيرة لهذه المعلومات:

- مؤسسة الشفافية الدولية؛ www.transparency.org/corruption
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ www.unodc.org/unodc/en/corruption/index.html?ref=menuaside
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ www.oecd.org/corruption
- منظمة الدول الأمريكية؛ www.oas.org/juridico/english/FightCur.html
- البنك الدولي؛ www.worldbank.org/anticorruption
- الفريق العامل المعني بالشفافية ومكافحة الفساد، التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ؛ <http://www.apec.org/Groups/SOM-Steering-Committee-on-Economic-and-Technical-Cooperation/Working-Groups/Anti-Corruption-and-Transparency.aspx>
- فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية؛ www.fatf-gafi.org/topics/corruption
- المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)؛ <http://www.interpol.int/Crime-areas/Corruption/Corruption>

٢ - غسل الأموال

يمكن وصف غسل الأموال بأنه ممارسة تطوي على إبرام صفقات مالية معيّنة من أجل إخفاء هوية الأموال و/أو مسارها و/أو مقصدها. وقد وُضعت عدة قواعد وبرامج وطنية ودولية لمكافحة غسل الأموال.

ومرة أخرى، توجد وفرة من المعلومات عن غسل الأموال، على الصعيدين الوطني والدولي. وعلى سبيل المثال، يمكن الرجوع إلى المصادر التالية:

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/index.html?ref=menuaside
- فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية؛ www.fatf-gafi.org/topics/corruption
- منتدى مكافحة غسل الأموال، التابع للرابطة الدولية لتقانات المحامين؛ www.antimoneylaundry.org
- الإنترنتبول؛ www.interpol.int/Crime-areas/Financial-crime/Money-laundering

٣- الشفافية

عُرِّفت "الشفافية"، من قِبَل مؤسسة الشفافية الدولية أيضا، بأنها "مبدأ يتيح لأولئك الذين تمسّهم القرارات الإدارية أو الصفقات التجارية أو الأعمال الخيرية أن يعرفوا لا الحقائق الأساسية والأرقام فحسب، بل أيضا الآليات والعمليات" التي اتخذت بواسطتها القرارات أو أُبرمت من خلالها الصفقات. ويُقال كذلك "إنّ من واجب الموظفين المدنيين والمديرين والأمناء أن يتصرفوا على نحو واضح وقابل للتنبؤ والفهم".

وكمبدأ عام، ينبغي توخّي الشفافية الحقّة في جميع المعاملات، ويفترض، إذا تحقّقت، أن تؤدي إلى منع الاحتيال التجاري وتقاديه.

وللمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى المصادر التالية:

- مؤسسة الشفافية الدولية؛ www.transparency.org
- البنك الدولي؛ www.worldbank.org/anticorruption
- الفريق العامل المعني بالشفافية ومكافحة الفساد، التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ؛ <http://www.apec.org/Groups/SOM-Steering-Committee-on-Economic-and-Technical-Cooperation/Working-Groups/Anti-Corruption-and-Transparency.aspx>
- سجل الاتحاد الأوروبي للشفافية؛ <http://europa.eu/transparency-register/>

٤- الممارسات الفضلى

"الممارسات الفضلى" هي، في هذه الحالة، ما تستخدمه المؤسسات المرموقة، العامة منها والخاصة، من أساليب أو طرائق أو عمليات أو أنشطة، أو ما شابه ذلك من وسائل، تركّز على

منع الاحتيال التجاري أو كشفه، وينبغي لكيانات مثل الشركات والمؤسسات المالية أن تعتمد ما يتبعها موظفوها اتباعاً منهجياً. وإذا ما اتُّبعت تلك النهج وتُقدت الإجراءات والتدقيقات والاختبارات المناسبة، يُتوقَّع أن تساعد تلك النظم كثيراً على منع الاحتيال أو على كشفه. وينبغي للكيانات والمؤسسات أن تحرص على تقصّي واعتماد الممارسات الفضلى الأنسب لعملياتها، وأن تتقّصّها من خلال منظماتها المهنية أو أن تتشاور بهذا الشأن مع متخصصين من القطاع الخاص.

(١) حوكمة الشركات

يشمل تعبير "حوكمة الشركات" مجموعة الإجراءات والقوانين والسياسات والمؤسسات التي تؤثر في طريقة توجيه الشركة وإدارتها ومراقبة عملها، كما يشمل مجموعة العلاقات بين مديري الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها وسائر الجهات المعنية بها. وتدخل في صميم حوكمة الشركات أمور مثل الإنصاف والشفافية وواجب صون الأمانة والمساءلة.

ومن شأن إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات والتقيّد بتلك المبادئ أن يساعد كثيراً على منع الاحتيال التجاري، سواء على الشركات أو على أطراف أخرى، بمساعدة من الموظفين.

وقد نُشر قدر كبير من المعلومات عن هذا الموضوع، ويمكن الرجوع في هذا الشأن إلى المصادر التالية:

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: www.oecd.org/corporate
- المعهد الأوروبي لحوكمة الشركات (European Corporate Governance Institute): www.ecgi.org
- مؤسسة التمويل الدولية (مجموعة البنك الدولي): http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Topics_Ext_Content/IFC_External_Corporate_Site/Corporate+Governance

(٢) سياسات الاستعانة بالمبلغين المتطوّعين

"المبلغ المتطوّع" هو شخص، عادة ما يكون من "أهل البيت"، يكشف للملأ أو لأولئك الذين في مواقع السلطة ما يرتكب من مخالفات داخل المؤسسة التي يعمل فيها. والسياسات المتعلقة بالمبلغين المتطوّعين تعمل على توفير حماية وأفية لمن يود الإبلاغ عن انحرافات عن المعايير القانونية أو الأخلاقية لسلوك الشركات. ويمكن القيام بذلك، مثلاً، عبر خدمات هاتفية سرية أو مواقع على الإنترنت يمكن من خلالها للموظفين أو الشركاء التجاريين أن يتحدّثوا عن شواغلهم أو أن ينقلوا

معلومات. ولجعل تلك الخدمات فعّالة، ينبغي للجنة المسؤولة في مجلس الإدارة أن تُصغي إلى الشواغل الحقيقية وأن تتخذ إجراءات بشأنها في الوقت المناسب.

ومن شأن اعتماد أيّ مؤسسة سياسات مناسبة للاستعانة بالمبلّغين المتطوّعين وقيامها بتوعية موظفيها بوجود عمليات تبليغ من هذا القبيل، وبأنّ تلك العمليات لا تتطلّب الكشف عن هوية المبلّغ، أن يساعد كثيرا على كشف عمليات الاحتيال أو المخالفات داخل المؤسسة.

ومرة أخرى، كُتب الكثير عن هذا الموضوع، وذلك على سبيل المثال من قبل:

- مؤسسة الشفافية الدولية؛ www.transparency.org

(٣) دور مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين

المراجعة الداخلية للحسابات هي نشاط تطميني موضوعي ومستقل ذو طابع استشاري يستهدف زيادة قيمة عمليات المؤسسة وتحسينها. وهي تساعد المؤسسة على إنجاز أهدافها باتباع أسلوب منهجي منضبط لتقييم عمليات تدبّر المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسين فعاليتها. ومراجعو الحسابات الداخليون هم موظفون لدى الكيان المعني يقدمون تقاريرهم إلى مراجع عام أو إلى كبير مراجعين يقدم تقاريره بدوره إلى لجنة مراجعة الحسابات التابعة لمجلس الإدارة.

أما هيئة المراجعة الخارجية فتتألف من مراجعين محترفين يقومون بمراجعة البيانات المالية لشركة أو فرد أو مؤسسة أخرى، وسمتها الرئيسية هي استقلاليتها عن الكيان الذي تقوم بمراجعة حساباته. وتقدم تلك الهيئة تقاريرها أيضا إلى مجلس إدارة المؤسسة، وقد تكون هناك تشريعات محدّدة تُلزمها أيضا بتقديم تقارير إلى هيئات رقابية.

وكلا هذين النوعين من مراجعة الحسابات مفيد ويوصى به لكشف النشاط الاحتيالي وللمساعدة على منعه.

ومرة أخرى، يمكن الرجوع إلى:

- مؤسسة الشفافية الدولية؛ www.transparency.org
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ www.oecd.org

أولاً - المؤشرات الدالة على الاحتيال التجاري

- المؤشر ١- وجود مستندات مخالفة للنظم
- المؤشر ٢- إساءة استعمال التعابير التقنية
- المؤشر ٣- وجود تضاربات في الصفقة
- المؤشر ٤- إساءة استعمال الأسماء
- المؤشر ٥- عدم تناسب العوائد مع حجم الاستثمار ومخاطره
- المؤشر ٦- السرية المفرطة
- المؤشر ٧- فرط تعقّد الصفقة أو فرط بساطتها
- المؤشر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب
- المؤشر ٩- إساءة استعمال الحوافز
- المؤشر ١٠- الاستمالة النفسانية والتوريث
- المؤشر ١١- حدوث انهيارات في الضوابط الوقائية بفعل الأزمات
- المؤشر ١٢- إحالة الأموال على الفور أو بسرعة أو بصورة قطعية
- المؤشر ١٣- مصدر السداد مشكوك فيه أو مجهول
- المؤشر ١٤- وجود جوانب أو تعليقات غير عقلانية أو غير منطقية
- المؤشر ١٥- احتيال قائم على إساءة استغلال صلات القرابة أو الصلات الشخصية
- المؤشر ١٦- احتيال يرتكبه المسؤولون الإداريون و/أو الموظفون أو يشتركون في ارتكابه
- المؤشر ١٧- مشاركة أخصائيين فنيين بصورة غير معتادة
- المؤشر ١٨- تلقّي طلبات غير مناسبة لإفشاء معلومات
- المؤشر ١٩- إساءة استعمال التكنولوجيا والاحتيال الإلكتروني
- المؤشر ٢٠- وجود مخططات تسويق هرمية ومتعددة الطبقات
- المؤشر ٢١- عمليات الاحتيال المتعلقة بسلع وخدمات
- المؤشر ٢٢- الاحتيال في الأوراق المالية وإساءة استغلال السوق
- المؤشر ٢٣- إساءة استغلال إجراءات الإعسار

المؤشّر ١- وجود مستندات مخالفة للنظم*

١- تكاد عمليات الاحتيال تنطوي دائماً على إصدار مستندات أو استعمالها أو الاعتماد عليها مع أنها لا تُستخدم عادة أو نمطياً في نوع المعاملة التي يُقصد أن تكون متصلة بها، أو تتضمّن أوجه شذوذ يمكن تبيّنها إما عند قراءتها منفردة أو عند قراءتها على ضوء جميع المستندات المقدمة دعماً للمخطط.

ألف- الشرح

٢- تنطوي عمليات الاحتيال التجاري، شأنها شأن المعاملات المشروعة، على استخدام مستندات متعددة لتوضيح الصفقة وتوثيقها وتبيانها. بيد أنّ المستندات المستخدمة في عمليات الاحتيال التجاري كثيراً ما تختلف عن تلك التي تستخدم في المعاملات المشروعة، إما لأنها تصاغ بصورة غير سليمة، وإما لأنها تتضمن بعض السمات غير العادية من أجل الحُصّ على الاستثمار أو تعزيز مصداقية المحتال أو تليل ما يزعّمه المحتال من عوائد غير عادية، وإما لأنها تنص على إجراءات غير معتادة. وكثيراً ما يتسنى تقرير أرجحية وجود احتيال تجاري، أو وجوده بالفعل، من خلال استبانة هذه الجوانب غير النظامية. والمستندات المستخدمة دعماً للاحتيال التجاري يمكن أن تكون حقيقية أو احتيالية أو مزوّرة أو وهمية، ويمكن أن تُصدّر أو تصادق على صحتها، بصورة سليمة أو غير سليمة، مؤسسات أو أفراد. ويمكن في بعض الأحيان أن يقوم أخصائون فنيون بإنشائها أو بتوثيق صحتها.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٣- من المستندات التي قد تستخدم في سياق الاحتيال التجاري:

(أ) مستندات حقيقية؛

المثال التوضيحي ١-١: يمكن أن تشمل هذه المستندات: دراسات أجرتها مؤسسات؛ أو خطابات تزكية؛ أو شهادات كتابية بأنّ الفرد المعني لديه حساب في المؤسسة أو بأنه زبون لديها؛ أو عقدا أعد صيغته محام؛ أو خطاباً موثقاً، أو حوالة مالية موثقة أو عبر نظام "سويفت".

(ب) مستندات وهمية لا تستخدم في التجارة المشروعة؛

المثال التوضيحي ١-٢: يمكن أن تشمل هذه المستندات: حوالة قطعية عبر نظام "سويفت"؛ أو "صفقة عوملة مستندات تجارية وفقاً للأعراف التجارية الموحدة (UCP500)؛ أو "ضمانات غلّة الأرض".

(ج) مستندات مزوّرة أو احتيالية؛

المثال التوضيحي ١-٣: يقوم أحد الموظفين بتزوير توقيع مدير المصرف على خطاب يقدمه المحتال.

*الإشارة في هذه الوثيقة بكاملها إلى "المستندات" يُقصد بها أن تشمل الإشارة إلى الرسائل والسجلات الإلكترونية.

المثال التوضيحي ١-٤: يمكن أن تشمل المستندات التي عادة ما تكون مزورة أو احتيالية توقيعا مزورا أو وصفا ملفقا للسلع على سند الشحن؛ أو كفالة مصرفية؛ أو مستندات صادرة بمقتضى خطاب اعتماد تجاري؛ أو تقارير زائفة عن مراجعة الحسابات.

(د) نسخ مزيفة لمستندات حقيقية؛

المثال التوضيحي ١-٥: تشمل المستندات التي يشيع تزيفها شهادات امتلاك أسهم؛ أو سندات دين مضمونة الأداء؛ أو سندات إذنية؛ أو شهادات إيداع معادن ثمينة؛ أو شهادات إيداع في مستودعات؛ أو عقود اشتراء حكومية، يمكن استخدامها جميعا في الحُص على الاستثمار في مخطط استثماري احتيالي أو رهنها للحصول على تمديد لائتمان من مؤسسة مالية مشروعة.

٤- قد تُستدرج المؤسسات المشروعة أو موظفوها، عن علم أو غير علم، إلى إصدار أو توثيق مستندات مشروعة أو غير مشروعة تستخدم بعدئذ في تعزيز المخطط الاحتيالي. وقد يُطلب أيضا إجراء التوثيق إلكترونيا.

المثال التوضيحي ١-٦: يُطلب من موظف صغير في مؤسسة ما أن يُصدر أو يوثق مستندا ليس من عادة ذلك الموظف أو تلك المؤسسة إصداره؛ أو يلتمس طالب المستند إدراج عبارات غير معتمدة تفيد مثلا بأن الأموال المعنية "ذات منشأ غير إجرامي"، أو يطلب إدراج تعابير تجارية مشروعة تفيد مثلا بأن الزبون "مستعد وراغب وقادر" على إبرام الصفقة. ويستجيب الموظف من أجل مساعدة الزبون ولكن دون أن يفهم فحوى المستند أو العبارات، ثم يُستخدم المستند بعدئذ لتعزيز مصداقية المخطط الاحتيالي.

المثال التوضيحي ١-٧: يقوم موظف صغير بتوثيق مستند أعده الزبون على ورق خاص بالمصرف أو الشركة. ومع أن الموظف لا يقصد بذلك سوى التصديق على صحة توقيع الزبون أو هويته فالمستند يتضمن بيانات تستخدم في تعزيز المصداقية، إذ تشير إلى أن المصرف أو الشركة تشهد على صحة ما هو مذكور في المستند.

٥- قد تكون المخالفات الموجودة في المستندات المستخدمة في الاحتيال التجاري ناشئة عن أخصائيين فنيين أو مرتبطة بهم.

المثال التوضيحي ١-٨: يقوم محام أو محاسب أو أخصائي فني آخر، بناء على طلب من زبون، بإعداد مستند يتعلق بمعاملة لا يتحرى عنها ذلك الأخصائي أو لا يفهمها، ولا يكون لها داع اقتصادي أو غير اقتصادي. فكثيرا ما يحتاج المحتال إلى الأخصائي الفني لكي يضيف مصداقية على مخططه. والموافقة على الشهادة على صحة مستند موقع من قبل أو تأكيد صحته هي مثال في الصميم على معاملة يمكن أن تُيسر عملية الاحتيال.

٦- من العلامات الدالة على وجود احتيال تجاري:

(أ) عدم وجود مستندات سليمة؛

المثال التوضيحي ١-٩: صفقة كبرى لا يدعمها سوى بضعة مستندات رديئة الصياغة؛ أو قرض مصري في بدون خطة عملية لسداده.

(ب) مستندات صادرة عن كيان تجاري حقيقي ولكنها تتضمن مخالفات تتصل بإصدارها؛

المثال التوضيحي ١-١٠: يُطلب من موظف صغير في شركة شحن أن يوقع بتاريخ لاحق على مستند يُذكر فيه أنّ البضاعة، التي لم تصل بعد، قد استلمت بناء على زعم مُبرز المستند بأنّ البضاعة سيتم تسليمها بحلول ذلك التاريخ. ثم يستخدم المُبرز ذلك المستند للحصول على السداد، بالرغم من عدم تسليم البضاعة.

المثال التوضيحي ١-١١: يُطلب من بائع ممتلكات عقارية أو شخصية أن يعدّل سعر الشراء المذكور لتلك الممتلكات لكي يتمكّن المشتري من زيادة المبلغ الذي يمكنه اقتراضه، أو لخفض الضرائب التي يتعيّن عليه سدادها عن الصفقة أو الممتلكات.

(ج) وجود مخالفات وتضاربات داخلية في المستندات؛

المثال التوضيحي ١-١٢: مستند يتعلق بصفقة معقدة أو بمبلغ ضخّم ويحتوي على أخطاء هجائية أو نحوية أو على رسوم بيانية لا تقي بالمعايير المهنية أو تتسم بالسذاجة.

المثال التوضيحي ١-١٣: يُعثر في مستند حقيقي على عبارات أو مصطلحات غريبة، مثل: "NC/ND"؛ أو يُذكر أنّ المستند خاضع للقواعد الدولية الموحدة UCP500 مع أنه ليس خطاب اعتماد؛ أو أنّ التنفيذ في غضون "سنة ويوم" أو "شهر ويوم"؛ أو الإشارة إلى "ثوان أو ساعات أو أيام مصرفية دولية".

المثال التوضيحي ١-١٤: صفقة بمبلغ ضخّم لا يتناسب مع الحالة المعنية أو الشخص المعني، مثل مصرف صغير ذي موجودات قدرها ٧٥ مليون جنيه إسترليني يصدر مستندا بقيمة ١٠٠ مليون جنيه إسترليني.

(د) وجود مستند لا يقبله المنطق السليم في حد ذاته أو لا يقبله المنطق السليم عندما يقترن بسائر المستندات المتعلقة بالصفقة؛

المثال التوضيحي ١-١٥: في صفقة يُزعم أنها تتعلق ببيع كفالات مستقلة، أُبرز مستند يتصل بعملية عمولة.

- (هـ) وجود عناوين غير صحيحة أو غير معتادة للمستندات أو في المستندات؛
 المثال التوضيحي ١-١٦: استخدام تعبير "اتفاق رهن" كعنوان لمستند يفترض أن يكون خطاب اعتماد، واحتواء ذلك المستند على وعد بدفع أموال إلى حامله.
- (و) وجود مستندات لا تظهر في سياق العمل المعتاد؛
- (ز) مظهر غير معتاد أو نوعية غير معتادة لصك مالي؛
 المثال التوضيحي ١-١٧: مستند طباعته غير واضحة أو ورقه رديء النوعية أو فيه أخطاء هجائية أو مظهره أو الرسوم البيانية الواردة فيه لا يفيان بالمعايير المهنية.
- (ح) تاريخ المستندات بتاريخ سابق أو لاحق؛
 المثال التوضيحي ١-١٨: سند الشحن الذي يبيّن أنّ البضاعة محمّلة على متن السفينة صادر بتاريخ أكبر بأسبوع من التاريخ الذي يُقال إنّ البضاعة قد حُمّلت فيه.
- (ط) إدخال تعديلات على المستندات الموجودة تُغيّر طبيعة الصفقة تغييراً جوهرياً وغير قابل للتعليل.
- المثال التوضيحي ١-١٩: يقال إنّ الصفقة تتعلق بالتجارة في السُّكَّر ثم تُغيّر المستندات فجأة، بسبب صعوبة مزعومة، فتصبح متعلقة ببيع الفولاذ.
- المثال التوضيحي ١-٢٠: كان المستند كفالة مستقلة ثم أصبح فجأة سندا إذنياً.

جيم- النصائح

- ٧- ينبغي أن يُشترط سلفاً تقديم مستندات كاملة لعملية الاستثمار، وأن تُستقصى أيُّ سمات أو جوانب غير عادية أو غير مفهومة من حيث شكل المستندات أو محتواها أو صحتها، خصوصاً عندما يتعلق الاستثمار بصكوك مالية.
- ٨- اقرأ المستندات المقدمة إسناداً لعملية الاستثمار قراءة متأنية، وتذكّر أنها ينبغي أن تكون متسقة من حيث الصفقة ككل.
- ٩- ينبغي ألا تكون المستندات مؤرخة بتاريخ سابق أو لاحق، كما ينبغي أن تكون التواريخ المذكورة فيها متسقة.
- ١٠- ينبغي عدم الاعتماد على المستندات المقدمة إسناداً للصفقة التجارية المقترحة دون النظر في محتواها وغرضها ومصدرها.
- ١١- ينبغي التحري عما إذا كان المستند من نوع يصدر بانتظام.
- ١٢- ينبغي إجراء تحريات إضافية في حال استخدام عبارة عامة، مثل "إلى من يهمه الأمر"، في الإشارة إلى الجهة المخاطبة.

- ١٣- لا تُسَلَّم بصحة ترويسات أوراق الشركات أو المؤسسات المعروفة، التي يمكن أن تكون قد أنتجت بواسطة طابعات ليزرية.
- ١٤- تَحَقَّق من صحة التوقيعات.
- ١٥- تأكّد من أنّ لدى الأخصائيين الفنيين الموظفين إماما بالمستندات التي يعدونها أو يتحقّقون منها.
- ١٦- مارس الحرص الواجب ممارسة مستفيضة بالرجوع إلى مصادر مستقلة للمعلومات، أو باستشارة الإدارات المعنية بالشؤون القانونية أو بتدبُّر المخاطر أو بالأمن فيما يتعلق بالمستندات ومحتوياتها.
- ١٧- في حال اعتماد الصفة اعتمادا شديدا على مستند معيّن، ينبغي إبراز ذلك المستند.
- ١٨- ينبغي توخّي الحرص الشديد عند الدخول في صفقة يكون فيها استخدام مستندات مخالفة للنظم أو ناقصة أو الاعتماد على مثل هذه مستندات أمرا معتادا في المهنة المعنية.
- ١٩- امتنع كليا عن إعطاء وتوكيل رسمي لأشخاص غير معروفين.
- ٢٠- لا توفّع أو تُصدر أو توثّق أيّ مستندات تكون غير معتادة، أو غير مفهومة، أو يكون من غير المعتاد أن يوفّع عليها الشخص أو المؤسسة المطلوب من أيّ منهما التوقيع عليها، أو يكون غرضها غير مفهوم.
- ٢١- لا توفّع أيّ مستند ناقص أو محرّر بلغة أخرى غير مفهومة.
- ٢٢- لا توفّع أو تُصدر أبدا أيّ بيان يُعرف أو يُشَبَّه بأنه غير صحيح.
- ٢٣- تحرّ عما إذا كان الشخص الذي يطلب الخدمة زبونا معتادا.
- ٢٤- قد يكون من المستصوب أن يبيّن الغرض من إعداد المستند في متن المستند ذاته، كوسيلة لإمكانية تفادي إساءة استعماله لاحقا.
- ٢٥- احذر من أن تُصدر مستندات غير عادية، خصوصا عندما يقوم طالب المستند بتوفير نصه.
- ٢٦- استخدم استثمارات معتمدة لدى الإدارات المعنية بالشؤون القانونية وتدبُّر المخاطر أو بالأمن.
- ٢٧- في حال إبراز صك مالي غير مألوف في السوق، كشهادة امتلاك أسهم يُتاجر بها في بورصة أجنبية، اطلب فحص المستند من خبير مرموق في هذا الميدان، كسمسار بورصة حسن السمعة.

دال- مراجع إضافية

المؤشر ٣- وجود تضاربات في الصفقة؛ المؤشر ٤- إساءة استعمال الأسماء؛ المؤشر ٦- السرية المفترضة؛ المؤشر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ١٧- مشاركة أخصائيين فنيين بصورة غير معتادة؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشّر ٢- إساءة استعمال التعابير التقنية

١- تسيء مخططات الاحتيال التجاري استعمال التعابير التقنية باستخدام تعبير جارٍ في سياق خاطئ، أو باختراع تعبير ربّانٍ مثير للإعجاب لاكتساب المصداقية، أو لإخفاء جوانب المخطط غير القابلة للتصديق، أو لإثارة إعجاب أو رهبة الضحايا أو مستشاريهم.

ألف- الشرح

٢- تتسم المعاملات التجارية والمالية العصرية بالتعقّد وتستخدم بانتظام تعابير متخصصة تتعلق بالصفقة أو بتمويلها. وكثيراً ما تُستخدم تعابير من هذا القبيل في عمليات الاحتيال التجاري لإعطاء انطباع بأنّ الصفقة حقيقية، أو لإثارة إعجاب الضحايا أو رهبتهم، أو لستر عجزهم عن تحليل ما في الصفقة من تضاربات أو جوانب غير قانونية. وبما أنّ المحتالين أنفسهم كثيراً ما يكونون عديمي المعرفة، فإنهم يسيئون أحياناً كثيرة استعمال التعابير المتخصصة، مما يدل على أنّ الصفقة ليست حقيقية. وقد تتضمن الصفقات المشروعة من حين إلى آخر أخطاء ليست ذات أهمية أساسية في الصفقة، وعندما تكون إساءة الاستعمال غير متكررة أو يكون الخطأ هامشياً بالنسبة لطبيعة المخطط الاستثماري يكون الاحتمال أضعف في أن يدل ذلك على احتيال تجاري. أما إذا كان التعبير المساء استعماله ذا أهمية أساسية في الصفقة، وكان استعماله متسقاً ومتكرراً فقد يدل ذلك على عدم مشروعية الصفقة.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٣- يمكن أن يساء استعمال التعابير التقنية من أجل:

(أ) إثارة إعجاب الضحية أو إرباكها؛

المثال التوضيحي ٢-١: يقدّم المحتال عرضاً تاريخياً مفضّلاً، ولكن مشوّهاً، لجوانب متصلة بالاقتصاد الكلي بهدف تعزيز مصداقية الاستثمار.

المثال التوضيحي ٢-٢: يشير المحتال إلى اتفاقات أو برامج دولية كبرى، مثل اتفاقات بريتون وودز أو خطة مارشال، لشرح المخطط الإجمالي.

(ب) تبرير ما لا يمكن تعليقه، باللجوء إلى استعمال مصطلحات تقنية؛

المثال التوضيحي ٢-٣: يقال إنّ الأموال الموجودة في حساب ما غير معرّضة للخطر لأنها ستخضع لعملية "مسح" يجريها المصرف التجاري، ولكنها لن تُمسّ بخلاف ذلك.

(ج) تعليل عدم الوفاء بوعده؛

المثال التوضيحي ٢-٤: يُشار إلى لوائح تنظيمية حكومية، كالتقوانين الضريبية أو قواعد النظم الإلكترونية لتحويل الأموال، لتعليل تأخّر "التعاملات" أو السداد، أو لتعليل احتياج المحتال إلى أموال إضافية.

(د) جعل الضحية يعتمد اعتمادا مفرطا على المعرفة الفائقة التي يبدو له أنَّ المحتال متمتع بها.

المثال التوضيحي ٢-٥: يقدّم المحتال تعليلا منطقيًا لعدم تناسب عوائد المخطط مع حجمه يستند إلى تحليل اقتصادي يشرح الكيفية التي يُزعم أنَّ المصارف تزيد بها المعروض النقدي.

٤- التعابير التقنية المُساء استعمالها قد تكون إما موجودة ومستخدمة بصورة سليمة، أو مستخدمة بصورة خاطئة أو في سياق غير سليم، وإما وهمية كليًا.

المثال التوضيحي ٢-٦: يمكن أن تُستخدَم تعابير جارية، مثل "العمولة" (Factoring) أو "عمولة المستحقات التجارية" (Forfait)، استخدامًا خاطئًا.

المثال التوضيحي ٢-٧: يقال إنَّ الاستثمار ينطوي على المتاجرة بكفالات مستقلة موجودة فعليًا ولكن لا "يُتاجر" بها.

المثال التوضيحي ٢-٨: يقال إنَّ الاستثمار يجري على استثمار معيّن، مثل استثمار غرفة التجارة الدولية "ICC Form 1020" أو استثمار جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على نطاق العالم "SWIFT MT760"، ولكن لا وجود لهذه الاستثمارات أو لها غرض مختلف.

المثال التوضيحي ٢-٩: يسيء المحتال استعمال تعابير علمية أو تقنية مشروعة أو يلوّنها، مثلما حدث في مخطط احتيالي ناجح في صناعة النفط والغاز، إذ أُشير فيه إلى طريقة حقن "صوتي"، لا وجود لها، زُعم أنها تساعد في استخراج النفط أو الغاز.

٥- قد يساء استعمال التعابير التقنية أيضًا بأساليب مختلفة:

(أ) في مراحل مختلفة من المخطط؛

المثال التوضيحي ٢-١٠: قد تستعمل هذه التعابير، مثلًا، لإغراء المستثمر، أو للحصول على أموال، أو للتحكُّم على نقل السيطرة على الموجودات، أو لتبرير تأخر المدفوعات، أو لمنع المستثمر من الاتصال بالسلطات.

(ب) أو فيما يتجاوز غرضها المقصود، من أجل إضفاء شرعية على الصفقة.

المثال التوضيحي ٢-١١: كثيرًا ما تُستخدَم مخططات الاحتيال التجاري تعابير تقنية تتعلق بتحويل الأموال للدلالة ظاهريًا على مشروعية الصفقة، ولكن لا يقصد منها في الواقع سوى الدلالة على أنَّ هناك رسالة معيّنّة قد أرسلت، لا الدلالة على صحة محتوياتها.

جيم- النصائح

٦- لا تدع استخدام التعابير التقنية ومصطلحات أهل المهنة تثير فيك الشعور بالرهبة أو الإعجاب.

٧- كن مصرًا على موافاتك بشرح واضح، بصرف النظر عن مستوى ما لديك من المعرفة أو الخبرة.

٨- افهم جميع جوانب الصفقة قبل الإقدام على الاستثمار.

٩- لدى ممارسة الحرص الواجب، لا تكتفٍ بمجرد وجود تعبير تقني معيّن، مثل "خطابات الاعتماد الضامنة"، بل تأكّد مما إذا كان هذا التعبير التقني أو دوره في الصفقة مستعملًا بصورة صحيحة في السياق المعني.

١٠- تحقق من وجود وسريان أيّ قانون يُزعم أنّ ثمة ضرائب ورسومًا ومبالغ أخرى مستحقة بموجبه.

١١- ينبغي توعية الموظفين بشأن التعابير والعبارات التي يشيع إساءة استعمالها.

١٢- ينبغي استشارة الموظف المختص داخل المؤسسة بشأن أيّ صفقة متخصصة، أو ضمّه إلى الفريق الذي يتفاوض عليها أو يراجع مستنداتها.

دال- مراجع إضافية

المؤشّر ٦- السرية المفترضة؛ المؤشّر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ٣- وجود تضاربات في الصفقة

١- سعيًا إلى محاكاة بعض جوانب الصفقات الحقيقية، كثيرا ما تحتوي مخططات الاحتيال التجاري على بيانات كاذبة أو متضاربة عن وقائع مادية، وعلى إغفالات لوقائع جوهرية وعلى تضاربات خطيرة أخرى.

ألف- الشرح

٢- تعمل الصفقات التجارية في إطار نظم قائمة على قواعد؛ فالجوانب والمستندات والتفاصيل والبيانات المتعددة تتسق فيما بينها وتعطي، مأخوذة ككل، صورة عن نطاق الصفقة وغرضها. وفي حالة الصفقات التجارية المشروعة، يُزال أيُّ تضارب أو تضاربات متكررة ليست ناشئة عن تغيير متفق عليه في الصفقة. والمشاركون في الصفقة يفهمون البيانات والتفاصيل ويكفلون اتساق جميع الجوانب المدرجة في سياق الصفقة بأكملها. وعلى هذا الأساس، يمكنهم أن يقبلوا بثقة كل ما تقتضيه الصفقة والعقد من التزامات.

٣- وفي المخطط الاحتيالي المُحكّم، قد لا تكون التضاربات جلية، مثلما يحدث في حالات الاحتيال التي يكون فيها الأخصائيون الفنيون في شركات تبدو محترمة وتضم محامين ومحاسبين وخبراء مصرفيين قد ضلُّوا بنجاح من قبل محتال وساعدوا دون قصد في إعداد مستندات احتيالية. أما في المخططات الاحتيالية النمطية فمن غير المرجح أن يُشغل المحتال نفسه بحقائق الصفقة في سعيه إلى إيجاد ضحية محتملة. بل قد يتعمد المحتال، في واقع الحال، تضمين الصفقة بعض التضاربات على أمل أن يؤدي ذلك إلى انصراف الأشخاص الأكثر اطلاعا، فلا يبقى سوى أكثر الضحايا المحتملين استضعافا. يضاف إلى ذلك أن المحتال لا يهتم بالضرورة أن تكون جميع الجوانب المدرجة في سياق الصفقة متسقة. وكثيرا ما يستخدم المحتالون أساليب احتيال نمطية قديمة ابتدعها آخرون قبل عشرات السنين، وما عليهم سوى تكييف هذه الأساليب القديمة لكي تلائم الإنترنت أو استبدال الأسماء القديمة بصكوك وهمية مبتكرة لها رنين عصري، مثل شهادات مكافحة الإرهاب/ القضاء على المخدرات، وقد لا يعلمون شيئا عن التضاربات الداخلية في المخطط الاحتيالي. وكثيرا ما لا يكون المحتالون خبراء في ميادين الاستثمار أو العمل التجاري التي رسموا عليها مخططاتهم، وبافتقارهم إلى هذه الخبرة قد يوجدون عن غير قصد تضاربات في الصفقة سواء في المستند الواحد أو فيما بين المستندات، أو قد تكون هناك تضاربات بين ما هو مكتوب وما يقال في مناسبات مختلفة.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٤- تغيُّر طبيعة البضاعة تبعا للمستند الخاضع للفحص.

المثال التوضيحي ١-٣: في البداية، تتعلق الصفقة بشحنات من سلعة معيّنة، ثم توصف البضاعة المراد بيعها، في مستندات لاحقة، على أنها سلعة مغايرة، دون أيّ تليل تجاري.

٥- ما يُكْتَب أو يقال ينا في المنطق والحس السليم.

المثال التوضيحي ٣-٢: البضاعة أو الصك المالي الموصوفان في الصفقة لا وجود لهما أو لا يجري تبادلها تجارياً.

المثال التوضيحي ٣-٣: الفاتورة تتحدث عن نقل بحري لكنّ مستند النقل لا يتحدث سوى عن نقل بالسكة الحديدية أو بالشاحنات.

المثال التوضيحي ٣-٤: المستند الأول يشير إلى "الشركة سين"، بينما تشير مستندات لاحقة إلى "الشركة صاد"، أو قد تكفل إحدى الشركات المستند الأول وتكفل شركة أخرى المستند الثاني.

المثال التوضيحي ٣-٥: أرقام الحاويات أو أرقام الأختام المذكورة في سندات الشحن أو في مستندات النقل الأخرى مشكوك فيها أو لا تتوافق مع نظم الترميم والترميز الصحيحة.

٦- تعارض بعض الطلبيات مع السجل التاريخي العام للصفقات.

المثال التوضيحي ٣-٦: تُقدّم طلبية بكمية غير معتادة من المنتج نفسه مع طلب تسليمها في اليوم التالي في عنوان صندوق بريدي.

جيم- النصائح

٧- اقرأ المستندات قراءة نقدية، ودون ملحوظات مفصلة عن أيّ بيانات شفوية، واطلب إدراج أيّ بيانات شفوية في المستندات.

٨- لا تعول في ممارسة الحرص الواجب على المستندات المقدّمة وحدها.

٩- اطرح أسئلة بشأن التضاربات ولا تقبل إجابات سطحية أو أعدارا واهية. فتقديم تعليقات مشكوك فيها أو غير منطقية عند إثارة مسألة التضاربات قد يكون علامة على الاحتيال.

١٠- ينبغي التنبيه إلى أنّ وجود تضاربات أمر غريب؛ وأنّ تعدّر تعليل وجودها أمر شديد الغرابة؛ وأنّ كليهما قد يكون علامة على الاحتيال.

١١- إذا أخفقت أيّ صفقة أو نشاط في اجتياز اختبار "الحس المنطقي السليم" كان ذلك بمفرده سبباً وجيهاً كافياً لاعتبار الأمر محفوفاً بالشبهات ولممارسة الحرص الواجب.

دال- مراجع إضافية

المؤشّر ١- وجود مستندات مخالفة للنظم؛ المؤشّر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشّر ١٤- وجود جوانب أو تعليقات غير عقلانية أو غير منطقية؛ المؤشّر ٢١- عمليات الاحتيال المتعلقة بسلع وخدمات؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ٤- إساءة استعمال الأسماء

١- كثيراً ما يسعى الشخص الذي يعمل على تنفيذ مخطط احتيالي إلى تعزيز مصداقيته الشخصية أو مصداقية المخطط نفسه بربط مخططه بأسماء شخصيات أو مؤسسات معروفة أو يرجح أن تكون معروفة لدى الشخص أو الكيان الذي يُعرض عليه المخطط.

ألف- الشرح

٢- إساءة استعمال الأسماء في عمليات الاحتيال التجاري، وخصوصاً أسماء الأشخاص ذوي السمعة الحسنة أو ذوي النفوذ في الميدان المعني، بعدة أساليب. وبالمثل، يمكن أن تُستعمل أسماء شركات أو كيانات أخرى وشعاراتها وعلاماتها التجارية والعبارات التي تُعرف بها ورموزها في ارتكاب فعل احتيالي. فقد يوحي المحتال بأن أشخاصاً معروفين في الميدان المعني قد راجعوا الصفقة المزعومة وأقرّوها، مما يوحي للضحية بأن المخطط الاحتيالي صفقة جديدة بالتصديق وصحيحة وقابلة للتنفيذ. وقد يعرض المحتال مخططه أو يروّج له بتأكيد وجود علاقة زائفة أو مبالغ فيها بشخص أو كيان معروف لدى الضحية أو لدى مستشاريها. وقد يعطي المحتال اسم شخص أو كيان معروف على أنه اسمه هو، أو أن يوحي بأن له صلة بذلك الشخص أو الكيان، أو قد يعتمد المحتال ببساطة إلى انتحال اسم شخص أو كيان آخر لإخفاء هويته الحقيقية.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٣- قد تكون الأسماء المستعملة في عمليات الاحتيال التجاري:

(أ) أسماء شخصيات أو مؤسسات معروفة؛

المثال التوضيحي ٤-١: يزعم المحتال بأنه مسنود من رئيس مصرف مركزي أو وزارة أو هيئة أخرى من هذا القبيل في بلد من البلدان، وبأن ذلك الرئيس قدّم مشورة بشأن المخطط ولكنّ دوره و/أو هويته موضع كتمان.

المثال التوضيحي ٤-٢: يعرّف المحتال الضحية المحتملة على شخص تربطه فعلاً أو كذباً صلة قرابة بشخصية مرموقة، مثل رئيس وزراء البلد أو رئيس جمهوريتها، ويبيد ذلك الشخص استعداده لكفالة المحتال أو صفقته المقترحة.

(ب) أو أسماء أفراد معروفين لدى الضحية المحتملة أو لدى مستشاريها؛

المثال التوضيحي ٤-٣: يزعم المحتال أنّ الشريك التجاري للضحية المحتملة أو صديقها قد شارك في الصفقة، مع أنّ ذلك الشخص لم يفعل ذلك حقاً.

(ج) أو أسماء مؤسسات وقواعد معروفة.

المثال التوضيحي ٤-٤: تأتي المستندات التي يقدمها المحتال على ذكر الأمم المتحدة أو صندوق النقد الدولي أو غرفة التجارة الدولية، ولكنها لا توضح علاقة أيٍّ منها بالصفقة. وقد يشار كذلك إلى قواعد غرفة التجارة الدولية أو القواعد الموحدة UCP 500 أو قواعد "سويفت"، في حين أن طبيعة الصفقة لا تتوافق مع القواعد المذكورة، أو، بصفة أعم، مع مشاركة أو موافقة هيئات مصرفية أو غير مصرفية "اتحادية" أو "وطنية" أو دولية أخرى.

٤- قد تكون هناك دلائل على احتيال تجاري:

(أ) عندما يعطي مروّج الصفقة تعليمات بشأن الأفراد أو الكيانات التي قد تود الضحية المحتملة أن تتصل بها للتحقق من صحة الصفقة:

المثال التوضيحي ٤-٥: يوحي المحتال بأن إحدى الهيئات الدولية أو الحكومية توافق على الصفقات من النوع الجاري ترويجه. ولكنّ المحتال ينبّه الضحية المحتملة إلى أن تلك الهيئة ستضطر إلى إنكار مشروعية الصفقة إذا ما اتصلت بها الضحية للاستفسار عنها.

المثال التوضيحي ٤-٦: يوحي المحتال بأن رئيس أحد المصارف الكبرى قد أقرّ صفقة المحتال، ويقترح على الضحية المحتملة أن تتصل بذلك الرئيس لمناقشة الصفقة، بل ويزوّدها برقم هاتف الرئيس وعنوان بريده الإلكتروني. ولكنّ استفسارات الضحية المحتملة يجب عليها في الواقع المحتال نفسه أو شخص متأمر معه، فيؤكّد للضحية المحتملة مشروعية الصفقة.

(ب) أو عندما يتعذّر على الضحية المحتملة أن تتحقق من أن الأشخاص المستشهد بهم يؤيدون الصفقة حقاً:

المثال التوضيحي ٤-٧: يقول المحتال إن إحدى الشخصيات المشهورة أو الشخصيات الرياضية المعروفة قد استثمرت في صفقته المزعومة. وبما أن الضحية لا يمكنها أن تتصل مباشرة بالشخصية المشهورة للتحديث معها عن صفقات مالية فلن يتسنى لها التحقق من صحة ما قاله المحتال.

(ج) أو عندما تكون أرقام الهاتف المعطاة للتحقق من صحة المعلومات هي أرقام هواتف جوّالة أو لا تتوافق جغرافياً مع العناوين المعطاة.

جيم- النصائح

٥- ينبغي إجراء تحريات مستقلة عن مزاعم الانتساب. ولدى معظم المؤسسات المعروفة معلومات عامة يمكن مقارنة المزاعم والمستندات بها للتحقق من صحة تلك المزاعم والمستندات.

ومع ذلك، ينبغي الانتباه إلى أن المخططات المُحكّمة قد تلجأ إلى إنشاء مواقع شبكية مطابقة لموقع المؤسسة الحقيقي يمكنها أن توفر معلومات زائفة عن المخطط.

٦- يفترض أن تكون لأيّ فرصة استثمارية حقيقية مقوّماتها الذاتية وألا تعتمد على صلات مزعومة بشخصيات أو كيانات معروفة.

٧- لا تركز على الأسماء المستعملة وسمعة المساندين المزعومين أو المستثمرين السابقين أو تكون افتراضات بهذا الشأن دون إجراء مزيد من التحريات؛ واعرف الطرف الذي تتعامل معه.

٨- في البلدان التي يصعب فيها التحري عن علاقات شخصية سرية مع شخصيات ومؤسسات قوية النفوذ، ينبغي للمستثمر المرتقب أن يكون شديد الحذر.

٩- لا تعوّل على بطاقة تعريف تجارية كوسيلة لتحديد هوية الأفراد الذين تتعامل معهم.

١٠- ينبغي أن يدرك الوسطاء المحترفون أيضا مخاطر الارتكان إلى الأسماء المستعملة دون إجراء تحريات مستقلة.

١١- ينبغي للمؤسسات أن تدافع عن أسمائها دفاعا فعّالا وعلى الملأ، وأن تكشف أيّ استعمال غير مشروع لتلك الأسماء، وأن توضح لعامة الناس وظائفها المشروعة.

دال - مراجع إضافية

المؤشّر ١- وجود مستندات مخالفة للنظم؛ المؤشّر ٦- السرية المفرطة؛ المؤشّر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشّر ١٠- الاستمالة النفسانية والتوريط؛ المؤشّر ١٥- احتيال قائم على إساءة استغلال صلات القرابة أو الصلات الشخصية؛ المؤشّر ١٧- مشاركة أخصائيين فنيين بصورة غير معتادة؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ٥- عدم تناسب العوائد مع حجم الاستثمار ومخاطره

١- كثيرا ما تكفل مخططات الاحتيال التجاري عوائد مرتفعة مع مخاطر قليلة أو معدومة.

ألف- الشرح

٢- إنَّ تعظيم العوائد هو رغبة كل مستثمر. ولكن يجب ألا يغيب عن البال أنَّ العوائد تتناسب دائما مع المخاطر المتصورة، وهذه تختلف باختلاف الاستثمار. فعندما تكون المخاطر عالية، يشترط المستثمرون، قبل تعريض رؤوس أموالهم للخطر، عوائد أعلى مما كانوا سيتلقونه من استثمارات ذات مخاطر أدنى. ومن ثم، كلما ازدادت المخاطر ازداد معها العائد الموعود. وللإقناع بالدخول في عمليات الاستثمار، تخلُّ مخططات الاحتيال التجاري بمبدأ التناسبية هذا، إذ تعدُّ بعوائد مفرطة الارتفاع بدون مخاطر تُذكر إن لم تكن معدومة. بل إنَّ العوائد الموعودة كثيرا ما تتجاوز بكثير ما يمكن كسبه من الاستثمارات الشديدة الاعتماد على المضاربة. ولتأكيد خلو الاستثمار المقترح من المخاطر تُستعمل وسائل متنوِّعة، منها وعود أو ضمانات من المحتال أو من أطراف ثالثة أو هيئات أخرى. وثمة مخططات احتيالية تزعم أنها تقدِّم أدلة تثبت أنه يجري كسب العوائد، بل قد تدفع تلك العوائد فعليا من الأموال المستثمرة أصلا أو من أموال استثمارها مستثمرون آخرون، وهو ما يعرف بمخططات "بونزي".

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٣- تعدُّ مخططات الاحتيال التجاري بما يلي:

(أ) مخاطر متدنّية؛

المثال التوضيحي ١-٥: توفّر الكتابات التي تساند عملية الاستثمار تطمينات بأنه ليست هناك أيُّ مخاطر على رأس المال المستثمر أو على رأس المال وعوائده.

المثال التوضيحي ٢-٥: يقال إنَّ الأموال مودعة في حساب يخضع لسيطرة المستثمر وإنها لن تُنقل دون إذن منه.

المثال التوضيحي ٣-٥: تُستخدم عبارات مثل "لا خطر على رأس المال الأصلي المستثمر" استخداما خارجا عن السياق.

(ب) أو إعطاء ضمانات أو الوعد بها؛

المثال التوضيحي ٤-٥: يقدِّم المحتال كفالة شخصية منه أو من طرف متواطئ معه، لكنها كفالة عديمة القيمة.

المثال التوضيحي ٥-٥: يعدُّ المحتال بتوفير كفالة من مصرف كبير أو مؤسسة مالية كبيرة عند إبرام الصفقة الاستثمارية.

المثال التوضيحي ٥-٦: يشير المحتال إلى أن الأموال أو الاستثمارات مؤمن عليها.
المثال التوضيحي ٥-٧: يؤكد المحتال أن الأموال مكفولة من جانب هيئة أو مؤسسة حكومية أو دولية.

(ج) أو عوائد مفرطة الارتفاع أو ثابتة.

المثال التوضيحي ٥-٨: كثيرا ما تتراوح العوائد الموعودة بين ٢٠ و ٥٠ في المائة شهريا بعملة متدنية التضخم، أو تكون ثابتة بصورة غير واقعية مقارنة بأسعار السوق.

٤- تُعلل العوائد المفرطة الارتفاع بأساليب متنوّعة.

المثال التوضيحي ٥-٩: تُعلل العوائد المرتفعة بحجم "التبادل التجاري" الذي تتراكم فيه أرباح صغيرة من كل عملية بيع وشراء. وعادة ما تكون العمليات الحسابية التي تستند إليها هذه الأرقام معيبة: إذ قد لا تأخذ في الحسبان نفقات الاستثمار، أو توحى بتبادلات تجارية أكثر مما يحدث عادة في العملية الاستثمارية المعينة.

المثال التوضيحي ٥-١٠: كثيرا ما يجري التلاعب ببيانات البيع والسوق، خصوصا فيما يتعلق بالإطار الزمني، كيما يبدو أن العوائد مرتفعة جدا في فترة زمنية قصيرة جدا.

٥- ملحوظة: حتى وإن جرى فعليا دفع العوائد المرتفعة الموعودة، فهذا لا يضمن مشروعية العملية الاستثمارية.

المثال التوضيحي ٥-١١: قد تُدفع العوائد المزعومة من أموال المستثمر ذاته أو من أموال مستثمرين آخرين، لا من أي عوائد فعلية للاستثمار المعني، مثلما يحدث في مخططات "بونزي".

المثال التوضيحي ٥-١٢: كثيرا ما لا تظهر هذه العوائد المرتفعة إلا كقيودات في دفاتر الحسابات، ويُشجّع المستثمرون على "إعادة الاستثمار" بوعدهم بعوائد أعلى حتى من سابقتها.

جيم- النصائح

٦- إذا بدا المخطط الاستثماري من الوجهة بما يصعب تصديقه فمن المرجح ألا يكون حقيقيا.

٧- مارس الحرص الواجب بفهم طبيعة العملية الاستثمارية ومخاطرها وعوائدها المرجحة والمحتملة، أو باستشارة شخص مستقل يمكن الاعتماد عليه في إسداء مشورة مناسبة.

٨- احترز من "عمليات بناء الثقة"، أي الصفقات الصغيرة التافهة التي تبدو فعلية وتوفّر عوائد مناسبة تستهدف الحث على مزيد من الاستثمار وبمبالغ أكبر.

٩- إنَّ مبالغة مَرُوح الصَّفقة في التركيز على نسبة العائد أو على أنَّ الاستثمار المعني "عديم المخاطر" أو "قليل المخاطر" أو "مرتفع العوائد"، دون إجراء مناقشة تذكر لمضمون العملية الاستثمارية، ينبغي أن يكون مدعاة للقلق.

١٠- ينبغي توخِّي الحذر عندما تكون العوائد الموعودة لا تتناسب بتاتا مع مقدار المجازفة ومع نسب العوائد السائدة في السوق.

دال- مراجع إضافية

المؤشّر ٨- إحياط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشّر ٩- إساءة استعمال الحوافز؛
المؤشّر ١٣- مصدر السداد مشكوك فيه أو مجهول؛ المؤشّر ١٥- احتيال قائم على إساءة
استغلال صلات القرابة أو الصلات الشخصية؛ المؤشّر ٢٠- وجود مخططات تسويق هرمية
ومتعددة الطبقات؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ٦- السرية المفرطة

١- كثيرا ما تسعى مخططات الاحتيال التجاري إلى فرض قدر مفرط من السرية والتكتم على عدة مسائل، منها وجود فرصة الاستثمار وطبيعة هذا الاستثمار وآلياته ومصدر عوائده.

ألف- الشرح

٢- تمثل الشفافية عاملا بالغ الأهمية في عمل الأسواق المالية العصرية، والمعلومات عن هذه الأسواق والاستثمارات متوافرة بكثرة. ومن ناحية أخرى، يباشر المستثمرون استثمارات بناء على معلومات سرية أو معلومات قل من عرف مغزاها. وفي بعض الحالات، قد يكون التصرف بناء على تلك المعلومات أمرا غير مشروع. وفي أنشطة تجارية أخرى، تسعى الشركات بصورة مشروعة إلى منع إفشاء المعلومات السرية أو التقنيات الصناعية من جانب موظفيها أو غيرهم بشتى الوسائل القانونية لكي تظل قادرة على المنافسة في ميدان عملها. بيد أن تلك القيود يندر جدا أن تكون ملائمة فيما يتعلق بالمستثمرين وخصوصا فيما يتعلق بالوسائل التي يراد استدرار الأموال بها. والسرية المفرطة هي درجة من السرية تتجاوز الدرجة المناسبة للصفقة المعنية.

٣- وقد يُوضع شرط السرية في قواعد أو مقتضيات مقترنا أحيانا كثيرة بـ"جزاءات قانونية" يراد منها تحميل المستثمر مسؤولية دفع تعويضات في حال إفشاء أي معلومات، من أجل الإيحاء بأن متخذ القرار المالي سيكون عرضة للمساءلة في حال انكشاف الصفقة. ويقصد من هذه السرية إخفاء طبيعة الصفقة والحيولة دون ممارسة الحرص الواجب ومنع المستثمرين من الاتصال بمستشارين أو بمصادر معلومات أخرى مناسبة قد تساعد المستثمر على تفادي الوقوع في شرك المخطط الاحتيالي.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٤- تساق أعداز متعددة لتسوية السرية المفرطة.

المثال التوضيحي ٦-١: كثيرا ما يُزعم أن التشاور مع شخصيات أو مؤسسات واسعة المعرفة يعطل المعاملة التجارية ويعرقل الصفقة نوعا ما ويقضي على فرصة تحقيق الأرباح.

المثال التوضيحي ٦-٢: كثيرا ما يُزعم أن المصارف أو أسواق الأوراق المالية أو كبار المديرين التنفيذيين أو الأخصائيين الفنيين أو الأشخاص المرموقين ينخرطون بصورة منتظمة في النوع المعني من الاستثمار، ولكن سرا، بغية منع عامة الناس من الحصول على منفعة مالية مماثلة.

المثال التوضيحي ٦-٣: كثيرا ما يُزعم أن قوانين المناطق المالية الحرة التي ترتبط نوعا ما بذلك الاستثمار تقتضي هذه السرية.

٥- أثناء سير الصفقة، كثيرا ما يحذّر الضحايا من الاتصال بالشرطة أو الجهات الرقابية أو غير ذلك من المسؤولين الحكوميين.

المثال التوضيحي ٤-٦: كثيرا ما يقال إن إدخال الجهات الرقابية يؤدي إلى تجمُّد الصفقة أو تأخرها أو تعرُّضها للخطر، مع إلقاء المسؤولية على عاتق الضحية.

٦- كثيرا ما يستخدم تعبير "عدم الالتفاف أو عدم الإفشاء" في سياق محاولات التزام السرية. ويستخدم مثل هذه التعبيرات في الأعمال التجارية التي يوجد فيها وسيط يكون حلقة الوصل بين المشتري والبائع، لكنها ليست مناسبة على الإطلاق أو هي مثيرة للقلق في سياق الاستثمارات العادية.

المثال التوضيحي ٥-٦: يُشترط على الضحايا أن يوقعوا على اتفاق يقضي بعدم الالتفاف وعدم الإفشاء صادر عن غرفة التجارة الدولية، مما يمنهم شكليا من مناقشة ذلك الاستثمار مع محاسبهم أو محاميهم أو مستشاريهم الماليين.

٧- كثيرا ما تساق حجة التكتّم أو السرية كمسوّغ لعدم توافر معلومات متاحة للملأ عن ذلك الاستثمار.

المثال التوضيحي ٦-٦: ادّعاءات غير منطقية يُزعم أنها تثبت عدم زيف الصفقات، كأن يقال إن رئيس المصرف الاتحادي للولايات المتحدة يعلم بهذا النوع من الصفقات ولكنه سينكر وجودها لو سُئل عنها.

٨- خلافا للصفقات التجارية، تشمل مصادر القلق في الصفقات المالية ما يلي:

المثال التوضيحي ٦-٧: الإصرار المتكرر على السرية المطلقة.

المثال التوضيحي ٦-٨: يُشترط على المستثمرين أن يوقعوا على اتفاقات تفرض عليهم جزاءات مفرطة الشدة في حال إفشائهم المعلومات.

جيم- النصائح

٩- ينبغي أن يناقش المستثمرون الصفقة المقترحة مع مستشار فني مختص.

١٠- ينبغي أن يستفسر المستثمر عما إذا كانت هناك أي دواع تجارية تُحتم التزام السرية، أو ما إذا كانت السرية غير مرتبطة بالفكرة الأساسية لذلك الاستثمار.

١١- ينبغي ألا يُخيف المستثمر ما يوحي له من أنّ الإفصاح لمستشاريه الماليين عن جوانب الصفقة ستكون له تبعات مالية عليه.

١٢- ينبغي أن يتذكر المستثمر أن الاتفاقات المشروعة على التزام الكتمان لا تمنع ولا تحظر ممارسة الحرص الواجب بشأن الصفقة، أو الاتصال بالسلطات.

١٣- ينبغي أن يمتنع المستثمر عن المشاركة في أي استثمار تنقل فيها الأموال إلى مناطق مالية حرة، ما لم تتوافر لديه معلومات تامة ومفصلة عن الصفقة كيما يتأكد من الوجهة التي ستذهب إليها النقود وما إذا كان يُحتمل أن يكون نقلها إلى تلك الولاية القضائية أمراً غير مشروع.

دال- مراجع إضافية

المؤشر ١- وجود مستندات مخالفة للنظم؛ المؤشر ٢- إساءة استعمال التعابير التقنية؛ المؤشر ٤- إساءة استعمال الأسماء؛ المؤشر ٨- إحياط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ٩- إساءة استعمال الحوافز؛ المؤشر ١٠- الاستمالة النفسانية والتوريط؛ المؤشر ١٢- إحالة الأموال على الفور أو بسرعة أو بصورة قطعية؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ٧- فرط تعقد الصفقات أو فرط بساطتها

١- كثيرا ما تُصمم مخططات الاحتيال التجاري بحيث تكون مفرطة التعقُّد سعياً إلى إخفاء المقومات الأساسية للصفقة، وقد تتطوي على مزاعم غير منطقية، وكذلك على مستندات التفاضية أو ملتوية أو عسوية على الفهم. ومن ناحية أخرى، قد تكون بعض مخططات الاحتيال التجاري أيضاً مفرطة البساطة أو غير رسمية الطابع، ولا تقدّم سوى القليل جداً من المستندات أو الإيضاحات، رغم ارتباطها الظاهري بصفقة مالية معقّدة.

ألف- الشرح

٢- على الرغم من أنّ الصفقات التجارية، وخصوصاً الصفقات التجارية الدولية، قد تكون أحياناً معقّدة بحكم طبيعتها، فإنّ الشخص الذي يُطلب منه أن يتخذ قراراً ذاتياً على أساس ماليّة ينبغي أن يكون لديه إلمام أساسي على الأقل بالصفقة التي تُلتزم المشاركة فيها. وكثيراً ما يتخذ المحتالون كنموذج صفقات مشروعة بالغة التعقُّد ولا تسوّق بالتالي إلا لمستثمرين على درجة عالية من البراعة. ثم يستخدم المحتال هذا النموذج لتوريط أفراد أقل براعة قد يتعذر عليهم فهم طبيعة الصفقة أو لزوم تعقُّدها. وعلاوة على ذلك، قد تُنشأ شبكة شركات أو كيانات أخرى من أجل إبعاد اللوم عن المحتال عند اكتشاف الاحتيال، أو الحيلولة دون استرداد الموجودات، أو من أجل غسل عائدات الجريمة، أو تمكين المحتال من مواصلة تنفيذ سلسلة من المخططات الموازية. والتعقُّد المصطنع أو غير الضروري والتبسيط المفرط المناسِئ للعقل هما أسلوبان يستخدمهما المحتالون لتمويه أساسيات الصفقة، التي لا يكون لها عادة أيّ مغزى اقتصادي.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٣- الهياكل التجارية المفرطة التعقُّد، التي تشكّل واجهة لشركات متعددة، ليست لها أدوار أو دواع ظاهرة، إنّما تستهدف جعل مساءلة المحتالين أمراً عسيراً.

المثال التوضيحي ٧-١: أنشأ ستة أفراد عدداً من الشركات تحت مظلة "برنامج تمكيني" وشبكة "لتعزيز الثروة"، ونظموا في هذا الإطار حلقات عمل كبيرة لإغراء المستثمرين البسطاء بالدخول في استثمارات بالعملات الأجنبية وصفوها كذبا بأنها عالية الربحية و"متدنية المخاطر".

٤- قد تكون الصفقة المفرطة البساطة أو غير الرسمية، التي تتطلب عادة كثيراً من المستندات، مقرونة بمستندات قليلة جداً.

المثال التوضيحي ٧-٢: مُلّاك بيوت يواجهون خطراً داهماً بإغلاق الرهن أقنعوا بالتوقيع على استمارة بسيطة بإحالة ملكية بيوتهم "مؤقتاً" إلى "مشتريين بالإئابة". ثم قدم هؤلاء المشترون طلبات للحصول على قروض رهنية بضمان تلك البيوت

مستخدمين سجلات ائتمانية زائفة. وبعد استفاد قيمة الملكية المرهونة، تخلف المشترون عن سداد القروض مما عرض المالكين لخطر طردهم من بيوتهم. ولم تسترد المؤسسات المالية سوى القليل.

المثال التوضيحي ٧-٣: ورود نص في المستندات ذي صياغة شديدة البعد عن الصياغة الرسمية، كأن تُستخدم مثلاً عبارة من قبيل "الاتصال هاتفياً على الرقم المعتاد"، قد يدل على وجود احتيال تجاري.

٥- التعتُّد يفاقم المشاكل المتعلقة بتعقب المدفوعات والمصروفات واسترداد الأموال.

المثال التوضيحي ٧-٤: كثيراً ما يستخدم المحتالون طبقات متعددة من الكيانات التجارية لإجراء إحالات متعددة للأموال و/أو تغييرات متواترة للمصارف الوديعة. وبما أنَّ المخططات الاحتيالية عبر الوطنية كثيراً ما تستخدم أيضاً آليات إحالة الأموال بواسطة الإنترنت بدلا من القنوات المصرفية التقليدية، فمن العسير جدا تعقب تلك الأموال.

٦- يتزايد استخدام التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا النقل والمعلومات والاتصال، في تعقيد المخطط تفادياً لانكشافه، وفي إخفاء العائدات.

جيم- النصائح

٧- كن واعياً لاحتمال وجود احتيال عندما لا يكون هناك تفسير ولا غرض تجاري ظاهر للتعقُّدات الموجودة في الصفقة، أو عندما تبدو التعقُّدات مصطنعة، أو عندما يبدو أنَّ ثمة أطرافاً ليس لها دور ذو مغزى، أو عندما يصعب التحري عن الصفقة بسبب كثرة المعاملات أو الإحالات فيها أو بسبب هيكلها.

٨- تأكد من فهم الغرض من كل عنصر في الصفقة، ولا تخش أن تطرح أسئلة حتى وإن كان يحتمل أن تكون الإجابات بديهية.

٩- الصفقات المشروعة قد تكون معقدة، ولكنها تتطلب، والحالة هذه، أطرافاً مقابلين واسعي الاطلاع يستعينون بمشورة مستقلة من مصادر علمية.

١٠- إذا تعدد توفير معلومات مفصلة في الحال، فلا ينبغي لهذا الأمر أن يعوق المستثمر عن الحصول على تلك المعلومات من مصادر أخرى قبل الإقدام على الاستثمار.

١١- ينبغي التحري عن هوية الشخص الذي استهل الصفقة، والشخص الذي يوصي بها، والشخص الذي يروج لها، وعن السبب في الاتصال بفرد معين كمستثمر محتمل. وعندما تكون هناك محاولة واضحة للحيلولة دون طرح أسئلة، ينبغي الارتياح في أسباب ذلك.

دال- مراجع إضافية

- المؤشر ٨- إحياء ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ١٠- الاستمالة النفسانية والتوريط؛
المؤشر ١٩- إساءة استعمال التكنولوجيا والاحتيال الإلكتروني؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص
الواجب.

المؤشر ٨- إحياط ممارسة الحرص الواجب

١- بما أن ممارسة الحرص الواجب هي الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها تقصي الشكوك وتفادي الصفقات المشبوهة، فمن الأهداف الرئيسية للمحتالين إحياط الممارسة الصحيحة للحرص الواجب.

ألف- الشرح

٢- ينبغي للشخص أو الكيان الذي يُطلب منه أن يتخذ قرارا ذات تبعات مالية أن يكفل ممارسة الحرص الواجب من خلال مصادر مستقلة بهدف التحري عن الصفقة المقترحة، وخصوصا عما قد يكون لها من جوانب غير عادية. وينبغي أن يكون لدى الشخص المطلوب منه الاستثمار أكبر دافع لممارسة الحرص الواجب وأن يكون بوسعه القيام بهذه المهمة على أفضل وجه. وتستخدم مخططات الاحتيال التجاري طائفة متنوعة من الأدوات لإحياط ممارسة الحرص الواجب، سواء باستعمال وسائل لصرف الانتباه؛ أو بتكوين مصداقية زائفة من خلال إعطاء انطباع بوجود استحسان واسع النطاق للصفقة المقترحة؛ أو بالسيطرة على الوسائل التي يمكن بها ممارسة الحرص الواجب؛ أو بتوجيه المستثمر نحو مصادر غير مستقلة؛ أو باستعمال تكتيكات بيع قائمة على تشديد الضغط؛ أو بالإصرار على الاستعجال أو السرية؛ أو ما شابه ذلك. وأي محاولة لإعاقة التحري الكامل والمستقل عن الصفقة، وخصوصا عن جوانبها غير العادية أو المثيرة للساؤل، ينبغي أن تكون مدعاة للارتياح الشديد.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٣- قد يحاول المحتال منع ممارسة الحرص الواجب بما يلي:

(أ) تقديم معلومات داعمة للصفقة لا يمكن التحقق من صحتها؛

المثال التوضيحي ٨-١: قد يوحي المحتال بأن أشخاصا مرموقين، لا يمكن الاتصال بهم، مشاركون في الصفقة أو أقروها، أو بأن جذور الصفقة تكمن في اتفاقات خاصة أو دولية تاريخية.

(ب) أو الإصرار على السرية المطلقة؛

المثال التوضيحي ٨-٢: يقوم المحتال بالترويج لعملية استثمار مشجعا الضحية المحتملة على الدخول فيها، ولكنه يخبر الضحية بأن الاستثمار وعوائده الموعودة مرهونان بالحفاظ على السرية المطلقة.

المثال التوضيحي ٨-٣: قد يدّعي المحتال أن المعلومات المستخدمة في ترويج الاستثمار المعني هي معلومات مشمولة بحقوق الملكية أو بأنها معلومات سرية أو خصوصية ولا يمكن إفشاؤها لمصادر مستقلة من أجل ممارسة الحرص الواجب.

(ج) أو استعمال تكتيكات بيع قائمة على تشديد الضغط؛

المثال التوضيحي ٨-٤: يصر المحتال على أن هناك "متسعا ضيقا من الوقت" أو "فرصة أخيرة" للاستثمار قبل ضياع الفرصة إلى الأبد.

المثال التوضيحي ٨-٥: قد يُربط الشعور بالاستعجال الشديد بأحداث أو أزمات عالمية جارية ولكن لا صلة لها بالاستثمار المعني، كالاضطرابات السياسية أو الكوارث الطبيعية، من أجل زيادة الضغط بغية تعجيل الدخول في عملية الاستثمار.

(د) أو الإصرار على أن ممارسة الحرص الواجب غير ضرورية؛

المثال التوضيحي ٨-٦: ثمة حالة كان فيها المحتال مسيطرا على كل أطراف الصفقة (المشتري والبائع والشاحن)، والتمس المشتري من مصرفه خطاب اعتماد لصالح البائع. ومع أن البضاعة لم تكن حتى موجودة، أعدَّ المحتال مستندات مزورة تفيد بأنَّ البضاعة قد سُلِّمت، وسعى إلى السحب على حساب خطاب الاعتماد. ولكي يقنع المحتال موظف المصرف بإصدار خطاب الاعتماد، أفتعه بأنه تحدّث بهذا الشأن مع رئيس ذلك الموظف فوافق على الصفقة وعلى خطاب الاعتماد، ثم أوحى للموظف بأنه (أي الموظف) لا يحتاج بالتالي حتى إلى ما يُثبت ملكية البضاعة.

المثال التوضيحي ٨-٧: يقوم المحتال بترويج برنامج استثماري كبير العائد، ويساعده في ذلك محام ومحاسب. ويستمتع الحاضرون في ندوة معقودة للإشادة بمحاسن هذا البرنامج الاستثماري إلى عرضين يقدمهما المحامي والمحاسب ويزعمان فيهما أنهما قد درسا الصفقة ووجدوا أنها مشروعة. ويُصوّر للحاضرين أنَّ المحامي والمحاسب طرفان مستقلان، في حين أنَّ كلاهما مشارك في المؤامرة الاحتيالية.

(هـ) أو الإيحاء بأنَّ الصفقة قد نالت استحسان عامة الناس أو كبار المسؤولين في الميدان ذي الصلة؛

المثال التوضيحي ٨-٨: يروّج المحتال لبرنامج استثماري كبير العائد أمام الضحية المحتملة، ويدعوها إلى ندوة يمكنها أن تقف فيها على المزيد من المعلومات بخصوص ذلك البرنامج. وتؤخذ الضحية إلى الندوة مع مئات من المستثمرين المحتملين الآخرين. وفي الندوة، يقدّم المحتال صورة زاهية عن ثرائه وقد يستخدم أسلوبا إضافيا يتمثل في ربط البرنامج بشخصيات عامة معروفة، حتى وإن كان بصورة عامة. وهذه الأساليب كلها تولّد شعورا بوجود استحسان واسع النطاق القصد منه صرف الضحية عن ممارسة الحرص الواجب على النحو السليم.

المثال التوضيحي ٨-٩: يمكن أن يستخدم المحتالون أي نوع من وسائل الإعلام، بما فيها وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية والبريد الإلكتروني والتلفاز والعروض الحية وتنظيم أحداث شبيهة باللقاءات الجماهيرية، لتكوين انطباع بوجود استحسان جماهيري لـ"فرصة" معينة، من أجل صرف انتباه الضحية عن ممارسة الحرص الواجب.

(و) أو الإيحاء بأن الحرص الواجب يُمارس بالفعل، ولا داعي بالتالي لأن يمارسه المستثمر بدوره؛

المثال التوضيحي ٨-١٠: يمكن أن يعطي المحتال انطبعا كاذبا بأن الحرص الواجب يمارس بالفعل، بأن يزعم أن هناك طرفا ثالثا يضطلع به أو بأن يُصرّ على أن هناك ضمانا أو حساب ضمان أو نوعا من مشاركة أخصائيين فنيين يوفر حماية كافية للمستثمر.

المثال التوضيحي ٨-١١: قد يوصي المحتال بالاستعانة بأخصائي فني معيّن ليقوم بممارسة الحرص الواجب، ولكن ذلك الأخصائي يكون إما متواطئا مع المحتال وإما لا يملك معرفة كافية لتنفيذ مهمة الحرص الواجب على نحو واف.

(ز) أو جعل ممارسة الحرص الواجب أمرا مستحيلا، حتى مع الاقتراح بأن يقوم المستثمر بممارسة الحرص الواجب من جانبه.

المثال التوضيحي ٨-١٢: قد يشجّع المحتال المستثمر المحتمل على ممارسة الحرص الواجب، ولكنه قد يحول فعليا دون قيامه بذلك بتقديم معلومات خاطئة أو ملفقة عن جهات الاتصال، واختلاق أعذار لاستحالة الاتصال بالأشخاص الرئيسيين، وتقديم تفاصيل عن الصفقة لا تكفي لممارسة الحرص الواجب، وما إلى ذلك.

٤- قد يدلّ على وجود احتيال تجاري عندما تُواجه صعوبة غير عادية في الحصول على معلومات إضافية ومستقلة عن الصفقة أو عن الأطراف فيها، بسبب هوياتهم أو مواقعهم الجغرافية أو عوامل أخرى.

المثال التوضيحي ٨-١٣: كثيرا ما تنطوي الصفقات الاحتياطية على شركات يقع مقرها في مناطق مالية حرة، مما يجعل ممارسة الحرص الواجب أشد صعوبة.

٥- قد يقوم المحتال بتوجيه الضحية المحتملة نحو مصادر معلومات غير مستقلة عند سعيها إلى ممارسة الحرص الواجب، أو قد يقدم إليها مستندات زائفة لتعزيز مصداقيته.

المثال التوضيحي ٨-١٤: يستخدم المحتالون وسائل مختلفة لإحباط ممارسة الحرص الواجب، منها تعيين جهات متعاونة معهم لكي تتصل بها الضحية من أجل التحقق من صحة المعلومات، بل ويُعرف عن المحتالين أنهم ينشئون كيانات تجارية صورية ذات مقار فعلية عند سعيهم إلى الحصول على استثمارات ضخمة من الضحايا.

جيم- النصائح

٦- من الضرورة بمكان التماس مشورة مستقلة ومناسبة التخصص من مصادر غير تلك التي يوفرها الشخص المشجّع على عملية الاستثمار.

- ٧- ينبغي أن يكون الشخص الذي تلتَمَس منه المشورة واسع المعرفة بالموضوع المراد الحصول على المشورة بشأنه.
- ٨- ينبغي التحقق من الحقائق الأساسية للصفقة.
- ٩- ثِق بحسك المنطقي وقمّ بتحريات وافية عند وجود جانب ما يثير لديك شعورا بعدم الارتياح.
- ١٠- اعلَم أنّ المحتالين التجاريين العصريين كثيرا ما يعملون في مجموعات متطورة يقوم كل منها بتعزيز ودعم المجموعات الأخرى والمخطط الاحتيالي.
- ١١- قيّم دواعي الاستعجال، إن وُجدت.
- ١٢- خذ وقتك في التحري ولا تتعجّل في اتخاذ قرار تجاري، خصوصا عندما يتعلق هذا القرار بأمر يقع خارج سياق عملك المعتاد.

دال- مراجع إضافية

جميع المؤشرات الأخرى، إذ إنّ الممارسة الفعلية للحرص الواجب هي في كل الحالات مفتاح تفادي الوقوع ضحية للاحتيال؛ بالإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ٩ - إساءة استعمال الحوافز

١- قد ينطوي الاحتيال التجاري على استغلال ما يقدمه الكيان المعني من حوافز على الأداء أو عروض مساعدة أو هبات أو مزايا أو إغراءات أخرى لأفراد معيّنين مقابل الحصول على منفعة لا تتاح عادة أو مقابل غض النظر عن نشاط معين محفوف بالشكوك.

ألف - الشرح

٢- إنّ حوافز الأداء المصمّمة وفقاً للقوانين الدولية والوطنية وآداب المهنة ومعايير الصناعة يمكن أن تكون أداة مفيدة للتشجيع على الأداء المريح، وخصوصاً عندما تكون خاضعة لرقابة صارمة. بيد أنها قد تخفي وراءها أيضاً مشاكل جوهرية فيما يتعلق بحساب ما أو علاقة ما، أو تعطي الموظفين حوافز قوية لتجاهل ما قد يكون بخلاف ذلك علامات مثيرة للقلق.

٣- وبرامج حوافز الموظفين، حتى المنبثق منها عن أفضل النوايا، تضعف حصانة الكيان من الاحتيال التجاري، ما لم تخضع لنظام صحيح للإعلان والإبلاغ والرصد. وإلى جانب احتمال انخراط الموظفين أنفسهم في نشاط احتيالي من أجل الحصول على الحوافز من رب العمل، قد يقوم أشخاص خارجيون بإفساد برامج حوافز الموظفين، المشروعة بخلاف ذلك، باستبانة المخططات الضعيفة الإدارة واستهداف الموظفين المستعدين لاستغلال مواطن الضعف هذه.

٤- ومن الجوانب الأخرى لإساءة استعمال الحوافز عموماً، استخدام الهدايا أو المكانة أو المزايا أو النقود أو البيانات أو المعلومات أو غيرها من الإغراءات لإحداث تضارب في المصالح لدى المتلقي. وباستخدام وسائل من هذا القبيل لإقناع المديرين الكبار أو موظفين آخرين بالانخراط في ممارسات تنافي المعايير المتعارف عليها للإدارة الحسيفة، قد يستخدم المحتالون حوافز لتقويض المؤسسة برمتها. والهدف المبتغى من ذلك يمكن أن يتراوح من الاستعداد العام لمساعدة المتلقي أو تشجيعه على فعل شيء معين هو في حد ذاته غير منافع للقانون ولكنه يسهل شيئاً آخر منافياً للقانون إلى إغراءات تقضي إلى جعل المتلقي طرفاً متعاوناً في المخطط.

٥- وقد يقلد المحتالون أيضاً الحوافز المستخدمة في المنشآت التجارية كأداة في سياق مخططاتهم، بأن يعرضوا، مثلاً، على المستثمرين المبكرين حوافز مالية لاجتذاب آخرين في مخططات هرمية، حيث تأتي المبالغ المدفوعة إليهم من نقود المشاركين الآخرين. وكثيراً ما يستخدم المحتالون حوافز من هذا القبيل لإقناع المشاركين بإعادة استثمار الأرباح الوهمية بدلاً من دفعها إليهم.

باء - الحالات النموذجية والأمثلة

٦- يستغل الموظفون أو المحتالون حوافز الأداء التي توفرها الشركات وتكون الرقابة عليها ضعيفة، مثلاً، للدخول في صفقات مستمرة حتى عندما تبدو تلك الصفقات مشبوهة.

المثال التوضيحي ٩-١: ضيَّع المدير التنفيذي لأحد صناديق المضاربة عدة مئات من ملايين الدولارات من أموال المستثمرين وخدمهم هم والمؤسسات ذات الصلة لمدة تزيد على ثلاث سنوات باستخدام بيانات مزيفة عن الحسابات.

٧- يُقصد من الهدايا أو المكناة أو المزايا أو النقود أو البيانات أو المعلومات أو غير ذلك من الإغراءات التي يمكن أن تُحدث تضاربا في المصالح لدى المتلقي أن تجعل المتلقي يقدم منفعة لا تتاح عادة أو تجعله يتغاضى عن أشياء ستكون بخلاف ذلك مشبوهة أو إشكالية.

المثال التوضيحي ٩-٢: كسبا للرضى، قدّم مقرضون رحلات مدفوعة النفقات بالكامل لموظفي الإعانة المالية في الجامعات ووضعوا مسؤولي تلك الجامعات في مجالس إداراتهم. وقامت جامعات كثيرة بدور الوسطاء الموثوقين إذ زكّت هؤلاء "المقرضين المفضلين" وإن كانوا لا يقدمون بالضرورة أفضل الأسعار للطلبة المقترضين.

٨- قد تدل الحوافز الداخلية والخارجية والهدايا على وجود فساد أو احتيال بأشكال معيَّنة قابلة للتحديد.

المثال التوضيحي ٩-٣: موظف يفى بتوقعات أداء عالية جدا، بدون إشراف يُذكر على الصفقات أو فهم يُذكر لها.

المثال التوضيحي ٩-٤: ضيافة غير عادية أو عرض أتعاب مبالغ فيها للأخصائين الفنيين أو الخبراء الاستشاريين.

المثال التوضيحي ٩-٥: رجل أعمال معروف بسخائه قدّم ساعات يد ثمينة جدا إلى موظفي مصارف ومحامين بحيث أصبح عسيرا عليهم أن يطرحوا أسئلة غير مريحة عن القروض الكبيرة التي أخذها وتخلّف عن سداها في نهاية المطاف.

٩- ينبغي أن تُتخذ القرارات التجارية والمالية بناءً على مقوماتها الموضوعية.

المثال التوضيحي ٩-٦: الشخص الذي يُراد استغلال نفوذه يمكن أن يكون هو المتلقي المباشر أو غير المباشر للهدايا أو المزايا، التي قد تُعطى أيضا للأولاد أو الآباء والأمهات أو الأزواج أو الزوجات، إلخ.

المثال التوضيحي ٩-٧: غرض المحتال هو الحصول على منفعة أو مساعدة غير مستحقة، بما في ذلك الحصول على عقود أو معلومات أو مستندات أو تقليل الرغبة في طرح أسئلة أو توفير سبل الوصول إلى الناس أو إضعاف نزاهة المتلقي أو تشجيعه على أن يصبح جزءا من المخطط.

المثال التوضيحي ٩-٨: تشمل حوافز المخطط الاحتياالي عادة على وعود بعوائد غير عادية أو مفرطة وتشجيع شديد على إعادة استثمار المكاسب الكبيرة غير المتوقعة.

جيم- النصائح

- ١٠- ينبغي أن يشمل الإشراف على برامج حوافز الموظفين المراجعة والتدقيق من قبل أشخاص مستقلين.
- ١١- ينبغي إنشاء نظم لاستبانة أسباب تظلمات الموظفين ومعالجتها، وضمان وجود سياسات وافية وفعّالة للإخبار الطوعي.
- ١٢- ينبغي أن تكون لدى أرباب العمل مبادئ توجيهية لسياسات تلقي الهدايا والهبات والإبلاغ عنها، وينبغي لهم أن يكفلوا علم موظفيهم بتلك المبادئ وتقيدهم بها.
- ١٣- ينبغي أن يدرك الأخصائيون الفنيون أنهم كثيرا ما يكونون أهدافا لمحاولات الاستمالة غير النزيهة.
- ١٤- ينبغي لأيّ موظف أو أخصائي فني، عند تلقيه هدية ما، أن ينظر مليا في قيمة هذه الهدية وفي هوية مقدمها وعلاقته به.
- ١٥- ينبغي لأرباب العمل أن يكفلوا إخضاع شراء الهدايا على حساب الشركة للمراجعة والموافقة من أشخاص غير المانح.
- ١٦- يجب أن يفهم المستثمرون الطريقة التي تتحقق بها عوائد أيّ استثمار، وأن يطرحوا أسئلة عند وجود دواعٍ للحدز، وأن يكونوا مستعدين لطلب الحصول على تأكيدات من مستشار خبير.

دال- مراجع إضافية

- المؤشر ٥- عدم تناسب العوائد مع حجم الاستثمار ومخاطره؛ المؤشر ٦- السرية المفرطة؛ المؤشر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ١٣- مصدر السداد مشكوك فيه أو مجهول؛ المؤشر ١٦- احتيال يرتكبه المسؤولون الإداريون و/أو الموظفون أو يشتركون في ارتكابه؛ المؤشر ٢٠- وجود مخططات تسويق هرمية ومتعددة الطبقات؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ١٠- الاستمالة النفسانية والتوريط

١- قد يسعى المحتالون إلى إغراء الضحايا باستخدام أساليب الاستمالة النفسانية والتلاعب، أولاً لإقناعهم بالمشاركة في الاحتيال، ثم توريطهم فيما يتعلّق بعدم المشروعية الحقيقية أو الوهمية لمشاركتهم في الاحتيال. وبعدها، يُستخدم ذلك التورط ضدّهم لإرباكهم أو للحصول على سكوتهم عما يجري ارتكابه من احتيال تجاري أخطر شأنًا بكثير.

ألف- الشرح

٢- كثيراً ما تستخدم مخططات الاحتيال التجاري وسائل الاستمالة النفسانية لتشجيع متخذي القرارات المالية على الدخول في صفقة احتيالية، ثم لتفادي انكشاف الاحتيال. والاستمالة الواضحة هي مخاطبة لغريزة الجشع، ولكنّ هناك عوامل أخرى قد يكون من بينها خوف الشخص من أن يستنفد مدّخراته قبل أن توافيه المنية؛ أو التملُّق لمتخذ القرار من خلال تقديم الهدايا له أو الإلماح إلى براعته في الاستثمار؛ أو الافتتان العام بالمشاركة في صفقة خاصة وحصرية. ويمكن أن يملك كثير من المحتالين شخصية ساحرة وقدرة قوية على الإقناع.

٣- ومن حيث التوريط، ثمة عزوف نفساني وأخلاقي طبيعي عن ارتكاب فعل غير سليم أو غير مشروع. وعندما يُستمال مستثمر إلى ارتكاب فعل قد يكون مشكوكاً فيه أو غير مشروع من قِبَل شخص يسعى إلى إشراك المستثمر في عملية استثمارية أو فرصة مالية أخرى، فقد يكون ذلك أداة لضمان سكوته أو لإلهائه عن مخطط الاحتيال التجاري. أما المحاولات اللاحقة لتفادي الانكشاف فيمكن أن تشمل أدوات نفسانية كالتهديد نهياً عن الإفشاء، والإلماح إلى التواطؤ أو التورط.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٤- يعتمد المحتالون على الانفعالات البشرية القوية مثل الجشع أو الكبرياء أو التقمص العاطفي أو الخوف.

المثال التوضيحي ١٠-١: ينظر المحتالون إلى الضحايا المحتملين على أنهم مهيوون للاعتقاد بأنّ هناك سبباً خفيّةً لكسب مبالغ ضخمة من المال دون مخاطرة.

المثال التوضيحي ١٠-٢: أثناء مراحل الإغواء، يلعب مروجّ المشروع الاستثماري على وتر غرور الضحية بالإلماح إلى رقي ذلك المشروع تقنياً أو بمحاولة إشعار الضحية بأنّ من حماقة أن يطلب إيضاحات لصفقات معقّدة أو لتعابير تقنية.

المثال التوضيحي ١٠-٣: في كثير من مخططات الاحتيال المالي الشائعة، تُعدّ شيكات مصرفية بمبالغ أكبر من الدين المستحق للضحية أو العمولة التي يتعين دفعها له، مما يغري الضحية بإيداع الشيك أو الحوالة المالية في حسابه المصرفي ثم إحالة رصيد

الأموال برقياً إلى حساب مصرفي خارجي قبل أن يبلغه المصرف بأن الشيك أو الحوالة مزورة أو باطلة.

المثال التوضيحي ١٠-٤: تعتمد المخططات الاحتيالية القائمة على الدفع المسبق للأتعاب على استعداد الضحايا للتعاون مع اللوائح التنظيمية الحكومية، جعلهم يدفعون أموالاً إلى المحتالين لسداد "ضرائب" أو "رسوم" أو "رسوم جمركية" لا وجود لها قبل الوقت الذي يُتوقع فيه قيام المحتالين بتوفير ما وعدوا الضحايا بتقديمه من سلع أو خدمات (كالملاذات الضريبية الآمنة في المناطق المالية الحرة).

٥- قد تكون مخططات الاحتيال التجاري مصممة لتُخاطب جوانب نفسانية معينة، بالإيحاء بوجود أسواق "سرية" أو مؤامرات أو دوائر تجارية حصرية.

المثال التوضيحي ١٠-٥: تُعرض على الأشخاص الذين يُرى أنهم لا يثقون بالحكومة استثمارات لتفادي دفع ضرائب من خلال حسابات في مناطق مالية حرة. ففي أحد المخططات الاحتيالية المقدرة قيمته بملايين الدولارات، عُرضت على الضحايا عوائد سنوية بنسبة ٨٠ في المائة من خلال شبكة سرية من المتاجرين بالأموال يُفترض أنه أنشأها ائتلاف بين عدة حكومات في عام ١٩١٤ من أجل سداد ديون الحرب العالمية الأولى. وادّعى أصحاب المخطط أن سبعة "تجار عالميين" سيطرون على الثروة النقدية العالمية برمتها ويعملون كمجلس إدارة لبضع مئات من "التجار المرخص لهم" في مختلف أنحاء العالم.

٦- يبحث المروّجون عن نقاط الضعف لدى الفئات السكانية وفي تجمعات المهاجرين وبين الفقراء والمسنين والعجزة، ويضربون على وتر الانفعالات كمخاوف المسنين من نفاذ ما لديهم من نقود.

المثال التوضيحي ١٠-٦: في مخطط احتيالي شائع، يتلقى الشخص المسن معلومات تبيد بأن المتلقي قد ربح جائزة ضخمة "لا طالب لها" أو سحباً ليا نصيب دولي وأن المطالبة به تستوجب دفع رسم مسبق أو الاتصال برقم هاتفي ثابت أو محمول تفرض عليه رسوم عالية.

المثال التوضيحي ١٠-٧: قد يكون الضحايا أكثر عرضة للخطر تبعاً لأحوالهم المميزة أو لمراحلهم العمرية، كأن يكونوا مسنين أو مطلّقين حديثاً أو معانين من مشاكل صحية أو قد ربحوا أو مُنحوا مؤخراً مبلغاً كبيراً من النقود.

٧- يستخدم بعض المحتالين أسلوب التملق واصطناع الرقي لإغراء الضحايا بالمشاركة في المخطط الاستثماري الاحتيالي.

المثال التوضيحي ١٠-٨: قد يحيط المحتالون أنفسهم بمظاهر العيش الرغد ولسع كمالية باهظة الثمن عند عرضهم منتجات استثمارية تحاكي المنتجات المشروعة الجديدة الكثيرة وتبدو متطورة ولكنها وهمية، مع الاعتماد على امتناع المستثمرين السذج عن طرح أسئلة كي لا يظهروا بمظهر المتخلفين عن ركب التطور.

٨- عندما تشمل كل الاستمالات النفسانية الأخرى، يلجأ المحتالون أحيانا كثيرة إلى التهديد باستعمال العنف أو باستعماله فعليا لدفع الضحايا على الامتثال.

المثال التوضيحي ١٠-٩: يستخدم المحتالون المستثمرين الذين لم يدركوا بعد أنهم ضحايا في إغراء أشخاص آخرين بالمشاركة. وعند انكشاف الاحتيال، يخشى هؤلاء الوسطاء من أن يصبحوا هم أيضا متورطين، ويستغل المحتالون ذلك الخوف لضمان سكوت أولئك الوسطاء.

المثال التوضيحي ١٠-١٠: عندما تكتشف الضحية الاحتيال، قد يهددها المحتال بإحراجها على الملأ بكشف النقاب عن ضلوعها في المخطط، أو قد يسيطر عليها بسلسلة من المصاعب الوهمية، أو قد يعرض عليها إمكانية تنفيذ مخططات جديدة ذات عوائد أكبر من سابقتها، وهذه كلها تكتيكات شائعة تستخدم في تأخير كشف النقاب عن الأنشطة الاحتيالية أو الردع عن كشفه.

المثال التوضيحي ١٠-١١: قد يوحي لشخص ضالع في المخطط، كثيرا ما يكون أخصائيا فنيا، بأنه قد أصبح قناة لغسل الأموال، وإن يكن عن غير قصد، ومتى شعر ذلك الشخص بأنه متورط، قد يعزف عن الإبلاغ عن المخطط.

المثال التوضيحي ١٠-١٢: وُجّهت تهديدات إلى شركة كبرى توفر خدمات هاتفية لأنها قطعت خطأ هاتفيا يستخدم لأغراض احتيالية. وفي مكالمة هاتفية مسجلة، هدّد المحتال تلك الشركة بأنه سوف يتسبب في انهيار خدمتها الشبكية بهجمة معطّلة لهذه الخدمة - وهي هجمة تستهدف إغراق الموقع الشبكي بسيل من طلبات الحصول على معلومات بحيث يتعذر على المستعملين الشرعيين أن يصلوا إلى ذلك الموقع.

المثال التوضيحي ١٠-١٣: يحاول المحتالون تخويف الضحايا بإخبارهم بأنهم متورطون جدا في عملية الاحتيال وبأنه لن يُسمح لهم بأن يفلتوا من ورطة الاحتيال هذه، أو بأنّ لدى المحتال من السبل ما يكفل إلقاء القبض عليهم من قبل أجهزة إنفاذ القانون الوطنية أو الدولية. وتخويف الشهود أمر شائع في الاحتيال التجاري.

٩- يحاول المحتالون أن يبرروا احتيالهم بأنه لا يوجد ضحايا حقيقيون، لأنّ المستهدفين بالاحتيال أشخاص جشعون ومشاركون في الجرم وأغرار.

جيم- النصائح

١٠- حاول أن تقيّم المقومات الأساسية للصفقة المقترحة تقييما موضوعيا، واعلم أنّ الشكوك النابعة من تقييمك العقلاني ينبغي أن تؤخذ على محمل الجدّ. واسأل نفسك "لماذا أنا؟ وإذا

كان هذا المخطط يعمل حقاً فلماذا يخاطبني شخص غريب في قاعة اجتماع في فندق أو عبر الهاتف أو الإنترنت ليعرض عليّ صفقة مالية معقدة تأتي بعوائد عالية إلى هذه الدرجة ويسمح لي بالمشاركة فيها؟"

١١- ينبغي ألاّ يطغى اعتداد المرء بذاته على شكوكه— استمرّ في طرح الأسئلة، حتى وإن أخذ مروج المخطط يلمح إلى أنّ عدم الفهم ينم عن حماقة. فالتصرف الأشد حماقة بكثير هو الاستثمار في شيء لا تفهمه فهما تاماً.

١٢- اطلب المشورة القانونية من مستشار قانوني مستقل قادر على إسداء مشورة بشأن الصفقة المعنية.

١٣- لا تمتنع عن إبلاغ السلطات بالمخطط الاحتيالي بسبب انطوائه على جانب ما قد يورطك.

دال - مراجع إضافية

المؤشر ٤- إساءة استعمال الأسماء؛ المؤشر ٦- السرية المفرطة؛ المؤشر ٧- فرط تعقد الصفقة أو فرط بساطتها؛ المؤشر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ١٥- احتيال قائم على إساءة استغلال صلات القرابة أو الصلات الشخصية؛ المؤشر ١٧- مشاركة أخصائيين فنيين بصورة غير معتادة؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ١١ - حدوث انهيارات في الضوابط الوقائية بفعل الأزمات

١- قد تستغل مخططات الاحتيال التجاري مواطن الضعف في النظم الرقابية بغرض استغلال مشاعر السخاء والتعاطف التي تسود في أعقاب الكوارث الطبيعية أو الاصطناعية.

ألف- الشرح

٢- تمثل المشاعر والأفعال السخية تجاه من هم أقل حظا سمة مميزة من سمات الحضارة. وتستجلب الكوارث الطبيعية والاصطناعية هذه المشاعر عفويا. ففي مواجهة الأعاصير والفيضانات والانسكابات النفطية والأعاصير المدارية والزلازل وموجات التسونامي الأخيرة، عمل القطاعان العام والخاص في المجتمع الدولي معا وأنفقا بلايين على جهود الإنعاش. فالدمار الهائل الذي يصيب البيوت والمنشآت التجارية والبنى التحتية العمومية وتشرّد الملايين من الأفراد يتطلبان تدابير إغاثة عاجلة تتسم بالإيمان بوحدة الهدف. وللكيانات والتعاملات التجارية دور مهم في تمكين القطاعين العام والخاص من دعم جهود الإنعاش عقب الكوارث. ولكن تماشيا مع الصالح العام، لا ينبغي أن يحلّ لا وجود حالة طارئة ولا مشاعر الثقة المتبادلة الناشئة عن الكارثة الطبيعية محلّ فهم عملية الاستثمار أو الصفقة التجارية، أو محلّ ممارسة الحرص الواجب واليقظة الواجبة في الضوابط الوقائية. فمن أهم العبر المستخلصة من كوارث الماضي أنّ ضياع الأموال بسبب الاحتيال أدّى إلى إبطاء جهود الإنعاش وقلّل من مقدار الدعم الذي كان يمكن تقديمه لتخفيف معاناة الضحايا الشرعيين وتلبية احتياجاتهم.

٣- والمخططات الاحتيالية تتوقع أن يكون لدى الأفراد والمنشآت التجارية والحكومات عقب الكوارث نزوع إلى وقف ممارسة الحرص الواجب أو إلى صرف النظر عن أعمال الضوابط الوقائية المعتادة. ففي تصور المحتالين، تهيبّ الكوارث الطبيعية فرسا لهم إذ تُحدث أو تكشف ثغرات في الضوابط الرقابية في وقت يسوده شعور زائد بالاستعجال على الصعيدين الوطني والدولي وعواطف جياشة لدى عامة الناس الراغبين في وضع ثقتهم في الغرض المشترك.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٤- كثيرا ما يكون انهيار سخاء الناس عقب الكارثة مباشرة عرضة للتلاعب من خلال محاولات استغلال المؤسسات أو الأعمال الخيرية.

المثال التوضيحي ١١-١: هناك دائما بعض المخططات الاحتيالية في إطار التماس التبرعات لأغراض خيرية مزعومة. وعند وقوع كوارث طبيعية، يمكن أن تشهد تلك المخططات ازديادا شديدا. فعقب الهجمات الإرهابية أو الكوارث الطبيعية كموجات التسونامي أو الأعاصير أو الزلازل، على سبيل المثال، تجد أجهزة إنفاذ القانون عددا

كثيرا من المخططات التي تزعم أنها تجمع نقودا لصالح أوائل المتصدّين لتلك الكوارث والناجين منها.

المثال التوضيحي ١١-٢: عقب الكوارث أو الأحداث العالمية الكبرى، تظهر فجأة مخططات استثمارية "عالية العوائد" وتنتشر بسرعة. والسمة المميزة لتلك المخططات هي أنّ تكتيكات البيع لا تستهدف غرضا خيريا محضا بل تمزج الوعد بجني أرباح كبيرة بزعم وجود منافع خيرية أو منافع لـ "مشروع إنساني". وكثيرا ما يزعم المحتالون أنّ المخطط "يحظى بتأييد الأمم المتحدة" أو أنه "برنامج استثماري معتمد من الأمم المتحدة".

٥- بينما تقوم الحكومات بتنظيم تدابير التصدي، يبحث المحتالون عن ثغرات في ضوابطها الرقابية المفروضة على عمليات الاشتراء وتوزيع المعونات والهبات.

المثال التوضيحي ١١-٣: إنّ مخططات الاحتيال في المشتريات، مثل دفع البائعين "إكراميات" لموظفي الهيئة المشتريّة مقابل معاملة تفضيلية، أمر كثير الحدوث في عقود اشتراء السلع والخدمات عقب الكوارث الطبيعية الكبيرة، حيث يبرم الكثير من الحكومات والهيئات الدولية عقودا لإزالة الحطام وإعادة بناء المرافق.

المثال التوضيحي ١١-٤: يضغط المحتالون على الأشخاص الذين يجري إجلاؤهم لكي يأذنوا لهم بتلقي رسائلهم البريدية. فترسل الشيكات الحكومية لمساعدة المنكوبين الموجهة إلى أولئك الأشخاص إلى عناوين المحتالين ثم تُسرّب لتأمين مبالغ نقدية أو لشراء سلع من منشآت تجارية محلية. وكثيرا ما تباع هذه السلع بعد ذلك بيعا مباشرا أو من خلال مزادات إلكترونية ينظمها المحتالون في مناطق أخرى أو حتى في دول أخرى، ويقومون فيها بدور "الوسطاء" لصالح عصابات اللصوص في منطقة وقوع الكارثة ذاتها.

٦- لدى التماس موارد من القطاع الخاص لاستخدامها في الإنعاش عقب الكوارث، يستغل المحتالون نقص المعلومات في عملية تقييم الأضرار وكذلك الانهيارات التنظيمية في الضوابط المرتبطة عادة بالنظم المالية.

المثال التوضيحي ١١-٥: تشمل أمثلة الاحتيال التأميني المطالبات الاحتياطية بالتعويض عن الأضرار والخسائر في الممتلكات أو الإصابات الجسدية المزعومة، كما تشمل المطالبات الزائفة بتعويض تكاليف التجديدات الناشئة عما أحدثته الكارثة من أضرار، وبيع عقود تأمين زائفة.

المثال التوضيحي ١١-٦: تشهد المؤسسات المالية النازحة التي تحاول توفير خدمات مصرفية طوارئ للناجين من الكارثة ازديادا في تحرير شيكات دون رصيد كاف: حيث تستخدم عدة حسابات مصرفية في مناطق جغرافية مختلفة لتكوين ودائع وتحرير شيكات على تلك الحسابات قبل أن يتسنى التحقق من سلامة الشيكات

الودائعية في النظام المصرفي، مما يحدث "تعوُّماً" ناتجا عن مجرّد الفارق الزمني بين التحقق من الشيكات وقيدها في الحسابات ذات الصلة.

المثال التوضيحي ١١-٧: كثيرا ما تنتشر العروض الاحتياالية التي تزعم توفير فرص تجارية بأسعار مخفضة أو توفير فرص استثمارية، انتشارا كبيرا عقب الكوارث الطبيعية، كمعرض شراء ممتلكات والاستثمار في اللوازم الطبية أو في مواد البناء.

جيم- النصائح

- ٧- عبّر فعليا عن اندفاعاتك الخيرية من خلال مؤسسات خيرية مناسبة ومعترف بها.
- ٨- قد يكون هناك مؤشر على وجود احتيال تجاري عندما يُزعم أنّ الاستثمار المقترح لن يحقق عوائد كبيرة فحسب بل له منفعة إضافية ذات أغراض إنسانية، كالإغاثة في حالات الكوارث وما شابه ذلك، أو عندما تُتخذ هذه الدوافع كأساس لتسويق استثمارات أو فرص مالية أخرى لا يمكن تفسيرها أو تعليقها بناء على مقوماتها التجارية.
- ٩- إنّ إقحام صفقة تجارية بصورة مفاجئة في سياق غير تجاري ينبغي أن يكون مدعاة للشك في ألا تكون هناك صلة حقيقية أو منطقية بين الغرض الخيري والمخطط المقترح.
- ١٠- تمثل الضوابط الوقائية عنصرا محوريا في أيّ برنامج فُعال لمنع الاحتيال إذ تركز على التقليل الشديد لفرص الوصول الاحتياالي إلى النظم من خلال ضوابط أمامية.
- ١١- ينبغي اختبار الضوابط الوقائية ميدانيا قبل وقوع الكارثة بوقت كاف، للتأكد من أنها تعمل كما يجب.
- ١٢- إنّ عودة الجناة السابقين إلى ارتكاب أفعال جنائية أمر شائع في الاحتيال عبر الإنترنت. وقد يساعد وجود قاعدة بيانات عن عمليات الاحتيال السابقة، كأسلوب دفاعي، لكي تستخدم مثلا في مقارنة عناصر الطلبات الجديدة بالمعلومات الموجودة في قاعدة بيانات عمليات الاحتيال السابقة، على الحماية من الطلبات أو الفواتير الزائفة المتكررة.
- ١٣- من شأن وجود كوادرات مدربة تدرك ما يوجد من فرص للاحتيال أن يساعد على منعه. ويمثل تدريب موظفي الخط الأمامي لتوعيتهم بفرض الاحتيال—وخصوصا بفرص الاحتيال داخل البرنامج وأنواع الاحتيال التي يمكن أن يواجهونها—عاملا بالغ الأهمية في وقف الاحتيال قبل أن يتنفذ إلى داخل أعمال المنشآت التجارية أو الحكومات.

دال- مراجع إضافية

- المؤشر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ١٥- احتيال قائم على إساءة استغلال صلات القرابة أو الصلات الشخصية؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ١٢ - إحالة الأموال على الفور أو بسرعة أو بصورة قطعية

١ - كثيراً ما تمارس مخططات الاحتيال التجاري ضغوطاً على المستثمرين المحتملين، ليس من أجل الإسراع باتخاذ القرار فحسب بل ومن أجل إحالة الأموال على الفور أو بسرعة، ما لا يترك متسعاً من الوقت لممارسة الحرص الواجب أو للاستعانة بمشورة الخبراء.

ألف - الشرح

٢ - كثيراً ما تتطلب الصفقات المشروعة قرارات سريعة وإجراءات فورية. وعادة ما يكون لدى الأفراد أو الكيانات التي تشارك في صفقات من هذا القبيل فهم مسبق لطبيعة المخاطر والمغانم التي تنطوي عليها تلك الصفقات. ومن ثم، فإن أولئك الأفراد والكيانات لا يوقفون ممارسة الحرص الواجب من أجل اتخاذ قرار سريع، بل يمارسون الحرص الواجب بشكل آخر أو في مراحل مختلفة من الصفقة.

٣ - ولكن المحتال يتمكّن أحياناً كثيرة من إقناع الضحية بضرورة اتخاذ قرارات سريعة، لكي يمنعها من ممارسة الحرص الواجب أو لكي يجعلها تحيل الأموال إحالة قطعية لصالحه. وقد يُضغط على الشخص أو الكيان الذي يُطلب منه اتخاذ قرار له تبعات مالية لكي يحيل الأموال على الفور أو بسرعة أو بصورة قطعية من أجل إتمام الصفقة. ومتى أُحيلت المبالغ المالية، يُعيد المحتال إحالتها بسهولة، غالباً إلى ولاية قضائية دولية أخرى قد تجعل استعادة تلك الأموال أو تعقبها أمراً سهلاً إن لم يكن مستحيلاً.

باء - الحالات النموذجية والأمثلة

٤ - يُصنّف المحتال على إحالة فورية للأموال لكي لا يترك متسعاً من الوقت لممارسة ولا حتى الحد الأدنى من الحرص الواجب.

المثال التوضيحي ١٢-١: يُشيد مروج المخطط الاستثماري بمنافع ذلك المخطط وعوائده المرتفعة واصفاً إياها بالأكيدة. ويتنبّه الضحية المحتملة في الوقت نفسه إلى أنّ فرصة الاستثمار هذه "لن تدوم" أو هي "فرصة العمر" وأنّ على الضحية أن تتصرف بسرعة. ويصنّف المروج على قرار سريع بحيث لا يكون أمام الضحية متسع من الوقت لدراسة الصفقة دراسة وافية.

٥ - قد يُستخدم الطابع الفوري للصفقة لجعل الضحية توافق على شروط إضافية.

المثال التوضيحي ١٢-٢: يُستدرج المستثمر إلى الإذن بإحالة أموال إلى حساب جديد يُنشأ لأغراض المخطط الاحتيالي، ويُقنَع، بسبب الحاجة المزعومة إلى الاستعجال ولدواعٍ عملية، بإضافة المحتال أو شخص متواطئ معه كموقعٍ مشارك في الحساب

الجديد. ثم يقوم المحتال وذلك الشخص بإحالة الأموال الموجودة في الحساب الجديد لتصبح تحت سيطرتهم.

٦- قد ينطوي المخطط الاحتيالي أيضا على إحالة فورية أو قطعية للأموال.

المثال التوضيحي ١٢-٣: تنطوي الصفقة على إحالة أموال إلى شركة في منطقة مالية حرة توصف بأنها شركة "مُعَمَّلَة" في منطقة من ذلك القبيل، أو إلى شركة أو صندوق استثماري أو حساب في ولاية قضائية تمثل "ملاذا آمنا".

جيم- النصائح

٧- لا تدع الضغط وضيق الوقت يدفعانك إلى الدخول في صفقة قبل ممارسة ما يلزم من الحرص الواجب.

٨- إياك والتخلي عن السيطرة على الحسابات المصرفية أو الاستثمارية.

٩- افهم الدواعي التي تُساق لأَيِّ إحالة للأموال، خصوصا عندما تنطوي الصفقة على إحالات متعددة.

١٠- كن شديد اليقظة فيما يتعلق بإحالة الأموال إلى ولاية قضائية أخرى، وخصوصا ولايات المناطق المالية الحرة التي لديها قوانين خاصة بالسرية والتي تجعل أَيَّ استرجاع للأموال المحالة أمرا بالغ الصعوبة وذا تكاليف تعجيزية.

دال- مراجع إضافية

المؤشر ٦- السرية المفرطة: المؤشر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب: الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ١٣ - مصدر السداد مشكوك فيه أو مجهول

١- كثيرا ما تخفي مخططات الاحتيال التجاري مصدر سداد المكاسب أو العوائد المزعومة لاستثمار ما بالإشارة إلى مصادر مبهمّة أو مصادر أجنبية أو مصادر غير محددة، مثل "برامج تبادل تجاري" عامة (في أسواق "سرية" أحيانا)، أو بالإشارة إلى مصادر سداد في ولايات قضائية دولية ليس لديها مخطط رقابي أو من كيانات غير خاضعة للرقابة.

ألف- الشرح

٢- إن معرفة مصدر السداد وفهمه، وكذلك التقيّد بالقواعد الإجرائية الموثقة التي تكفل سداد المكاسب والعوائد بدقة وفي حينها، هي أمور أساسية في الصفقات التجارية المشروعة. وفي الصفقات التجارية، يتبع الوسطاء الماليون الحقيقيون مبادئ إدارية سليمة ولديهم نماذج واضحة للعمل التجاري وإجراءات موثقة وحسنة التنفيذ تخضع كفاءتها لتقييم متواصل. وتتوقف كفاءة عمليات السداد على وجود قواعد واضحة ومعروفة واتصالات دقيقة مع أطراف مقابلة موثوقة. وكثيرا ما تتطلب الصفقات التجارية مصادر أجنبية للسداد، بيد أن تلك الصفقات لا تنطوي عادة على تعقيدات غير موضحة أو على استخدام طرائق سداد عديمة الكفاءة أو على اشتراطات بأن تكون مصادر السداد متوقفة على ولايات قضائية دولية غير خاضعة للرقابة. وليس من المعتاد لمصدر سداد موجود في منطقة مالية حرة أو في بلد أجنبي أن يكون جزءا من صفقة هي بخلاف ذلك صفقة داخلية بالكامل. ويجب أن يفهم الشخص أو الكيان الذي يطلب منه أن يتخذ قرارا له تبعات مالية الدواعي التجارية التي تسوغ الصفقة الأصلية وأن يقف على الدواعي التجارية النوعية لأي تعقيدات، ويجب أن يعرف مصدر السداد معرفة اليقين.

٣- وكثيرا ما تصرف المخططات الاحتيالية المستثمرين المحتملين عن الشك في مصدر السداد أو طريقته بعرضها حوافز مالية غير عادية لا تمت إلى الصفقة الأصلية بصلّة أو ليس لها أي مسوؤ تجاري. وقد يُغري المستثمرون "بنسبة عائد عالية" لكي يقبلوا وعدا بالسداد من كيان ليست له صلة تجارية واضحة بالصفقة. وفي كثير من الأحيان، قد يتوقف جزء من المخطط الاحتيالي على موافقة المستثمر على أن يجري السداد إليه من خلال ولايات قضائية تعتبر ملاذات للحسابات السرية. وهذا الجانب المتعلق بالمصدر الكائن في منطقة مالية حرة يعرّض الضحية لمزيد من التلاعب: فعندما يوافق المستثمر على مصادر سداد غير معتادة، في مقابل احتمال تضادي دفع أيّ ضرائب على العوائد المقترحة، يصبح متواطئا في المخطط. وكثيرا ما تستخدم مصادر السداد المبهمّة أو غير المحددة أو الكائنة في مناطق مالية حرة لإبقاء المستثمرين في حالة تشكك بحيث لا يلاحظون وجود احتيال إلا بعد فوات الأوان.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٤- تُخفى الطبيعة الحقيقية للصفقة، ويرجَّح ألا يكون لها غرض تجاري، وتكون لها سمات شاذة، كأن تكون عوائدها خارجة عن حدود التناسب.

المثال التوضيحي ١٣-١: يُزعم أنَّ "سندات الدين التاريخية"، أو سندات الدين التي كانت في يوم مضي التزامات صحيحة على كيانات تجارية أو سيادية ولكنها أصبحت الآن عديمة القيمة كأوراق مالية ولا تُجمع أو يتاجر بها إلا كمقتنيات تذكارية، أصبحت تقدَّر قيمتها الآن بملايين أو ببلاتين الدولارات استناداً إلى تقييمات أطراف ثالثة يشار إليها أحياناً كثيرة بوصفها "توثيقات افتراضية" (hypothecated authentications) أو "تقييمات افتراضية" (hypothetical valuations). وتباع هذه السندات إلى مستثمرين بسطاء بأثمان مبالغ فيها تزيد كثيراً على قيمتها كمقتنيات تذكارية.

٥- يُزعم أنَّ العوائد متأتية من بيع سلعة بكمية تفوق ما يُنتج أو يتوافر منها في العالم.

المثال التوضيحي ١٣-٢: يُزعم أنَّ مصدر السداد هو الذهب "مضمونا" بـ "شهادات ذهب" أو "إيصالات إيداع" وهمية، يُقال إنها صادرة عن مصارف مغمورة أو وهمية كائنة في مناطق مالية حرة، أو عن مؤسسات مالية كبرى، أو حتى عن مؤسسات دولية معروفة، وتمثل سبائك ذهبية من شأنها أن تتطلب، إن صحَّ القول، كميات من الذهب تزيد على كل ما أنتج منه في التاريخ المدوَّن.

٦- تُسد العوائد الموعودة من استثمارات مشاركين آخرين أو من استثمارات المشارك نفسه.

المثال التوضيحي ١٣-٣: في أحد "المخططات الهرمية"، قامت "شركة تجارية" ببيع أكياس من النمل وطلبت من المستثمرين أن يربّوا هذه الحشرات ويعيدها إليها مقابل عائد قدره ١٣٠ في المائة. وفي بادئ الأمر، استُخدم ثمن الشراء المتلقى من المستثمرين الجدد لسداد العوائد إلى المستثمرين السابقين. والمخططات الهرمية تبلغ الكتلة الحديدية ثم تنهار عندما تصبح الأموال الآتية من المستثمرين الجدد غير كافية لسداد مستحقات المستثمرين السابقين.

المثال التوضيحي ١٣-٤: بعد الوقوع في شرك مخطط احتيالي استثماري "كبير العائد" من استثمارات "المصارف الكبرى" ("Prime Bank" investment)، كثيراً ما يتصل بالضحايا فريق ثانٍ من المحتالين ليعرض عليهم خدمات "استرداد الخسائر الناجمة عن الاحتيال". و"تُسترد" مبالغ صغيرة مقابل "أتعاب مدفوعة مقدماً". ثم يُضغَط على الضحايا للحصول منهم على أتعاب إضافية وأكثر ارتفاعاً مقابل وعد بعمليات استرداد "أكثر تعقداً" وأعلى قيمة. ويكون مصدر جميع الأموال التي "يُستردّها" الفريق الثاني هونفس الأموال التي فقدتها الضحية على أيدي الفريق الأول. ويستمر الاحتيال إلى أن يأخذ الفريق الثاني كل الأتعاب التي تكون الضحية مستعدة أو قادرة على دفعها. وعند ذلك الحين، تكون الضحية قد فقدت كل الأموال التي "استثمرت" في البداية مع الفريق الأول وكل "الأتعاب المدفوعة مقدماً" للفريق الثاني.

جيم- النصائح

- ٧- كن قادراً على تحديد الغرض التجاري من الصفقة وافهم كيفية تأتي العوائد.
- ٨- إنَّ التركيز المفرط على تفاصيل لا يفهمها إلا القلّة، مثل "سندات الدين التاريخية"، وشدة تعقّد أساليب الدفع، وتضارب الإيضاحات المتعلقة بمصادر السداد، وجعل السداد مرهوناً بشروط غير معتادة، ليست سمات نمطية للتعاملات التجارية المشروعة.
- ٩- عندما يتأخر سداد العوائد عن موعد استحقاقه، ينبغي للمستثمر أن يلتمس على الفور مشورة موضوعية مستقلة وألا يقبل أيّ أعداز.
- ١٠- عندما يكون أحد المصادر الكبرى للعوائد مستمداً من إغراء أشخاص آخرين بأن يستثمروا وبأن يقوموا، بدورهم، باستقدام آخرين، يجب توخي الكثير من الحذر بشأن مشروعية المخطط. وإذا كان الغرض التجاري الرئيسي للمخطط هو الحصول على نسب مئوية من استثمارات مستثمري الطبقات الأدنى فيمكن أن يشكل هذا المخطط ما يسمى بـ"المخطط الهرمي".
- ١١- لا تفرط في الاهتمام بمقدار عوائد الاستثمار المزعومة بحيث تنسى الاهتمام بمصدر تلك العوائد.
- ١٢- ينبغي أن تشك في طرائق أو مصادر السداد التي تنطوي على كيانات أو ولايات قضائية أو تعقيدات ليس لها مسوغ تجاري بين فيما يتصل بالصفقة.
- ١٣- إنَّ الإشارة إلى استثمارات "عالية المردود" و"عديمة المخاطر" في "برامج تجارية سرية" أو "قاعات تعامل تجاري سرية" في ولايات قضائية "لا ضرائب فيها" أو "تراعي حرمة المصارف" إنما تدل على أنّ الصفقة تحيد عن القواعد التجارية وأنه قد لا يكون هناك مصدر تجاري للسداد. وإذا صادف المستثمرون تعابير من هذا القبيل فعليهم أن يمارسوا الحرص الواجب بكل ما أوتوا من جهد.

دال- مراجع إضافية

- المؤشر ٥- عدم تناسب العوائد مع حجم الاستثمار ومخاطره؛ المؤشر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ٩- إساءة استعمال الحوافز؛ المؤشر ١٠- الاستمالة النفسانية والتوريط؛ المؤشر ٢٠- وجود مخططات تسويق هرمية ومتعددة الطبقات؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشّر ١٤ - وجود جوانب أو تعليقات غير عقلانية أو غير منطقية

١- متى حصل الاستثمار، وسعيًا إلى إطالة أمد الاحتيال أو إخفاء عائداته، كثيرا ما يعتمد المحتال على أيّ سبب متاح أو قابل للتصديق سطحيا لإيضاح أيّ جانب مشكوك فيه. وكثيرا ما لا تصمد هذه الأعذار أو الإيضاحات أمام التمحيص الدقيق فينكشف الاحتيال التجاري.

ألف- الشرح

٢- تتسم أنشطة التجارة والتمويل العصرية بطابع عقلائي ومنهجي. ومع أنه قد يصعب فهمها أحيانا فإنّ لسماتها على الدوام أسبابا تجارية أو تاريخية أو نظمية أو أسبابا أخرى يمكن فهمها وشرحها. وعندما تكون لأيّ أداة أو مخطط عناصر غير عقلانية أو غير منطقية، خصوصا فيما يتعلق بالأداء الفاشل، يكون هناك مسوغ لإجراء مزيد من التقصي وينبغي استشارة خبير مستقل.

٣- وكثيرا ما يقدم المحتال إيضاحات متضاربة أو غير منطقية لإقناع الضحية المحتملة بعدم التماس مشورة من هذا القبيل، أو لإطالة أمد الاحتيال، أو لإخفاء عائداته. وقد تعطى الضحية إيضاحات غير منطقية تستهدف إغراءها بمواصلة المشاركة في المخطط الاحتيالي. وعندما يتأخر سداد العوائد، قد يزعم المحتال أنّ العوائد المستحقة للمستثمر قد تأخرت بفعل كوارث طبيعية أو أحداث جارية أو أحداث أخرى من هذا القبيل عادة ما لا تؤثر في النوع المرتأى من الصفقات. وعلاوة على ذلك، قد تُدفع الضحية على السكوت عن الصفقة بتهديدها بأنّ الإبلاغ سيؤخّر السداد أو يجعله مستحيلا.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٤- قد تتطوي الصفقات الاحتيالية على إيضاحات غير منطقية بشأن أدوار الأطراف المقابلة في الصفقة أو هوياتها.

المثال التوضيحي ١٤-١: قد ينطوي المخطط الاحتيالي على صلات بعيدة الاحتمال في إطار المخطط العام، مثل تعامل مصرفي مع مؤسسات ليست مصارف، مثل الأمم المتحدة أو غرفة التجارة الدولية، أو تعامل مصرفي خصوصي مع مؤسسة مصرفية دولية لا تقوم بنشاط مصرفي صغير النطاق، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.

المثال التوضيحي ١٤-٢: قد يصف المحتال زبائن أو أطرافا مقابلة لا تلتقي بهم الضحية أبدا. فعلى سبيل المثال، يروّج أحد المحامين لصفقة يقوم فيها "الزبون" بالمتاجرة بصكوك مالية بصفته عضوا في سوق سرية مشتركة بين المصارف مختصة بهذه الصكوك، لكنّ ذلك الزبون لا تبين هويته للضحية أبدا ولا يعرف عليها.

٥- قد تظهر في صميم أساسيات الصفقة جوانب لا عقلانية ولا منطقية.

المثال التوضيحي ٤-٣: قد يكون التناسب منعدما بشدة في هيكل الصفقة الإجمالي، كأن تكون الصفقة صغيرة نسبياً ويُزعم أنّها مدعومة بمصرف ضخّم قوي.

المثال التوضيحي ٤-٤: قد تظهر جوانب لوجستية غير منطقية، لدى بيع السلع مثلاً، عندما تكون عمليات نقل تلك السلع منافية للحس المنطقي السليم من الناحية الجغرافية، أي من حيث المكان الذي تُنتج أو تُزرع فيه عادة.

٦- قد تُستخدم الإيضاحات اللاعقلانية أو اللامنطقية أيضاً في تعليل التأخر في تحقيق عائدات الصفقة. وغالباً ما يكون السبب المزعوم للتأخر ضعيف الصلة بأيّ تأخر فعلي أو محتمل في الصفقة.

المثال التوضيحي ٤-٥: قد ينطوي المخطط الاحتمالي على مزاعم كاذبة بأنّ التأخر يعزى لاعتبارات قانونية أو تدخلات حكومية أو أحداث جارية، مثل الكوارث الطبيعية أو التغييرات السياسية. وفي إحدى الحالات مثلاً، زعم المحتال أنّ نظم الدفع الدولية قد أغلقت إثر وفاة أحد أفراد الأسرة المالكة، وأنّ عائدات الصفقة لن تتاح إلا بعد معاودة فتح النظام.

٧- قد يُتّنى المحتال الضحية فعلياً عن الإبلاغ عن الفشل الراهن في إتمام الصفقة أو عن عدم دفع العوائد بادّعاءه بأنّ الإقدام على ذلك يجعل إتمام الصفقة أو سداد عوائدها في المستقبل أمراً مستحيلاً.

المثال التوضيحي ٤-٦: عندما لا تتحقق العائدات، قد يقول المحتال للضحايا بأنّ تحقيق الاستثمارات وشيك الحدوث وأنّ السلطات لن تفهم طبيعة الصفقة إذا أُبلغت عنها وسوف تسبب تأخراً لا داعي له ريثما تحقق فيها.

المثال التوضيحي ٤-٧: عندما تسأل الضحية المحتال عن العائدات المتأخرة، قد يحاول المحتال ضمان سكوتها بجعلها تعتقد أنّها هي أيضاً متورطة في أيّ سلوك احتيالي. وعلى سبيل المثال، قد يعترف المحتال للضحية بأنّ مشروعية الصفقة هي موضع شك ولكنّ الضحية مذنبه بنفس القدر لأنها تلقت عائدات من ضحايا آخرين.

جيم- النصائح

٨- فكّر بإمعان في مدى منطقية التعليقات أو نصيبتها من الصحة. وعندما يعصى عليك فهمها، لا تشعر بالحرص أو الخوف من التماس مشورة مستقلة.

٩- اطلب دائماً من مروج الصفقة شرح التعايير الضرورية أو الأدوار الحاسمة الأهمية إذا لم تكن مفهومة. وينبغي أن تشك في المروج الذي يعجز عن شرح الأدوار أو التعايير الحيوية شرحاً مرضياً، وكن مستعداً للتماس مشورة موضوعية في مثل هذه الحالات.

١٠- من الأفضل مواجهة الشكوك المزعجة وتقصيها باكراً وليس لاحقاً، لأنَّ الزمن هو دائماً في صالح المحتال.

١١- في حال وجود شبهة، التمس المساعدة من السلطات.

دال- مراجع إضافية

المؤشر ٣- وجود تضاربات في الصفقة؛ المؤشر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ١٥ - احتيال قائم على إساءة استغلال صلات القرابة أو الصلات الشخصية

١ - كثيرا ما تستغل مخططات الاحتيال التجاري عوامل غير اقتصادية، مثل الثقة الطبيعية بين الأشخاص ذوي الخلفية المتشابهة، في جعل الضحايا المحتملين يقللون من درجة الحرص الواجب التي كانوا سيمارسونها لولا ذلك، وفي استخدام هذه الفئة كمصدر لضحايا محتملين. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تُصمَّم تلك المخططات بحيث تتماشى مع المعتقدات أو السمات المشتركة التي توحد فئة ما أو تميزها.

ألف - الشرح

٢ - من الطبيعي أن يُعطي المرء المصدقية ويولي الاعتبار للأشخاص الذين تربطهم به صلة وثيقة، مثل الأقارب والأصدقاء، أو للأشخاص ذوي الخلفية المماثلة لخلفيته، بما في ذلك الصلات الدينية والاجتماعية والسياسية والإثنية والخيرية والودية وغيرها. وكثيرا ما تستغل مخططات الاحتيال التجاري صلات القرابة هذه في الترويج لنفسها وفي جعل المستثمرين يستعاضون عن فهم الاستثمار المقترح أو التماس المشورة بشأنه بالاطمئنان الذي تعطيه لهم هذه القرابة. ولا تكمن المشكلة في صلة القرابة أو العلاقة الشخصية بل في الاعتماد المفرط على الرباط المشترك بدلا من الاعتماد على العوامل الموضوعية المرتبطة بالاستثمار المقترح.

باء - الحالات النموذجية والأمثلة

٣ - الصلات التي يمكن أن يساء استغلالها تشمل:

(أ) الصلات الأسرية؛

المثال التوضيحي ١٥-١: كثيرا ما يُقنع المحتالون أقاربهم وأصدقاءهم بالاستثمار في مخطط كانوا سيشكون في سلامته لولا ذلك.

(ب) التزكية من فرق رياضية أو شخصيات مشهورة؛

المثال التوضيحي ١٥-٢: يستخدم المحتال سمعة شخصية رياضية كبيرة في الإقناع والترويج لاستثمارات احتيالية.

المثال التوضيحي ١٥-٣: يُدعى مواطن بارز أو شخص مشهور إلى حضور حدث يروَّج فيه لاستثمار ما. وبقبوله هذه الدعوة، يبدو وكأنه يزكي شخصا ذلك الاستثمار.

(ج) القرابة الدينية أو الثقافية؛

المثال التوضيحي ١٥-٤: يقوم أعضاء في جماعة دينية أو ثقافية أو أحد قادتها بتشجيع أعضاء المجموعة الآخرين على الانضمام إلى مخطط استثماري يزعم أنه نافع لعقيدتهم المشتركة أو تراثهم الثقافي المشترك، بالتعويل على تلك الصلة فحسب.

المثال التوضيحي ١٥-٥: جماعة تصبح فجأةً شديدة التركيز على استثمار أو مخطط معين، يبدو أنها تؤيده بمجملها، مع أنه لا صلة له بفرض الجماعة أو موضوع اهتمامها المشترك.

المثال التوضيحي ١٥-٦: شخص غير معروف من قبل ينضم إلى عضوية جماعة معينة، ويصبح ذا نفوذ فيها، ويشجع أعضائها بقوة على المشاركة في استثمار أو مخطط معين.

المثال التوضيحي ١٥-٧: تتغير مفاجئاً في نشاط مجموعة ما، من تركيز ديني أو ثقافي إلى تركيز أكثر اتساماً بالطابع التجاري.

(د) الجمعيات الخيرية.

المثال التوضيحي ١٥-٨: يستغل المحتال مأساة راهنة لكي ينشئ جمعية خيرية زائفة تعود إيراداتها بالنفع على المحتال وأتباعه، لا على ضحايا المأساة.

المثال التوضيحي ١٥-٩: من الشائع أن تعلن مخططات الاحتيال التجاري أن جزءاً معيناً من الأموال سيذهب لمنفعة قضية إنسانية ما أو قضية خيرية أخرى.

٤- التطمين: قد يحاول المحتال ربط المخطط الاحتيالي بالمجموعة لزيادة اطمئنانها.

المثال التوضيحي ١٥-١٠: قد يُقنع المحتال المجموعة بأن الأموال المستثمرة ستظل تحت سيطرتها.

٥- يمكن تعزيز مصداقية هذه المخططات كثيراً بسداد العوائد على النحو الموعود من نفس الأموال المستثمرة أو من استثمارات الآخرين.

جيم- النصائح

٦- لا ينبغي للثقة القائمة على المصالح المشتركة أو العلاقات المتبادلة أن تحلّ محلّ فهمك للمخطط الاستثماري أو الصفة التجارية أو ممارستك الحرص واليقظ الواجبين في حماية مصالحك.

٧- فكّر بصورة مستقلة.

٨- لا تستعِضْ بالمشورة أو الاقتراحات الودية من أحد المعارف من فئة اجتماعية أو جماعة أخرى عن مشورة الأخصائيين عندما يتعلق الأمر بمسائل مالية.

٩- إذا كان للطرف المقابل سجل يدل على قدرته المالية في الماضي فلا تفترض أنه قادر ماليًا بالضرورة في الوقت الحاضر.

١٠- يجب أن يكون التعرّف على الطرف المقابل عملية مستمرة، لأنّ الظروف يمكن أن تتغير، ولأنّ ضغوط العمل التجاري يمكن أن تؤدي إلى سلوك طائش واحتيالي، حتى في منشأة تجارية مشروعة سابقاً.

١١- لا تدع مظاهر الأبهة كحفلات الكوكتيل الباذخة في الفنادق الفخمة، ولا لقاءاتك بأفراد يشبهونك في التفكير، أن يعميك عن التمييز فيما يتعلق بالاستثمار المحتمل.

١٢- كن متأنياً في اختيار ما تقبله من الدعوات، وبالتالي الدعوات التي يُستغل فيها اسم المرء وسمعته.

دال- مراجع إضافية

المؤشر ٤- إساءة استعمال الأسماء؛ المؤشر ٥- عدم تناسب العوائد مع حجم الاستثمار ومخاطره؛ المؤشر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛ ١٠- الاستمالة النفسانية والتوريط؛ المؤشر ١١- حدوث انهيارات في الضوابط الوقائية بفعل الأزمات؛ المؤشر ٢٠- وجود مخططات تسويق هرمية ومتعددة الطبقات؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ١٦: احتيال يرتكبه المسؤولون الإداريون و/أو الموظفون أو يشتركون في ارتكابه

١- يمكن أن يشترك المسؤولون الإداريون والموظفون (بمن فيهم العارفون بيوافق أمور الشركة المعنية ممن يتيسر لهم الوصول إلى معلومات أو نظم مماثلة، كالوكلاء والمقاولين والشركات والأطراف المنتسبة)، أيا كان مستواهم، في طائفة متنوعة من المخططات الاحتيالية، تتراوح ما بين اكتساب الثقة بهدف ارتكاب فعل احتيالي واستغلال فرصة أو ظرف داخل كيان ما، إما بمفردهم وإما بمعية موظفين آخرين أو أشخاص خارجيين.

ألف- الشرح

٢- جميع الشركات تعمل من خلال موظفين. ولكن هؤلاء الموظفين يمكنهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للملأ (ومنها المعلومات السرية أو الامتلاكية) ويشغلون في الواقع مراكز الثقة. وكثيرا ما تُنفذ المخططات الاحتيالية بمشاركة موظفي الكيان الذي يجري الاحتيا على. وقد يشارك في هذه المخططات مديرون وموظفون برتب فنية وخبراء استشاريون خارجيون وموظفون ذوو مؤهلات عالية أكثر من اللازم في مواقع حساسة وموظفون مؤقتون لم يُدقق في مؤهلاتهم كما يجب وموظفون كبار أو محنكون أو كبار الموظفين التنفيذيين ممن يُعتقد أنهم فوق الشبهات. وأفعال الاحتيال المحتملة شتى، وقد تشمل نقل الأموال، واحتياز معلومات حساسة وبيعها أو إساءة استعمالها، والاحتيا في الجرد، والاحتيا في الاشتراء، والاحتيا المحاسبي من أجل تضخيم الموجودات أو الإيرادات. أما دوافع الاحتيا وفرضه لدى الموظفين فيمكن أن تشمل فرط الطموح في مستوى الأداء المستهدف، وبرامج العلاوات أو الحوافز السنوية، والمظالم، والافتقار إلى ما يكفي من الإشراف أو الضوابط الداخلية.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٣- قد يسعى المحتال إلى وضع نفسه أو وضع موظف آخر ذي مؤهلات عالية في منصب سهل المنال ولكنه متدني المرتبة من أجل الحصول بصورة غير مشروعة على معلومات أو بيانات أخرى قيّمة لأغراض مختلفة غير سوّية.

المثال التوضيحي ١٦-١: موظف مكلف بالتنظيف أو الصيانة بوسعه الوصول دون رقابة إلى معلومات حساسة يبيع هذه المعلومات.

المثال التوضيحي ١٦-٢: موظف مؤقت مخوّل باتخاذ قرارات ولديه إمكانية الوصول إلى مستندات قيّمة يسرق تلك المستندات وبيعهها.

٤- قد يشعر الموظف الذي يفتقر إلى مهارات كافية للأداء، لأن مؤهلاته دون المستوى المطلوب للوظيفة التي يشغلها، بضغوط تدفعه إلى الاحتيا من أجل تحقيق أهداف الأداء المطلوب منه تحقيقها أو لكي يظهر بمظهر من يفي بما يتوقع منه على مستوى الأداء. وربط العلاوات السخية ببلوغ أهداف أداء غير واقعية قد يدفع الموظفين إلى المشاركة في مخططات احتيالية للحصول على العلاوات.

٥- قد يلجأ موظف غير سعيد بعمله، أو يعتقد أنه لا يحظى بالتقدير الذي يستحقه، إلى الاحتيال أو يكون هدفاً لمحتال يريد استخدامه في مخطط احتيالي ضد الشركة التي يعمل فيها.

المثال التوضيحي ١٦-٣: موظف ساخط على الشركة التي يعمل فيها يسعى إلى معاقبتها بالمشاركة في فعل احتيالي.

المثال التوضيحي ١٦-٤: قد يقبل الموظف الساخط إكراميات أو رشاوى تعويضاً عما يتصوره من عدم تقديره حق قدره.

المثال التوضيحي ١٦-٥: موظف يشعر بأنه لا يحظى بالتقدير الذي يستحقه فيصبح ضالعا في التلاعب بالعروض أو بالأسعار.

٦- قد يقع الموظفون في تجربة استغلال قدرتهم على الوصول إلى موجودات الشركة، بما فيها الموجودات غير المدرجة في كشف الميزانية، مثل قوائم الزبائن، لأغراضهم الخاصة.

المثال التوضيحي ١٦-٦: قد يستعمل الموظف موجودات الشركة لأغراض شخصية دون إذن بذلك من أجل إثراء نفسه - فحتى الأفعال الاحتياطية الصغيرة، كاستعمال الهاتف أو اللوازم المكتبية دون إذن، يمكن أن تصبح كبيرة بالتراكم مع مرور الزمن.

المثال التوضيحي ١٦-٧: قد يقوم الموظف بالتلاعب في حساب النفقات.

المثال التوضيحي ١٦-٨: قد يجري الاتصال بموظف لا يقدّر أهمية البيانات المتاحة له لكي يبيع معلومات تبدو ظاهرياً عديمة الأهمية.

٧- قد يطلب مديرون كبار من موظفين أو يضغطون عليهم لكي يساعدوهم في عملية احتيال في الشركة ذاتها، أو نيابة عن الشركة التي يعملون فيها.

المثال التوضيحي ١٦-٩: مصر في كبير قام بتسهيل عملية احتيال في شيكات بعدة ملايين من الدولارات لصالح صديق شخصي، متجاوزاً ضوابط المصرف الداخلية، بتوجيه تعليمات إلى موظف مبتدئ بالموافقة على صفقات أثناء وجود ذلك المصرفي الكبير في إجازة. وأذن الموظف المبتدئ لهذه التعليمات خوفاً من أن يفقد وظيفته إذا رفض، وأمكن تضادي انكشاف الاحتيال.

٨- قد يُنظر إلى عمل الموظف الكبير أو إلى عمل كبير الموظفين التنفيذيين على أنه من التعقيد والأهمية والربحية بما لا يدع مجالاً للشك فيه أو تنحّصه، وبذلك يظل النشاط الاحتياطي مستورا.

المثال التوضيحي ١٦-١٠: شركة محامين متعددة الشركاء انهارت بفعل أنشطة شريك كبير مهيم وناجح ظاهرياً كان يسهّل عمليات احتيال واسعة النطاق.

المثال التوضيحي ١٦-١١: شركة محامين كبيرة جدا تضررت سمعتها وأصيبت بخسائر مالية تقدّر بالملايين جراء عمل كان يقوم به أحد الشركاء وكان آخرون يُعلّقون عليه أحيانا كثيرا واصفين إياه بأنه عمل غريب ولكن من الواضح أنه أعقد من أن يفهموه.

جيم- النصائح

- ٩- ينبغي للكيانات التجارية أن تستعين بلجان مستقلة لتدقيق الحسابات وأن تجري مراجعات تحليلية وتدقيقات مباحثة للجوانب الناجحة وغير الناجحة من عملياتها.
- ١٠- ينبغي لأرباب العمل أن يضعوا سياسات بشأن الاحتيال وتضارب المصالح، وأن يكفلوا اطلاع موظفيهم عليها وتدريبهم على تنفيذها.
- ١١- ينبغي أن تكون لدى أرباب العمل سياسات فعّالة للإبلاغ الطوعي، وأن يكفلوا اطلاع موظفيهم عليها وأن تكون لديهم ثقة في تنفيذها.
- ١٢- ينبغي أن يكفل أرباب العمل وجود رقابة وافية على جميع الموظفين وكبار المديرين.
- ١٣- ينبغي أن يُجري أرباب العمل مراجعات دورية لعقود شركاتهم واتفاقاتها من أجل القضاء على الاحتيال في التعاقد والاشتراء، مثل الإكراميات والرشوة وتضارب المصالح.
- ١٤- ينبغي أن يكفل أرباب العمل ألا يكون لدى أيّ موظف بمفرده صلاحيات مفردة في اتخاذ القرارات، وأن يكون هناك توزيع مناسب للمسؤوليات المهمة بين الموظفين في الكيان المعني، وأن تكون هناك أيضا رقابة داخلية فعّالة.
- ١٥- ينبغي أن يفرض أرباب العمل إجازات إلزامية: فاحتيايل الموظفين كثيرا ما يُكتشف عندما لا يكون الجاني حاضرا للسيطرة على الوضع، والموظفون المحتالون قلما يأخذون إجازات، أو قد تكون ساعات دوامهم غير عادية مقارنة بسائر موظفي الشركة.
- ١٦- ينبغي أن يضع أرباب العمل نظام تناوب دوري على الوظائف، شريطة أن يكون هذا متوافقا مع قوانين العمل المحلية.
- ١٧- ينبغي أن يكون لدى أرباب العمل برامج لمساعدة الموظفين، من أجل إعانتهم على مواجهة الضغوط المرتبطة بمعالجة مسائل مثل الإدمان أو المشاكل الأسرية أو الضائقة الاقتصادية.
- ١٨- ينبغي أن ينظر أرباب العمل في إنشاء برامج لتشجيع الولاء بين الموظفين، بما في ذلك منحهم رواتب تنافسية.
- ١٩- ينبغي أن يتنبّه أرباب العمل لأيّ تغيّرات مفاجئة في أساليب حياة موظفيهم، بما في ذلك المشتريات الباهظة الثمن أو التسهيلات الائتمانية المفرطة القيمة.

٢٠- ينبغي أن يكفل أرباب العمل أن تكون معارف الموظفين ومهاراتهم متوافقة مع المناصب التي يشغلونها.

٢١- ينبغي أن يتحقق أرباب العمل مما يُذكر في طلبات التوظيف أو السير الذاتية من أشخاص مرجعيين أو مؤهلات.

٢٢- على وجه العموم، يجب أن يوجد أرباب العمل في شركاتهم بيئة من الرقابة الصارمة منعا للاحتيال.

دال- مراجع إضافية

المؤشر ٨- إحياط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ٩- إساءة استعمال الحوافز؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ١٧ - مشاركة أخصائيين فنيين بصورة غير معتادة

١- إن مشاركة أخصائي فني في أي صفقة لا تكفل أن تكون الصفقة حقيقية بالضرورة، خصوصا عندما تكون تلك المشاركة غير معتادة بشكل من الأشكال.

ألف- الشرح

٢- من الطبيعي أن تُشرك الصفقات التجارية أخصائيين فنيين في أدوار شتى. يضاف إلى ذلك أن الشركات التجارية تعتمد على الأخصائيين الفنيين للحصول على المشورة ولحماية نفسها من الاحتيال التجاري. فقد تستخدم هذه الشركات محاميا لصوغ المستندات المستخدمة في الصفقة؛ أو محاسبا ليسدي المشورة بشأن الكيفية التي ينبغي بها تدوين الصفقة في دفاترها أو بشأن تبعاتها الضريبية؛ أو مستشارا ماليا أو خبيرا مصرفيا للتوصية بصفقة معينة أو لإسداء المشورة بشأن أنواع معينة من الصفقات.

٣- ولكن عندما يبدو إشراك أولئك الأخصائيين الفنيين أمرا غير عادي فقد يدل ذلك على وجود احتيال تجاري. إذ عندما لا يقدم ذلك الأخصائي مشورة أو خدمات، بل يقتصر دوره على إحالة النقود، أو عندما يؤدي مهام يؤديها عادة أخصائي من نوع آخر، قد يكون هناك احتيال. ومما يدل على الاحتيال أيضا شدة الاعتماد على أخصائي فني معين يوفره مروج الاستثمار مستبعدا طلب المشورة المستقلة أو ممارسة الحرص الواجب من أخصائي فني خارجي. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لأي فرد يعمل كأخصائي فني أن يمتلك ما يلزم من التحصيل الدراسي والخبرة لتقديم المشورة أو الخدمات المتوقعة منه.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٤- شخص مفتقر إلى المؤهلات المناسبة، أو لا يمكن التحقق بسهولة من مؤهلاته، يؤدي مهام يؤديها عادة، أو حصرا، أخصائيون فنيون.

المثال التوضيحي ١٧-١: محتال يروج لمخطط استثماري يزود المستثمرين المحتملين بشهادة شخص يؤكد مشروعية الصفقات في صك معين. ولا يقدم ذلك الشخص على أنه محام أو محاسب أو مستشار مالي، كما أنه لا يحمل مؤهلات من هذا القبيل.

المثال التوضيحي ١٧-٢: الأخصائيون الفنيون المعنيون لهم سجل تأديبي قد يشتمل على شكاوى من الزبائن أو دعاوى مدنية أو ملاحقات جنائية.

٥- مروّج الصفقة يعتمد اعتماداً شديداً على أخصائي فني معين يعمل معه، ويدعو إلى الاستعانة به، مستبعداً أيّ مشورة مستقلة.

المثال التوضيحي ١٧-٣: يؤكد المروّج للمستثمرين المحتملين أنّ الصفقة صادقة عليها محام يسميه المروّج ويدعو إلى الاستعانة بخدماته، ويشجع المروّج المستثمرين على توجيه جميع الأسئلة إلى ذلك المحامي. وقد يقول المروّج أيضاً إنّ المحامين الآخرين سينكرون وجود هذه الصفقة لأنهم يفتقرون إلى الخبرة الكافية للعلم بصفقات من هذا القبيل.

٦- قد لا يقدم الأخصائي الفني أيّ مشورة بشأن الصفقة بل يقتصر دوره على حيازة النقود أو إحالتها، وإذا كان ذلك الأخصائي يشارك في المخطط دون علم بما يجري فقد يحصل على أعاب دسمة لمجرد حيازة النقود أو إحالتها.

المثال التوضيحي ١٧-٤: يُبلّغ أحد الأطراف بأنّ محاسباً أو محامياً سوف يشارك في الصفقة ولكنّ دور ذلك المحاسب أو المحامي يقتصر على استلام النقود من ذلك الطرف وإحالتها إلى المحتال. ويستخدم المحتالون هذا الترتيب لإخفاء مصادر الأموال، وربما للتأثير على ذلك الأخصائي الفني بالادّعاء بأنه ضالع في غسل الأموال.

المثال التوضيحي ١٧-٥: يُقال إنّ الأموال مودعة في حساب ضمان لدى أخصائي فني، كمحام مثلاً، لزيادة الثقة بسلامة الصفقة الاستثمارية وسلامة الأموال. ولكنّ هذا الأخصائي قد يكون، عن قصد أو بدون قصد، مساعداً في الاحتيال، أو قد يكون منفذاً لتعليمات المحتال وليس لتعليمات الشخص الذي أودع الأموال.

٧- قد يستعين المحتال بمستشارين ذوي سمعة حسنة، ولكنه يقيد اختصاصاتهم أو يزودهم بمعلومات كاذبة أو مضلّة.

المثال التوضيحي ١٧-٦: يُستعان بمحام مستقل أو محاسب للمساعدة في شؤون الصفقة، ولكنه يزود ببيانات مالية وسجلات محاسبية زائفة.

جيم- النصائح

٨- في حال الارتياح بشأن الأخصائي الفني، التمس مشورة مستقلة من مستشارك الفني الخاص، مثلاً، الذي تعرفه وثق به؛ وامتنع كلياً عن الاعتماد حصرياً على المشورة المقدّمة من أخصائيين فنيين يقترحهم الطرف المقابل.

٩- لا توقف أبداً ممارسة الحرص الواجب لمجرد زعم المستشار الفني للطرف المقابل أنه وجد الصفقة مشروعة.

- ١٠- إذا أُشرك في الصفقة أخصائي فني موصى به من مروج الاستثمار، تحقّق من مؤهلات ذلك الأخصائي ومن سجلّه التأديبي لدى أيّ هيئات متاحة معنية بالترخيص أو الرقابة.
- ١١- كثيرا ما ترفض شركات التأمين من المسؤولية المهنية وصناديق التأمين من خيانة الأمانة تغطية الخسائر الناشئة عن عمليات الاحتيال. فلا تعوّل على تلك التغطية كبديل عن ممارسة الحرص الواجب.
- ١٢- ينبغي للأخصائيين الفنيين أن يرتابوا في أيّ تعليمات غير عادية يتلقونها من زبائنهم.
- ١٣- ينبغي للأخصائيين الفنيين الذين يمارسون مهنتهم منفردين أو كجزء من شركة صغيرة ويشاركون في إبرام صفقات تبدو ذات قيمة عالية جدا ويتلقون أتعابا مرتفعة لقاء خدمات ضئيلة أو معدومة أن يرتابوا في الغرض من الاستعانة بخدماتهم المهنية.
- ١٤- ينبغي للأخصائيين الفنيين أن يحذروا من استدراجهم إلى المشاركة في إبرام صفقات لا يفهمونها أو هم غير واثقين منها، خصوصا إذا قدّمت إليهم إغراءات غير عادية، مثل أتعاب عالية جدا أو ضيافة مفرطة السخاء.

دال- مراجع إضافية

- المؤشّر ١- وجود مستندات مخالفة للنظم؛ المؤشّر ٤- إساءة استعمال الأسماء؛
المؤشّر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشّر ١٠- الاستمالة النفسانية والتوريط؛
الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ١٨ - تلقي طلبات غير مناسبة لإفشاء معلومات

١ - كثيرا ما تعتمد مخططات الاحتيال التجاري على معلومات يُحصل عليها باستخدام وسائل أو أساليب ليست معتادة أو مناسبة في ظروف معينة؛ وقد تُستعمل تلك المعلومات في ارتكاب فعل احتيالي ضد الشخص أو الكيان الذي تُطلب منه المعلومات أو ضد آخرين.

ألف- الشرح

٢ - يقتضي ارتكاب عملية الاحتيال التجاري قيام المحتال بجمع معلومات من أجل إعداد خطة الاحتيال ومن أجل تحديد الضحايا المحتملين. ولهذه الغاية، قد يسعى المحتال إلى الحصول على قوائم زبائن الكيان التجاري من أجل تحديد أولئك الضحايا، أو على الأدلة الهاتفية الداخلية للكيان كيما يستعملها لانتحال هوية لنفسه أو لإفشاء مصداقية على عملية الاحتيال أو لتحديد المتواطئين المحتملين. وقد يحتاج المحتال أيضا إلى استنساخ المستندات أو الشعارات أو العلامات التجارية التي ينتجها الكيان من أجل سرقة هوية ذلك الكيان. وعلاوة على ذلك، قد يسعى المحتال إلى الحصول على معلومات حيوية عن هوية شخص ما لكي يسرق تلك الهوية. وقد تُطلب تلك المعلومات شخصيا أو بواسطة البريد الإلكتروني أو الهاتف أو الفاكس.

٣ - وقد تكون الظروف التي تُطلب فيها تلك المعلومات غير مناسبة أو غير عادية، مما يدل على فعل احتيالي محتمل. وقد يكون الطلب غير مناسب لأن المعلومات المطلوبة لا تُنشى عادة باستعمال شكل التواصل المطلوب، أو قد يكون الطلب متعلقا، في الحالات الأشد تطرفا، بالحصول على معلومات حساسة لا تُنشى أبدا على النحو الذي يطلبه المحتال. وقد يبدو الطلب غير عادي لأنه يتعلق بمعلومات لا تُنشى عادة لشخص في المركز الذي يحتله المحتال أو قد يكون الطلب جزءا من نمط من الطلبات التي لا تصدر عادة عن الكيان أو الشخص المعني. وعلاوة على ذلك، قد يكون الطلب غير مناسب لأن الشخص الذي يطلب منه توفير تلك المعلومات ليس في مركز يسمح له بتوفيرها. وتمثل سرقة المعلومات والهوية مشكلة متنامية، للأفراد والمؤسسات على السواء. ومن ثم، ينبغي للأشخاص العاملين في مجال التجارة أو المال أن يدركوا قيمة المعلومات وأن يُنعموا النظر في ما يقدم من طلبات لتوفيرها.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٤ - قد يطلب المحتال تزويده بالمعلومات على نحو لا يستخدم عادة في توفير ذلك النوع من المعلومات، أو قد تُستخدم التكنولوجيا للاطلاع بصورة غير سليمة على معلومات سرية.

المثال التوضيحي ١٨-١: في مخطط "تصيد احتيالي" (phishing)، يقوم المحتال باستنساخ الموقع الشبكي أو العلامات التجارية لكيان ما، ثم يرسل بالبريد الإلكتروني رسالة تطفلية إلى الضحايا المحتملين، مستعملا العناصر المستسخة الخاصة بهذا الكيان ليجعل الضحية تعتقد أن الكيان نفسه هو الذي أرسل الرسالة. ويطلب المحتال

إلى الضحايا المحتملين في هذه الرسالة أن يُدخلوا معلومات شخصية حساسة، كأرقام حسابات مصرفية أو تفاصيل تتعلق بالهوية، وأن يردوا على الرسالة. ثم يستخدم المحتال تلك المعلومات لسرقة أموال من حسابات الضحايا.

المثال التوضيحي ١٨-٢: قد تكون المعلومات المخترنة أو المنقولة بواسطة التكنولوجيا عرضة للإفشاء غير المتعمد، لأنَّ برامجيات تنظيم الشؤون الشخصية والهواتف الجواله يمكن أن تُربط بحواسيب للوصول إلى المعلومات، والتكنولوجيا اللاسلكية هي شديدة التعرُّض لهذا الأمر بسبب سهولة الحصول على معدات المسح. وقد تستخدم أدوات أو برامجيات "استنساخ ضربات المفاتيح" (أو البرامجيات الخبيثة المصمَّمة لدخول النظم الحاسوبية بدون إذن المالك، المعروفة باسم "malware") لتسجيل وتمحيص كل ضربة مفتاح تُضرب على الحواسيب الشخصية، أو لجمع معلومات حساسة بوجه عام.

المثال التوضيحي ١٨-٣: التماسات هاتفية ملحَّة قد تزعم أنها تروِّج لبرامج أو تكنولوجيايات أو منتجات (خارجية أو داخلية) خاصة بالإغاثة من الكوارث، سعياً للحصول على معلومات شخصية حساسة.

٥- قد يكون الطلب خاصاً بالحصول على معلومات ليس من عادة الكيان أو الشخص المعني أن يوفرها لأفراد في المركز الذي يحتله المحتال.

المثال التوضيحي ١٨-٤: كثيراً ما تتطوي مخططات الاحتيال التجاري على طلبات للحصول على معلومات بادية البراءة، لا يوفرها الكيان عادة للزبائن أو لأشخاص آخرين خارج نطاقه. فعلى سبيل المثال، قد يطلب المحتال قوائم زبائن أو أدلة بأرقام الهواتف الداخلية أو ما شابه ذلك، مما قد يستخدمه المحتال في الاتصال بالضحايا المحتملين أو في انتحال شخصيات موظفي ذلك الكيان.

المثال التوضيحي ١٨-٥: يُطلب من كيان ما أن يقدم توضيحاً لأحد منتجاته أو إحدى خدماته في ترويسة الورق الخاص بذلك الكيان. ويقوم المحتال بعدئذ باستخدام الترويسة المطبوعة على ذلك الورق في انتحال شخصية الكيان أو إضفاء المصدقية على مخططه.

المثال التوضيحي ١٨-٦: يُطلب من محام أن يؤكد أنَّ أحد الزبائن أو العملاء التجاريين معروف لديه، أو أنَّ ذلك الزبون أو العميل التجاري جدير بالثقة. ثم يقوم ذلك الزبون أو العميل التجاري، الذي هو شخص محتال، بإبراز تلك الرسالة للضحايا المحتملين لإقناعهم بالاستثمار لديه.

٦- قد يكون الطلب غير عادي أيضاً لأنَّ الشخص الذي يُطلب منه توفير المعلومات ليس في مركز يسمح له بتوفيرها.

المثال التوضيحي ١٨-٧: يطلب المحتال من أمين صندوق في أحد المصارف أن يصدر له خطاباً يُذكر فيه أنَّ المحتال قد أودع لدى المصرف "أموالاً سليمة ونظيفة ذات مصدر

غير إجرامي". ويقوم أمين الصندوق، اعتقاداً منه بأن العبارة المطلوبة صحيحة، بإصدار ما يعتقد بأنه خطاب بريء القصد. ثم يستخدم المحتال ذلك الخطاب في خدعة استثمارية لإضفاء مصداقية على نفسه وعلى المخطط الاحتيالي.

٧- قد يُستدل على وجود احتيال عندما تُتبع أنماط غير معتادة في النفاذ إلى قاعدة بيانات الشركة.

المثال التوضيحي ١٨-٨: يتمكن أفراد من خارج الشركة من النفاذ إلى قاعدة بياناتها مرات متعددة. وقد يسعى المحتال إلى الاطلاع على تلك المعلومات لكي يُعدّ قوائم بالضحايا المحتملين أو لسرقة هويات الأفراد المدرجين في تلك القوائم.

جيم- النصائح

٨- ينبغي للكيانات التجارية أن تحمي معلوماتها السرية بتنفيذ تعليمات متعلقة بالاطلاع على تلك المعلومات واستعمالها، ومن خلال تدريب متأن للموظفين الذين يحتكون احتكاكاً منتظماً بالناس، وكذلك بالحد من عدد الموظفين الذين يمكنهم الاطلاع على تلك المعلومات.

٩- عندما يقتضي الأمر حماية معلومات سرية، ينبغي أن يُطلب من الموظفين أن يوقعوا على اتفاقات خاصة بالسرية لحماية المعلومات الشديدة الحساسية.

١٠- ينبغي إنعام النظر في أي طلب غير عادي للحصول على معلومات قبل أن يستجيب الكيان أو الشخص المعني لذلك الطلب.

١١- لدى نقل معلومات حساسة، مثل أرقام البطاقات الائتمانية والحسابات المصرفية، لا تستخدم سوى الوسائل الآمنة وقم بإتلاف أو حماية الإيصالات أو المستندات الأخرى التي تحتوي على معلومات من هذا القبيل.

١٢- ينبغي لكل كيان أن يستخدم إجراءات رصد فعّالة وإجراءات أمنية فعّالة لضمان عدم تمكّن أي أشخاص خارج الكيان من الاطلاع على معلوماته السرية، ولضمان علم الكيان بما يجري من محاولات للاطلاع على تلك المعلومات.

١٣- ينبغي للكيانات أن تكفل وجود سياسات وإجراءات فعّالة لصون البيانات الحاسوبية، منعا للقرصنة وإساءة استعمال الحواسيب، وأن تكفل أمن المعلومات السرية واعتبار أي محاولة لتجاهل تلك السياسات مخالفة يخضع مرتكبها للتدابير التأديبية.

دال- مراجع إضافية

المؤشر ٨- إحياء ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ١٩- إساءة استعمال التكنولوجيا والاحتيال الإلكتروني؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشّر ١٩ - إساءة استعمال التكنولوجيا والاحتيال الإلكتروني

١ - أحدثت الزيادة الكبيرة التي شهدتها الاستخدام التجاري لتكنولوجيا المعلومات زيادة مقابلة في عمليات الاحتيال التي تستهدف التجارة وتستغل التكنولوجيا لتقليل المخاطر وزيادة العائدات المحتملة وعدد الضحايا.

ألف - الشرح

٢ - إنّ الهواتف السلكية والهواتف اللاسلكية أو الخليوية وأجهزة الفاكس، والبريد الإلكتروني والإنترنت هي أمثلة للتكنولوجيات المتاحة في المناطق الحضرية والريفية على السواء في كل أنحاء العالم، والتي تستعمل بصورة مكثفة في الأنشطة التجارية. وثمة علاقة بين توافر واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا التجارية من ناحية والاحتيال التجاري العابر للحدود الوطنية من الناحية الأخرى.

٣ - وتُستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا التجارية كأدوات للاحتيال على الضحايا وإحالة العائدات وإخفائها. والمخططات الاحتيالية تحاكي التجارة المشروعة، مما يجعل من المرجح أن يؤدي الاختلاف في الممارسات التجارية، بمرور الزمن، إلى اختلاف في أشكال الاحتيال التجاري بين البلدان أو المناطق وفيما يتعلق بمجالات تجارية معينة. وقد شهد عدد ضحايا الاحتيال وإجمالي عائدات الاحتيال وعدد حالات الاحتيال العابر للحدود الوطنية والاحتيال المرتبط بالتكنولوجيا زيادة مقابلة للزيادة في استخدام التكنولوجيا في النظم التجارية وفي توافر التكنولوجيا للجناة والضحايا.

باء - الحالات النموذجية والأمثلة

٤ - تستخدم التكنولوجيا في تحديث عمليات الاحتيال الورقية التي قد يرجع تاريخها إلى قرون خلت.

المثال التوضيحي ١٩-١: ثمة نوع من الاحتيال "التصيدي" القائم على تسديد رسوم مسبقة، يعرف باسم "٤١٩"، ويستخدم الإنترنت والبريد الإلكتروني في إقامة الاتصالات وملاحقة الضحايا. والاحتيال بالطريقة "٤١٩" هو صيغة حاسوبية لأسلوب الاحتيال القديم المعروف باسم "صديقك أسير"، الذي ترسل فيه مئات الرسائل إلى أسر ثرية تعرض إطلاق سراح ضحية وهمية مقابل رسم يُدفع مقدما. وباستخدام الحواسيب في عمليات احتيال من النوع "٤١٩"، يستطيع بضعة أفراد أن يرسلوا بلايين من رسائل البريد الإلكتروني التطفلية إلى مختلف أنحاء العالم، يعدون فيها بالإفراج عن ثروات أسيرة يمكن الحصول على نصيب منها مقابل تقديم معلومات شخصية أو مالية عن الضحايا ورسم يُدفع مقدما. ثم تُسرّب ثروات الضحايا وتُستخدم هوياتهم والمعلومات المالية الخاصة بهم لتنفيذ عمليات احتيال أخرى.

٥- يُستغلّ الشعور العام بالثقة في نظم التجارة والدفع الدولية لتفتير همّة الموردين وتعليق إعمال الضوابط المعتادة بخصوص الائتمانات والمدفوعات.

المثال التوضيحي ١٩-٢: يتلقى مورّد آلات صناعية طلبية كبيرة عبر الإنترنت من مشتر خارجي. وبفعل الحماس الناشئ عن ضخامة الصفقة، يقبل هذا التاجر عدّة أرقام لبطاقات ائتمان مختلفة كسداد للثمن. ويصدر المركز المعني بتحويل الدفع ببطاقات الائتمان أذونا بهذه المدفوعات، ويتلقى التاجر أرقام تثبيت تلك الأذون، فيشحن الآلات. وبعد أسبوعين، يكتشف التاجر أنّ المركز المذكور قد سحب أذون دفع ثمن المشتريات بحجة الاحتيال.

المثال التوضيحي ١٩-٣: مع أنّ الغالبية العظمى من الصفقات التجارية المبرمة عبر الإنترنت تتم دون مشاكل، فإنّ المحتالين يلجأون بصورة متزايدة إلى التعاقد على بضائع باستخدام صكوك مالية مزوّرة أو محرّرة، أو بيانات بطاقات دفع غير مأذون بها أو مسروقة، كوسيلة للسداد. وعندما يعلم التاجر بأنّ السداد قد رُفض، يُحتمل أن تكون البضاعة قد سُحنت واستلمها المحتال وتصرف فيها. واسترجاع المبالغ المفقودة أمر بالغ الصعوبة وعادة ما يكون مستحيلاً.

٦- بعد إجراء اتصال أولي بالشركة عن طريق البريد الإلكتروني، يقدّم المشتري المحتال شيك شركة أو حوالة بريدية أو مصرفية بمبلغ يتجاوز مبلغ المبيعات، ثم يطلب من البائع أن يعيد الفرق بحوالة برقية.

المثال التوضيحي ١٩-٤: بائع جملة يتلقى رسالة بالبريد الإلكتروني من مشتر يقدّم فيها طلبية بقيمة ٢٥ ٠٠٠ دولار من البضائع. ويزعم المشتري أنه يعمل لدى شركة معروفة ذات عمليات دولية. ويتلقى بائع الجملة "شيك شركة مصدّقاً عليه" بمبلغ ٥٠٠٠٠ دولار، فيتصل بالمشتري عبر البريد الإلكتروني ليبلّغه بما وقع من "خطأ". ويوجه المشتري إلى البائع تعليمات بأن يودع الشيك في حسابه ويحتفظ بالمبلغ المستحق له ويرسل الباقي بحوالة برقية إلى منفذ تابع لأحد مكاتب خدمات الحوالات النقدية. وخوفاً من أن يكون الشيك عديم القيمة، ينتظر البائع إلى أن يقبل المصرف الشيك. ويفترض البائع عندئذ أنّ كل شيء على ما يرام فيرسل حوالة برقية بالمبلغ الزائد حسب التعليمات، ثم يشحن البضاعة. وبعد أسبوعين، يتراجع المصرف عن سداد الـ ٥٠٠٠٠ دولار، إذ وجد أنّ الشيك مزور وأنّ الشركة المذكورة فيه لم تتمكن من اكتشاف التزوير إلا عند إتمام عملية المطابقة الشهرية للحسابات.

٧- يعلم المحتالون أنّ الإنترنت توفر سبلاً آمنة وفعّالة لتسويق البضائع المسروقة.

المثال التوضيحي ١٩-٥: قد يستخدم المحتالون المزادات الإلكترونية لبيع ما سرقوه من بضائع، أو قد يعملون كوسطاء لعصابات سرقة في مناطق مختلفة من العالم قد تقوم بشحن البضائع المسروقة إلى الفائزين بالمزاد مباشرة.

٨- تجتذب الإنترنت المحتالين الذين يستخدمون التكنولوجيات الجديدة لإبقاء هوياتهم طي الكتمان.

المثال التوضيحي ٦-١٩: يستخدم المحتالون في كل أنحاء العالم أسلوب محاكاة المواقع الشبكية المشروعة، المعروف بالـ "pharming"، وهو إنشاء مواقع شبكية زائفة مماثلة للأصل بهدف تغيير وجهة الاتصالات الذاهبة إلى موقع شبكي مشروع لتذهب إلى موقع احتيالي.

المثال التوضيحي ٧-١٩: يوجد ترابط بين التكنولوجيات والاحتياال عبر الوطني عندما يستخدم المحتالون تقنيات تحويل المكالمات والإحالة المغفلة للرسائل الإلكترونية وما إلى ذلك من وسائل سعيًا إلى إخفاء هوياتهم وأماكنهم وتفاذي تعقبهم من قبل أجهزة إنفاذ القانون.

٩- يتزايد استخدام المحتالين تكنولوجيات النقل والمعلومات والاتصالات بصورة أنجع في نقل الخبرات من منطقة إلى أخرى، وفي تحديد الضحايا والاتصال بهم وخداعهم، وفي تفادي الانكشاف وإخفاء العائدات.

المثال التوضيحي ٨-١٩: تعتمد أنواع متزايدة من المخططات الاحتياالية اعتمادا كبيرا على العناصر التكنولوجية وتستغل مواطن الضعف التكنولوجي، ومنها الاحتياال في التسويق عن بعد، والاحتياال بواسطة الإنترنت، والاحتياال في بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي، والاحتياال على المؤسسات المالية. وقد مالت مخططات الاحتياال عبر الوطني الأكثر تطورا، حتى الآن، إلى استغلال أحدث التطورات التكنولوجية في الوصول إلى الضحايا المحتملين، بما فيها الهواتف الخلوية وبروتوكول التخاطب الصوتي عبر الإنترنت (VOIP) والاتصال عبر الإنترنت، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي.

جيم- النصائح

١٠- اعلم أن نطاق ما تواجهه الأوساط التجارية من عمليات احتياال تُرتكب بواسطة الإنترنت والتكنولوجيات المتصلة بها واسع جدا، إذ يشمل كل أنواع النشاط التجاري المشروع، وأن الطلبات الدولية معرّضة على وجه الخصوص لعمليات الاحتياال هذه.

١١- كن حذرا عند الدخول في صفقات بيع عبر الإنترنت تتعلق ببضائع عالية القيمة، إذ كثيرا ما تكون مستهدفة بمخططات الاحتياال عبر الإنترنت، بما فيها المزادات المنظمة عبر الإنترنت أو البيع بالتجزئة عبر الإنترنت ومخططات الاحتياال في بطاقات الائتمان.

١٢- كن مصرا على تلقي المبلغ المناسب من النقود في أي عملية بيع، وامتنع عن إعادة تحويل نقود برقيا إلى المشتري بناء على "زيادة" في المبلغ المدفوع لم تسلمها نقدا.

١٣- عند استخدام شيكات أو حوالات بريدية أو مصرفية أو صكوك مالية مشابهة كوسائل للدفع، مصدقة أو غير مصدقة، تحقق من صحة المبلغ والرقم والتوقيع إذا أمكن باستخدام

قنوات اتصال مباشرة غير الإنترنت والبريد الإلكتروني. واستعلم لدى مصلحة البريد أو المصرف المصدّر للتحقق من صحة أرقام المستندات أو المبالغ.

١٤- احذر من الأساليب الشائعة في إساءة استعمال التكنولوجيا، مثل "التصيد الاحتيالي" عبر البريد الإلكتروني، حيث يُستدرج الضحايا إلى تقديم معلومات تتعلق بهويتهم أو بشؤونهم المالية إلى محتالين يقدمون أنفسهم على أنهم شخصيات تجارية أو مسؤولون في أجهزة حكومية، أو أسلوب محاكاة المواقع الشبكية المشروعة (pharming) حيث تُستعمل مواقع شبكية مطابقة للأصل ولكنها زائفة لتغيير وجهة الاتصالات الذاهبة إلى موقع شبكي مشروع لتذهب إلى موقع احتيالي.

١٥- أخذ الأسلوب الاحتيالي المعروف بتسميته الإنكليزية "SMiShing" يزداد شيوعاً، وهو يتمثل في توجيه رسائل نصية احتيالية إلى الهواتف الخليوية على غرار رسائل التصيد الإلكتروني.

١٦- أبطل مفعول حوافز المحتالين التجارية باتخاذ تدابير تجارية، كفرض رسم صغير على الاستفادة بالخدمات أو دخول موقع شبكي.

دال - مراجع إضافية

- المؤشر ٧- فرط تعقد الصفقات أو فرط بساطتها؛ المؤشر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ١٨- تلقي طلبات غير مناسبة لإفشاء معلومات؛ المؤشر ٢٠- وجود مخططات تسويق هرمية ومتعددة الطبقات؛ المؤشر ٢١- عمليات الاحتيال المتعلقة بسلع وخدمات؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ٢٠- وجود مخططات تسويق هرمية ومتعددة الطبقات

١- قد يسعى المحتال إلى تجنيد موظفي مبيعات جدد ليتولوا بيع سلع أو منتجات مالية. ويُطلب من موظف المبيعات المجنّد أن يدفع ("يستثمر") رسماً للانضمام إلى البرنامج ثم يقوم بتجنيد آخرين، ويدفع هؤلاء بدورهم رسوماً يتلقى منها المحتال والمجنّد السابق عمولات. وعادة ما يُعطى المجنّد وعوداً بالحصول على عوائد كبيرة، تتأتى من عمليات البيع ومن رسوم التجنيد على السواء.

الف- الشرح

٢- عادة ما تنشئ المؤسسات الصناعية وشركات التسويق شبكات للتوزيع وتجنّد موظفي مبيعات لخدمة تلك الشبكات. وقد يعرض بعضها على موظفي المبيعات المجنّدين حوافز لتجنيد موظفي مبيعات آخرين لكي يعملوا لحسابهم ويقاسموهم عمولات البيع. وقد يكون هذا الهيكل التسويقي المتعدد الطبقات أمراً مشروعاً، ولكنّ المحتالين يستخدمون أيضاً ترتيبات من هذا القبيل لتيسير الاحتيال.

٣- ويتخذ هيكل البيع، في الأساس، شكلاً هرمياً يشغل فيه المحتال موقع القمة وتأتي تحته طبقات متتالية من موظفي المبيعات أو الضحايا. والهدف من ذلك هو الحصول على أكبر عدد ممكن من موظفي المبيعات بغية تعظيم الرسوم المتقاضاة. وإلى جانب ذلك، قد يشترط المحتال على الشخص المجنّد، وبالتالي على مجنّدي ذلك المجنّد، أن يشتروا كميات كبيرة من المنتجات قد يتبين أنّ من الصعب بيعها إذا كانت منطقة البيع مشبعة بموظفي المبيعات. وعادة ما يؤدي هذا إلى إثراء المحتال وعدد قليل جداً من المجنّدين الأوائل الذين يحتلون قمة الهرم، أمّا المجنّدون اللاحقون فيخسرون معظم استثماراتهم أو كلها عندما ينهار الهرم في نهاية المطاف.

٤- وأياً كان نوع المنتج أو الخدمة أو الاستثمار أو البرنامج الذي يسيّقه المخطط الاحتيالي، فإنّ أيّ "ربح" يأتي منه هو ربح وهمي ويُدفع كنتيجة لطبيعته الهرمية. فمما هذا "الربح" سوى رأس المال الأصلي أو المستثمر مردوداً إلى المستثمر من رأسماله الخاص أو من الأموال التي ساهم بها مستثمرون ضحايا آخرون. والمخططات الاحتيالية عبر الوطنية القائمة على التسويق الجماهيري المتعدد الطبقات تستخدم ولايات قضائية متعددة لتنفيذ جوانب مختلفة من تلك المخططات، ويُعرف عنها أنها تستخدم تكنولوجيات اتصال تُعطي الانطباع بأنها موجودة في دول أخرى.

٥- ويمكن أن تشمل مخططات التسويق الهرمية والمتعددة الطبقات على عناصر من مخططات "بونزي" (انظر المؤشر ٥) التي "تدفع" عوائد للمستثمرين من نقودهم أو من نقود مستثمرين آخرين، وليس من أيّ أرباح مجنية من عملية الاستثمار.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٦- في بعض الأحيان، يكون الهيكل الهرمي هو الحافز بحد ذاته ويستدرج الضحايا إلى تقديم مرشحين للانضمام إلى البرنامج.

المثال التوضيحي ٢٠-١: عرض مؤزّع سلع على مؤزّعين محتملين، لقاء رسم يدفعونه له، فرصة تجنيد بائعين جدد وتلقي عمولات مباشرة وعمولات إضافية عن كل بائع جديد يجندونه.

المثال التوضيحي ٢٠-٢: عرضت شركة تُسوّق منتجات مختلفة، على مؤزّعين محتملين، عمولات مباشرة وعمولات إضافية مقابل تجنيد بائعين يعملون تحت إشرافها. واشترطت على المؤزّع المحتمل أن يوافق على شراء كمية كبيرة من السلع يمكنه أن يعاود بيعها للبائعين الذين يجنّدهم. وليس لدى هذه الشركة أهداف محددة بشأن مبيعات التجزئة، وتُحسب العمولات على أساس مبيعات الجملة. وإلى جانب ذلك، لن تقبل الشركة إرجاع أيّ سلع لم تُبّع.

٧- يستخدم المحتالون، أحيانا أخرى، هياكل تسويق متعددة الطبقات خلف الكواليس، معتمدين على العرض الأصلي لاستمالة المجنّدين، مع تغيير تفاصيل الاستمالة لتناسب أوجه الاختلاف بحسب مناطق العالم وميول المستهلكين وفتات الضحايا.

المثال التوضيحي ٢٠-٣: عرض مروّج لبرنامج متاجرة بصكوك مالية غريبة الطراز عديمة المخاطر ومرتفعة العوائد، يسمى "برنامج المتاجرة الدوّارة"، على مستثمرين محتملين أثرياء، عوائد شهرية بنسبة ١٠٠ في المائة و"علاوات" إضافية لقاء جلبهم مستثمرين جدد يكون من حقهم أيضا الحصول على علاوات في حال جلبهم مستثمرين آخرين.

المثال التوضيحي ٢٠-٤: في اقتصاد ذي توجه استهلاكي، استخدم أحد المروّجين الإعلانات الصحفية والرسائل الهاتفية و"الندوات الاستثمارية" في الفنادق والمجمّعات التسويقية للاتصال بمجنّدين جدد في مخطط استثماري وعد بتقديم عوائد تصل إلى ٢٥٠٠ في المائة شهريا في غضون ثلاثة أشهر و٦٢٥٠٠ في المائة في غضون ستة أشهر "بدون مخاطرة".

المثال التوضيحي ٢٠-٥: في أحد الاقتصادات النامية، حيث كان حق الملكية الخاصة جديدا نسبيا، استدرج أحد المروّجين مستثمرين من بين موظفي "الاقتصاد الجديد"، عارضا عليهم "حقا حصريا" في مزارع نائية لأشجار الساج (التيك) أو في أشجار ساج منفردة يستحيل العثور عليها إن لم تكن غير موجودة.

المثال التوضيحي ٢٠-٦: في أحد الاقتصادات الانتقالية، أغرى أحد المروّجين سكان مناطق حضرية عاطلين عن العمل واعداء إياهم بعوائد قدرها ٦٠ في المائة مقابل الحق في تربية حشرات لأغراض طبية.

٨- يمكن أن تُحدث ظروف معيّنة، كظروف التطور أو التحول الاقتصادي الكبير، زيادات كبيرة في عمليات الاحتيال القائمة على مخططات التسويق الجماهيري من النوع الهرمي المتعددة الطبقات، التي تسعى إلى استغلال الارتباك بين المبادئ الاقتصادية القديمة والحديثة، وإلى استغلال أنشطة معينة مثل خصخصة المنشآت التي تملكها الدولة.

المثال التوضيحي ٢٠-٧: دولة تسعى إلى الانتقال من نظام ملكية مركزية إلى نظام ملكية خاصة أصيبت بتدهور اقتصادي شديد جراء سلسلة من عمليات الاحتيال باليانصيب الهرمية الطابع قام بها أفراد من القطاع الخاص على نطاق البلد كله.

جيم- النصائح

٩- عندما يشترط أحد البرامج الاستثمارية شراء مخزونات ومواد تسويقية باهظة الثمن، ينبغي الاتصال بالهيئة الرقابية المختصة للحصول على معلومات عن ذلك البرنامج، كما ينبغي ممارسة الحد الأدنى من الحرص الواجب فيما يتعلق بنوعية هذه المخزونات وتكلفتها وسمعة المورد وما إلى ذلك.

١٠- خذ حذر من البرامج التي تعرض على المستثمرين المحتملين عمولات أو نسب عوائد عالية لقاء تجنيد مستثمرين جدد، يمكنهم بدورهم تجنيد آخرين.

١١- ينبغي التنبه إلى احتمال وجود احتيال عندما لا يعرض المروج سوى كمية رمزية من المنتجات، مع وعد المستثمر المحتمل بعوائد كبيرة إذا تمكّن من زيادة عدد المجنّدين الجدد، ولا يسمح البرنامج بإرجاع السلع التي لم تُبَع.

١٢- كثيراً ما يعرض مروجو المخططات الهرمية "برامج لتعزيز الموجودات". ويدل على احتمال وجود احتيال عندما يعرض المروج "عوائد تفوق ما هو مألوف في السوق" أو برامج تقوم على صكوك مالية أو استثمارات أو منتجات غريبة الطراز على مشاركين لا دراية لهم بأسواق هذه الصكوك أو الاستثمارات أو المنتجات، أو عندما يُعرض البرنامج أثناء مناسبة تنظم على أنها "حدث خيري" أو "إحساني"، أو عندما يشترط البرنامج دفع رسم دخول ابتدائي.

دال- مراجع إضافية

المؤشّر ٥- عدم تناسب العوائد مع حجم الاستثمار ومخاطره؛ المؤشّر ٨- إنباط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشّر ٩- إساءة استعمال الحوافز؛ المؤشّر ١٣- مصدر السداد مشكوك فيه أو مجهول؛ المؤشّر ١٥- احتيال قائم على إساءة استعمال صلات القرباة أو الصلات الشخصية؛ المؤشّر ١٩- إساءة استعمال التكنولوجيا والاحتيال الإلكتروني؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ٢١ - عمليات الاحتيال المتعلقة بسلع وخدمات

١ - كثيرا ما يسهل عمليات الاحتيال المتعلقة بسلع أو خدمات قيام المحتالين بإعطاء صورة ملفقة عن طبيعة أو نوعية أو كمية أو قيمة السلع أو الخدمات المزمع تقديمها أو التي هي موضوع الاستثمار.

ألف - الشرح

٢ - يمثل بيع السلع والمعلومات والخدمات عنصرا مهما في التجارة الدولية. وكثيرا ما يستغل المحتالون هذه الأنشطة في ارتكاب أفعال احتيالية، بدخولهم في الصفقة دون أي نية لديهم بأداء التزاماتهم، أو بأن يقرروا فعل ذلك أثناء سير الصفقة. وقد يرتكب مروج الصفقة فعلا احتياليا بإعطائه صورة ملفقة تماما عن السلع أو المعلومات أو الخدمات المعنية، أو قد يجد مشتري المنتج، أو أحد المستثمرين، أو شخص يعول على تلقي سلع ملموسة أن تلك السلع لم تورّد على الإطلاق أو لم يكن لها وجود قط. وفي حال تلقي سلع، قد تكون السلع التي تم تلقيها أو التي استثمر فيها مختلفة اختلافا شديدا عما زعمه المحتال أو عن المواصفات المذكورة في الصفقة. وقد تكون تلك السلع ذات قيمة متدنية كثيرا أو ضئيلة جدا، أو قد تكون مزيفة أو جرى العبث بها على نحو قلل كثيرا من قيمتها. وبالمثل، فإن الضحية الذي تعاقد على تلقي خدمات وسدد قيمتها مقدّما قد لا يتلقى تلك الخدمات أبدا.

باء - الحالات النموذجية والأمثلة

٣ - قد تكون السلع التي هي موضوع الصفقة الاستثمار أقل جودة أو أدنى قيمة مما تم التعاقد عليه، أو قد تكون هذه السلع مزيفة.

المثال التوضيحي ٢١-١: ثمة سلع مثل المنتجات الترفيحية والقطع الفنية والتحف الأثرية والأحجار الكريمة، التي يحتاج بشأنها المشتري إلى دراية خاصة للتأكد من قيمتها أو أصالتها، قد يُزعم أنها أتمن بكثير من قيمتها الحقيقية أو أن مصدرها مشروع.

المثال التوضيحي ٢١-٢: التمسست استثمارات احتيالية بناء على توقعات مزعومة بحدوث زيادة ضخمة في قيمة طائفة متنوعة من المنتجات، تشمل قطعاً فنية وطوايع بريدية وحتى الويسكي المصنوع من الملت.

المثال التوضيحي ٢١-٣: قد تُغيّر الوسمة أو توضع على منتجات زائفة لكي ينخدع بها المشترون الأغرار.

المثال التوضيحي ٢١-٤: المستحضرات الصيدلانية أو غيرها من المنتجات التي تباع بأسعار مخفضة جدا عبر الإنترنت وفي أماكن أخرى، قد تكون منتجات مزيفة أو منتجات سوق سوداء تباع للحصول على عائدات من جرائم سرقة أو جرائم أخرى.

المثال التوضيحي ٢١-٥: يتعاقد محتال مع مشتر على بيعه سلعا مصنوعة لأغراض خاصة. وبعد أن يتفاضى المحتال الثمن يكتشف المشتري أنَّ السلع المشحونة إليه هي سلع مقلّدة.

٤- قد يزعم المحتال أنَّ السلع قد سُحنت أو اسْتُلمت مع أنَّ هذا لم يحدث في الواقع، أو أنَّ السلع موجودة مع أنها ليست كذلك.

المثال التوضيحي ٢١-٦: يتعاقد محتال مع مشتر على بيعه سلعا معينة، ويتفق الطرفان على أن يقبل البائع خطاب اعتماد كوسيلة للسداد. ولا يشحن البائع شيئا، لكنه يقدّم إلى مصرفه مستندات ممثلة للأصول المرعية، ويقوم مصرف البائع بدفع ثمن العقد.

المثال التوضيحي ٢١-٧: يطلب محتال تمويلا من أحد المصارف لكي يصنع من مواد خام منتجاً نهائياً. ويزعم المحتال أنَّ المواد الخام موجودة لديه ويُقنع المصرف بتمويله مع أنَّ المصرف لم يشاهد تلك المواد قطّ. ويتلقى المحتال عائدات الصفقة مع أنَّ المواد الخام غير موجودة.

٥- من الجائز أن يكون المحتال قد عبث بالسلع المتلقاة.

المثال التوضيحي ٢١-٨: يتعاقد محتال على بيع سلعة معينة إلى مشتر، ويتفق الطرفان على أن يقبل البائع خطاب اعتماد كوسيلة للسداد. ويشحن المحتال السلع في حاويات موسومة وسما سليما متوافقا مع مستندات الشحن. ويقدم المحتال إلى المصرف مستندات ممثلة للأصول المرعية لكي يتلقى ثمن الصفقة، بناء على تسليم الحاويات، قبل أن يكتشف المشتري أنَّ الحاويات مليئة بخردة معدنية بدلا من السلع المتعاقد عليها.

المثال التوضيحي ٢١-٩: قد يُعبث بالأختام الموجودة على الشاحنات أو على حاويات السلع وتُقرغ الشاحنة أو الحاوية من محتوياتها ثم تبدل أختامها بأختام زائفة.

٦- قد ينطوي بيع المعلومات أيضا على الاحتيال.

المثال التوضيحي ٢١-١٠: يقوم محتال ببيع معلومات من قاعدة بيانات، ولكن الأسماء والعناوين زائفة.

جيم- النصائح

٧- احرص دائما على التأكد من وجود السلع بصورتها المزعومة، قبل الدخول في أي صفقة تعتمد على وجود تلك السلع.

- ٨- لا تُعوّل بثقة عمياء على ما يدّعيه مروّج المنتج لنفسه من خبرة، خصوصا عند التعامل بسلع لا دراية لك بها.
- ٩- إذا كانت المنتجات متاحة للتفقد، فافحص الوسمات والنوعية فحفا دقيقا، أو كلّف خبيرا حسن السمعة بفحص هذه المنتجات عند الضرورة.
- ١٠- إذا كان سعر السلعة المعروضة يقل كثيرا عن سعر بيعها بالجملة، فالزم جانب الحذر واحصل على عينة عشوائية منها وكلّف خبيرا حسن السمعة بتحليلها أو تقييمها.
- ١١- اعرف الطرف الذي تتعامل معه، ومارس لهذه الغاية أيضا ما قد يلزم من الحرص الواجب للثبّت من مصداقيته.
- ١٢- تأكّد من أنّ كمية السلع المعروضة تتسق مع قدرات المصنّع الإنتاجية - فعلى سبيل المثال، لن يكون بوسع مصنع صغير للخمر أن ينتج منه سوى ملء عدد محدود من الزجاجات في السنة.

دال - مراجع إضافية

- المؤشّر ٣- وجود تضاربات في الصفقة؛ المؤشّر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛
المؤشّر ١٩- إساءة استعمال التكنولوجيا والاحتيال الإلكتروني؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ٢٢- الاحتيال في الأوراق المالية وإساءة استغلال السوق

١- كثيرا ما تتطوي مخططات الاحتيال التجاري على بيع أوراق مالية غير مسجلة، أو بيع هذه الأوراق على يد أشخاص ليس مرخصا لهم ببيعها بمقتضى القوانين واللوائح المنطبقة على الأوراق المالية، أو على إساءة استغلال السوق أو التلاعب بها.

ألف- الشرح

٢- يمثل إصدار الأوراق المالية وبيعها عنصرا أساسيا في التمويل والتجارة الحديثين، وواضعو اللوائح التنظيمية لسوق الأوراق المالية في معظم البلدان يعملون بهمة على منع وملاحقة الاحتيال في الأوراق المالية وإساءة استغلال السوق المالية. وهم يفعلون ذلك، جزئيا، باشتراط تسجيل الأوراق المالية وحصول الأشخاص الذين يبيعونها على ترخيص بذلك. وكثيرا ما يسعى المحتالون إلى استغلال الشعور بالأمان الذي تبعث عليه النظم الرقابية، وجني الأرباح التي يمكن أن تتأتى من إساءة استغلال أسواق الأوراق المالية.

٣- وإضافة إلى التلاعب بالسوق من خلال ترويج العارفين بالداخل، قد يجد المستثمرون أنفسهم عرضة لتكتيكات بيع شديدة الإلحاح فيما يتعلق بأوراق مالية معينة أو قد يقعون ضحية لما يُعرف بمخططات "النفخ والإغراق" (pump and dump)، التي تزيد بصورة مصطنعة من سعر الورقة المالية والطلب عليها، مما يتيح للمحتال أن يبيع كل ما لديه منها بالسعر المتضخم. وعلاوة على ذلك، يمكن لإدارة شركة معينة ذات أسهم مطروحة في أسواق رأس المال أن تُسرّب الأموال والموجودات على حساب مساهمين لا يملكون إمكانية السيطرة عليها. وعلى وجه العموم، تتطوي نسبة عالية من قضايا الأوراق المالية على واحد أو أكثر من المخالفات الأساسية التالية: وسطاء يعملون دون ترخيص؛ أوراق مالية غير مسجلة أو أوراق مالية وهمية أو تلفيقات أو إخفالات احتيالية؛ توصيات غير مناسبة؛ تداول مضطرب أو "فوران"؛ تلاعب بالسوق؛ سرقة أموال الشركة وموجوداتها دون تحفظ من قبل العارفين بدواخلها.

باء- الحالات النموذجية والأمثلة

٤- تُروّج الأوراق المالية الاحتيالية أو الوهمية بأساليب متنوعة تحاكي أساليب تسويق الأوراق المالية المشروعة وتتوسع فيها:

(أ) تشجيع أو نشر إعلانات أو مقالات صحفية تحتوي على معلومات كاذبة أو مضللة؛

المثال التوضيحي ٢٢-١: نُشرت مقالات وإعلانات توجي بأنّ سندات حقبة الحرب العالمية الأولى، التي كانت صالحة في يوم من الأيام وسُحبت من التداول بمقتضى القانون وبمقتضى معاهدة دولية، أصبح لها قيمة في الوقت الحالي.

(ب) إجراء اتصالات تطفلية؛

المثال التوضيحي ٢٢-٢: ترد مكالمات هاتفية أو فاكسات أو رسائل بريدية أو رسائل بريد إلكتروني تطفلية من أشخاص يقدمون أنفسهم على أنهم مرّوجو أوراق مالية أو شركات

سمسرة، ويدعون متلقي تلك المكالمات أو الرسائل إلى التصرف في الحال "قبل أن يبرد الحديد".

(ج) استخدام تكتيكات بيع قائمة على تشديد الضغط، وكثيرا ما تقترن هذه بعنصر استعجال فيما يتعلق بالاستثمار؛

المثال التوضيحي ٢٢-٣: توحى عمليات الترويج بأن هناك فرصة ربح فريدة ستضيع ما لم ينتهزها المستثمر على الفور، لأن باب الاستثمار مفتوح لعدد محدود من الناس فحسب. وقد يُزعم أن السوق مفتوحة لمدة محدودة فحسب.

(د) إعطاء تأكيدات بأنه ليست هناك مخاطر تذكر إن لم تكن معدومة؛

(هـ) كثيرا ما توجد إشارة إلى ما يسمى "أسواق سرية" يحدث فيها "التداول".

٥- الأوراق المالية الاحتياطية أو الوهمية تمثل انتهاكا لقوانين الأوراق المالية ولوائحها التنظيمية وتفسد المخطط الرقابي لتلك القوانين واللوائح:

(أ) عدم تسجيل الأوراق المالية تسجيلًا سليماً؛

المثال التوضيحي ٢٢-٤: قد يزعم المحتال أنه لا حاجة إلى تسجيل الأوراق المالية في هذه الحالة؛

(ب) كثيرا ما يكون الشخص الذي يبيع الورقة المالية الاحتياطية أو الوهمية غير مرخص له العمل كسمسار أوراق مالية؛

(ج) وجود تلفيقات وإغفالات لمعلومات جوهرية عن الأرباح والمخاطر والرسوم المقترنة بالاستثمارات التي تمثلها الأوراق المالية المعنية.

٦- كثيرا ما تكون الأوراق المالية الاحتياطية غريبة المظهر أو ذات سمات غريبة أو مقرونة بحكايات لا تصدق تعليلا لقيمتها المزعومة.

المثال التوضيحي ٢٢-٥: صناديق معدنية تحتوي على أوراق مالية يُزعم أن قيمتها تناهز بلايين الدولارات في شكل ما يدعى "Federal Reserve Notes" (سندات المصرف الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية)، اكتشفت حديثا في الفلبين بعد أن خبأها أمير حرب سيئ السمعة في نهاية الحرب العالمية الثانية.

المثال التوضيحي ٢٢-٦: قد تُعدُّ سندات مزورة بدون قيمة، بالاستناد إلى حكاية معقدة عن فقدان السندات الحكومية في حادث.

٧- بيانات حسابات أو بيانات صفقات ذات مظهر غير نظامي يوحي باحتمال وجود تزوير بهدف إخفاء سرقة.

جيم- النصائح

- ٨- لا تتعامل بالأوراق المالية إلا من خلال قنوات وسماسة ذوي سمعة حسنة.
- ٩- ارفض الصفقة المقترحة أو اتصل بالهيئة المختصة بالرقابة على الأوراق المالية للتأكد من أنَّ البائع يحمل رخصة سليمة وأنَّ الورقة المالية ذاتها تفي بشروط التسجيل المنطبقة عليها.
- ١٠- ناقش أيَّ استثمار مقترح مع مستشارك المالي المستقل قبل أن تستثمر، خصوصاً عندما يبدو أنَّ ثمن الصك المالي المعني يتزايد أو يتناقص بسرعة.
- ١١- راجع بتأنَّ كل بيانات الحسابات بحثاً عن علامات على أوجه شذوذ قد توحى بوجود بيان مزوَّر بهدف إخفاء سرقة.
- ١٢- تحقق من صحة الحسابات بصورة مستقلة لدى بيت المال الذي يقال إنَّ الحسابات مودعة لديه.
- ١٣- عندما يتعدَّر فهم الورقة المالية دون تعليقات معقَّدة وملتوية ذات سمات غير معتادة، ينبغي رفضها أو التحقق منها بصورة مستقلة.

دال- مراجع إضافية

- المؤشَّر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشَّر ١٦- احتيال يرتكبه المسؤولون الإداريون و/أو الموظفون أو يشتركون في ارتكابه؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ٢٣ - إساءة استغلال إجراءات الإعسار

١ - قد تُستخدم إجراءات الإعسار كألية لتسهيل الاحتيال التجاري، بتيسير نقل الموجودات بصورة غير سليمة، أو بالحصول على استثمار في الكيان المعسر من خلال تزييف الحقائق، أو بتقديم مطالبات زائفة أو بيعها.

ألف - الشرح

٢ - توجد لدى معظم النظم القانونية تشريعات خاصة بالإعسار من أجل تمكين الشركات أو كيانات الأفراد العاملة في الميدان التجاري من إعادة هيكلة ديونها بواسطة إجراءات إعادة التنظيم أو التصفية. وتوفّر نظم الإعسار هذه قدرا كبيرا من الرقابة في إجراءات الإعسار، من خلال الإشراف القضائي أو الإداري، إذا استخدمت استخداما سليما. وتلبي إجراءات الإعسار احتياجات تجارية وسياساتية مهمة لدى المنشآت التجارية التي تعاني من صعوبات مالية.

٣ - ومع أنّ الأفعال الاحتمالية كثيرا ما تؤدي إلى إقامة دعوى إعسار تتصل بالضحية، فإنّ المخططات الاحتمالية تستخدم أيضا الإجراءات القانونية المتصلة بالإعسار في تمويه الاحتيال التجاري أو تيسيره، وتستغل مصداقية إجراءات الإعسار لإعطاء الضحايا المستهدفين إحساسا كاذبا بالأمن. ويستخدم المحتالون إجراءات الإعسار للزعم بأنّ محكمة الإعسار أو ممثل الإعسار قد راجع البيانات التي يقال إنها قدّمت نيابة عن الكيان المعسر وأقرّها. ويمكن أيضا أن يستخدم المحتالون إجراءات الإعسار لإخفاء نقل الموجودات بصورة غير سليمة أو لتقديم مطالبات كاذبة أو بيعها.

باء - الحالات النموذجية والأمثلة

٤ - قد تُستخدم إجراءات الإعسار في إخفاء الموجودات عن الدائنين الحاليين.

المثال التوضيحي ٢٣-١: قبل دخول مرحلة الإعسار، قد يقوم الكيان المعني بنقل موجودات من ولاية قضائية إلى أخرى، من أجل إخفاء هذه الموجودات أو إنشاء نشاط تجاري جديد. وبذلك يُحرّم دائنو ذلك الكيان من استرداد ديونهم، لأنه ليس لدى الكيان موجودات كافية لتسديد الديون السابقة.

المثال التوضيحي ٢٣-٢: قبل دخول الكيان مرحلة الإعسار يقوم المالكون الرئيسيون لذلك الكيان بنقل الموجودات إلى أنفسهم أو إلى أفراد آخرين من العارفين بالدواخل، ويحرمون بذلك دائني الكيان من الأموال المتاحة.

٥ - قد يُعطي المحتال فكرة خاطئة عن قيمة موجودات الكيان المعسر أو قيمة منشآته التجارية.

المثال التوضيحي ٢٣-٣: يبخر المحتال قيمة موجودات الكيان المعسر، لكي يُقنع الدائنين بقبول ما يقل كثيرا عن القيمة الكاملة للديون المستحقة لهم.

المثال التوضيحي ٢٣-٤: قد يبالغ المحتال في قيمة موجودات الكيان المعسر، وهو يعلم أن الضحايا سيعتقدون أن تقييماته قد راجعتها وتحققت من صحتها المحكمة أو ممثل الإعسار. ومن ثم، يستثمر الضحايا في الكيان المعسر اعتقاداً منهم بأن الوضع المالي لذلك الكيان أفضل مما هو بالفعل.

٦- قد تُقدّم في إجراءات الإعسار مطالبات كاذبة للاحتيال على الدائنين أو على المستثمرين المحتملين.

المثال التوضيحي ٢٣-٥: حالما يدخل الكيان المعسر مرحلة إجراءات الإعسار، يقدم المالكون الرئيسيون لذلك الكيان مطالبات كاذبة، ما يحدو بالمحكمة وممثل الإعسار إلى توزيع مبالغ أقل على الدائنين الشرعيين وتوزيع حصص من الموجودات على المالكين الرئيسيين أيضاً.

المثال التوضيحي ٢٣-٦: يقدّم المحتال مطالبات كاذبة ضد الكيان المعسر ثم يبيع هذه المطالبات بسعر مخفّف للضحايا، ويحاول هؤلاء تحصيل تلك المطالبات من الكيان المعسر، ظناً منهم بأن المطالبات صحيحة.

٧- قد يُستغل وجود إجراءات الإعسار في تيسير الاحتيال.

المثال التوضيحي ٢٣-٧: يُقنع المحتال الضحية بتزويد الكيان المعسر بسلع أو خدمات أو قروض ائتمانية، زاعماً لها أن المحكمة أو ممثل الإعسار قد ضمن السداد أو أكدّه للضحية بإعطائه الإذن بالسداد أو بموافقته عليه، مع أن هذا لم يحدث في الواقع.

المثال التوضيحي ٢٣-٨: قد يحدث احتيال من نوع آخر عندما يعرف طرف ما أنه معسر ويبرم صفقة تتطلب دفعة مسبقة، ويعلن إعساره بعد تلقيه الدفعة المسبقة.

جيم- النصائح

٨- تذكر أن الكيانات المعسرة هي في إجراءات إعسار نتيجة عجزها عن سداد ما عليها للدائنين الموجودين أو لفشل مشروعها التجاري. ومن ثم، يجب إجراء دراسة متأنية مسبقة لأيّ صفقة مقترحة مع الكيان المعسر أو لأيّ استثمار فيه.

٩- لا تتسّأبداً أن تمارس ما يلزم من الحرص الواجب، وأن تجري تحريات مستقلة عن أيّ بيانات يزعمها الكيان المعسر بشأن قيمته قبل أن تقدّم أيّ ائتمان إضافي أو توفر سلعا وخدمات على الحساب.

١٠- بما أن إجراءات الإعسار تسجّل عادة في سجل عمومي، فينبغي مراجعتها للتحقق من أيّ بيانات يُزعم أنها صدرت عن محكمة الإعسار أو عن ممثل الإعسار.

١١- لا توقف أبدا ممارسة الحرص الواجب لمجرد تأكيد الطرف المقابل بأن محكمة الإعسار أو ممثل الإعسار قد وافق على الصفقة أو الاستثمار أو أذن بها.

١٢- راجع بتأن ما قد يجريه الكيان المعسر من عمليات نقل للموجودات قبل إجراءات الإعسار وأثناءها، للتأكد مما إذا كانت عمليات النقل هذه مشروعة.

دال- مراجع إضافية

المؤشر ٨- إحباط ممارسة الحرص الواجب؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب

إنَّ الممارسة الصحيحة للحرص الواجب تتوقف على الظروف الخاصة للصفقة المعنية، ولكن يمكن إيراد بعض القواعد العامة التي ينبغي اتباعها في التأكد من توافر مقومات حسن النية في الصفقة ولدى الأطراف المقابلة. وتذكَّر أنَّ هذه القائمة تحتوي على إرشادات عامة فحسب، وأنه ينبغي الرجوع إلى مصادر أخرى للحصول على مساعدة أكثر تفصيلاً، كالموقع الشبكي للفريق العامل المعني بمكافحة التصيُّد (www.apwg.com)؛ أو الموقع الشبكي للمفوضية التجارية الاتحادية بالولايات المتحدة (www.ftc.gov)؛ أو الموقع الشبكي لاتحاد دولي لهيئات معنية بحماية المستهلك يعرف باسم "كونسيومر سنتينل" (www.consumer.gov) (Consumer Sentinel)؛ أو الموقع الشبكي لاتحاد دولي آخر يُعرف باسم "إيكونسيومر" (www.econsumer.gov) (Econsumer)؛ أو موقع الاتحاد الأوروبي الشبكي الخاص بالمستهلكين (http://ec.europa.eu/consumers/index_en.htm).

ألف- الوقوف على الكيفية التي جرى بها اختيار الشخص المعني كهدف للاتصال

- ١- إذا لم يكن المستثمر هو الذي بادر بالاتصال فاستفسر عن الكيفية التي حصل بها الطرف المقابل على اسم الشخص المعني والمعلومات اللازمة للاتصال به.
- ٢- استفسر عن السبب الذي دفع الطرف المقابل إلى الاتصال بالمستثمر المعني. ولماذا يظن الطرف المقابل أنَّ هذا المستثمر مناسب لعقد صفقة تجارية معه؟ وأيُّ إجابات غامضة أو عامة إنما تدل على أنَّ الطرف المقابل يفتقر إلى أساس جيد لتقرير مدى ملاءمة شخص ما للصفقة المعنية.

باء- التحقق من الطرف المقابل

- ٣- اسعِّ دائماً إلى الحصول على معلومات عن الطرف المقابل وممثليه، بما في ذلك معرفة هوياتهم وأرقام الاتصال بهم، بمعزل عن المعلومات المقدمة من مروجِّ الصفقة، وذلك من خلال الإنترنت أو أدلة الهاتف أو المنظمات التجارية أو الصحافة أو المنشورات المتاحة لدى المكتبات أو ما شابه ذلك. ولا تعوّل لدى ممارسة الحرص الواجب على الأرقام الهاتفية أو المواقع الشبكية أو العناوين أو آراء الأخصائيين الفنيين التي وقَّرها مروجُّ الاستثمار.
- ٤- عند التعامل مع أخصائي فني، تأكَّد لدى المنظمة المهنية ذات الصلة مما إذا كان ذلك الأخصائي مسجلاً ومؤهلاً حسب الأصول، واطَّلَع على سجله، بما في ذلك ما إذا كانت قد رُفعت أيُّ شكاوى بحقه أو وُجِّهت أيُّ تهم إليه.
- ٥- تحقَّق، عند الإمكان، مما إذا كانت أسماء الأطراف المقابلين والمروجِّين موجودة لدى الهيئات المعنية بالاحتيال الجنائي في الولاية القضائية ذات الصلة للوقوف على سجلهم الجنائي أو ما يكون قد قدم بحقهم من شكاوى. وتذكَّر أنَّ المحتالين قد يستخدمون أسماء مستعارة.
- ٦- تذكَّر أنَّ المحتالين قد يعملون في فرق، وأنَّ التأكيدات المقدمة من أشخاص آخرين، وخصوصاً التأكيدات التي يوجي بها المروجِّ، قد لا تكون كافية ليحمي المرء نفسه.

جيم - إدراك تكتيكات البيع

الضغط المشدّد

٧- لا تتخلّ عن الاستفاضة في ممارسة الحرص الواجب عندما تواجه بدءات مثيرة للعواطف، كالنداءات التي تزعم تعلقها بأزمات إنسانية.

٨- لا ترضح لضغوط الوقت، كضرورة الاستثمار أو الشراء في الحال لأنّ الفرصة توشك أن تضع. فلو كانت الصفقة مجزية إلى هذا الحد لما احتاج المروّج أن يتصل بمسثمرين منفردين. وإذا لم تكن لديك الهمة لممارسة الحرص الواجب بسبب ضغوط الوقت، فامتنع عن الدخول في الصفقة.

التوقعات

٩- تحقق من الوقائع الأساسية للصفقة، بما في ذلك التنبؤات المتعلقة بمعدّلات العوائد، على خلفية الأحداث الاقتصادية الجارية، مثل سعر السلعة الأساسية المعنية أو مقدارها أو الأنماط المعتادة في تداولها تجارياً.

دال - تحديد ماهية المنتج

١٠- اعرف ماهية المنتج الجاري بيعه. ففي بعض الأحيان، قد يكون المنتج خدمة أو حقاً قانونياً غير ملموس متخذاً شكل منتج مادي.

١١- إنّ الحقوق غير الملموسة، مثل خيارات الشراء وترتيبات التحاوص الزمني وحقوق التأجير وما شابه ذلك، يصعب جداً التحقق من وجودها. لذا يلزم بذل مزيد من الحرص الواجب للتحقق من صحتها.

١٢- إنّ المنتجات المخزونة في ولاية قضائية محلية أخرى أو في الخارج يسهل تزييفها، وتتطلب بدورها مزيداً من الحرص الواجب.

هاء - تحديد طبيعة الصفقة

١٣- اعرف ما الذي يُطلب منك أن تفعله: أهو سداد دفعة أولية؛ أم دفع عمولة جلب زبائن، أم الدخول في صفقة "مقايضة"، أم إنشاء حساب ضمان، أو شراء خطاب اعتماد، أم القيام بأفعال مشابهة لا تمثل سوى جزء من الصفقة. وكثير من هذه الصفقات لا ينقل إلى الزبون أيّ حقوق ملكية، بل يكون صفقات أولية في أفضل الأحوال.

١٤- فكّر في الاستعانة بسمسار موثوق ليكون "وسيطاً" تودع لديه الأموال إلى حين تنفيذ العقد أو تسليم البضاعة.

١٥- تحقّق من إمكانية استرجاع ما يرسل من أموال، في حال عدم إتمام الصفقة.

واو- تحديد تقنية الصفقة ومستنداتها

كيفية مناولة الأموال

١٦- اعرف الجهة التي ترسل إليها الأموال للسداد، وتحقق من المؤسسة المتلقية. هل هي مؤسسة مالية حسنة السمعة في ولاية قضائية حسنة السمعة أم هي مجرد حساب في منطقة مالية حرة؟ ذلك أن سبيل الانتصاف القانونية في المراكز المالية الحرة عادة ما تكون ضعيفة فيما يخص المستثمرين الأفراد.

١٧- إذا كانت الأموال مودعة في حساب ضمان أو في خطاب اعتماد، فهل المؤسسة المالية في وضع جيد وذات سمعة حسنة؟

١٨- تحقّق من صحة التوقعات والحسابات وسائر المعلومات المستندية الموفّرة، بالاتصال مثلاً بالمؤسسة التي طبعت تلك المعلومات على ورقها الرسمي أو بالشخص الذي يزعم أنه وقّع على المستند.

١٩- ينبغي التحقق من كل أدوات أو مستندات الضمان المقدمة، مثل خطابات الاعتماد والكفالات أو ما شابه ذلك، بالاتصال بالأطراف الأخرى المذكورة في المستند للتأكد من صحتها.

كيفية الاتصال بالطرف المقابل

٢٠- ينبغي أن يكون الاتصال بالطرف المقابل ميسوراً بواسطة الهاتف أو البريد العادي أو البريد الإلكتروني. وينبغي أن يكون من الممكن التحقق من المعلومات بصورة مستقلة.

٢١- ينبغي أن تكون الزيارات الشخصية إلى مكاتب الطرف المقابل متاحة من أجل تكوين فكرة عن طبيعة ذلك الطرف. وينبغي التنبّه إلى أن المظاهر قد تكون خدّاعة.

ماهية المعلومات التي يمكن تبادلها مع الطرف المقابل

٢٢- ينبغي توخي الحذر بشأن ماهية المعلومات التي تُعطى إلى الطرف المقابل. فالمعلومات التجارية مناسبة، أما المعلومات الشخصية فلا مكان لها في صفقة تجارية عادية.

٢٣- لا ينبغي تقديم معلومات شخصية إلى المؤسسات المالية، كشركات السمسرة بالأوراق المالية والسلع الأساسية، إلا بعد التحقق من أنها مسجّلة وذات سمعة طيبة لدى الهيئات الرقابية المعنية.

زاي- إجراء بحوث بشأن الأطراف والمنتجات والصفقات

٢٤- تقوم الهيئات الرقابية والمنظمات المعنية بالأعمال التجارية والمستهلكين، بصورة متزايدة، بنشر معلومات عن المخططات الاحتيالية الجارية وبتوجيه تحذيرات بشأن مجالات الاحتيال على

الصعيدين الداخلي والخارجي. وينبغي بذل جهود للعثور على مكان تلك المعلومات إما بواسطة الإنترنت وإما عن طريق المنظمات التجارية المحلية.

٢٥- تتصّل أسباب كل ما يثير قلقك، مثل عدم توافق الرمز الهاتفي للمنطقة مع المكان المزعوم أو وجود وقائع منافية للحس المنطقي السليم.

٢٦- قُم ببعض التسوّق لأغراض المقارنة بالمنتجات أو الصفقات المشابهة، إن أمكن ذلك.

٢٧- إذا تعلّقت الصفقة بمنتجات، حاول الحصول على عيّنة لتحليلها، أو حاول العثور على طرف مؤهل ومستقل لكي يجري تقييمًا للمنتج المعني.

٢٨- ابدأ تحرياتك على أساس إقليمي، ملتصبا بالمعلومات لدى المؤسسات المحلية الخاصة والحكومية، ثم توسّع في هذا النهج ليشمل استعراضات عابرة للحدود، في الولايات القضائية المشار إليها في المستندات أو التي ذكرها المروّج، وكذلك الولايات القضائية التي لم تُذكر ولكن ربما كانت مسرحا لعمليات احتيال سابقة.

٢٩- إذا تعلّق الأمر باستثمار كبير جدا، استعن بخدمات أخصائيين فنيين لممارسة الحرص الواجب بشأن المروّج والاستثمار المقترح.

٣٠- حتى وإن كانت العلاقة علاقة مستمرة، عامل كل استثمار جديد أو صفقة مهمة بنفس الدرجة من الحذر وبنفس النهج في ممارسة الحرص الواجب.

